التقرير الوطني

لدولة الكويت

التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

2022

IMPLEMENTING THE NEW URBAN AGENDA

الأمانة العامة
للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development

من نص الرؤية السامية للدولة

تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتُشجَّع فيه روح المنافسة، وتُرفع كفاءة الإنتاج، في ظل جهاز دولة مؤسسي داعِم، وتُرسَّخ فيه القيم، ويُحافظ على الهوية الاجتماعية، وتُحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتُوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطوِّرة وبيئة أعمال مُشجِّعة.

التقرير الوطني لدولة الكويت حول التقدُّم المُحْرَز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

كلمة معالي الوزير

يأتي تقرير "التقدُّم المُحْرَز في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة" في الحِقْبَةِ التي نعيشها اليوم، حيث إن هذه الحِقْبَة لا تشابهُ شيئاً شَهِدْنَاه مِن قبل، مِن حيث السُّرعة والتفاعل والترابط، الأمر الذي وَضَعَنَا في واقع معرفيٍّ ورقميٍّ يفوق خيالنا وتصوُّر إدراكنا. فهي تتسم بوتيرة مُتَسَارِعَةٍ تَقُودها ابتكارات وإبداعات ونمو مُطرد للاستخدام التكنولوجي والحلول الرقمية على نحو طوَّر أنماط حياة المجتمعات وأعمال المؤسسات بطُرق استثنائية، لتشكِّل عالماً جديداً وقواعدَ ونُظُماً جديدة.

هي حِقْبَةٌ تَحْمِلُ في كَنَفِها فُرصاً وتحديات وآفاقاً تساعد على تشكيل المستقبل بأملٍ واعدٍ للبشرية نحو حياة أفضل، ويُصاحِبُ هذا الواقع المعرفي والرقمي الجديد، الذي نشهده، تحديات جديدة فَرَضَها الأمر الواقع، كالتغيُّر المناخي العالمي، ونُدرة المياه، والتحوُّلات الديموغرافية، والفقر، والأزمات الصحية، والاختلالات الاقتصادية، والأزمات المالية، مما تطلب منا استجابةً سريعةً، وتَضَافُرَ كُل الجهود، للحد من آثاره، والعمل على تحويلهِ إلى فُرصٍ واعدةٍ تحسِّن من جودة حياة الشُّعوب، عَبْر التمكين التكنولوجي، والترابط الاقتصادي العالمي، والتوسُّع في بناء شبكة المُدن المُستدامة، واستخدامات الطاقة النظيفة، وتطبيق أُسس ومبادئ ومفاهيم التنمية الحضرية.

ودولة الكويت لم تتخلَّف عن الركب العالمي، بل انطلقت وساهمت وشاركت في تشكيل واقعٍ وعالمٍ جديدٍ، فالكويت تُعد من الدول السبَّاقة في تبني أهداف التنمية المُستدامة السبعة عشرة، والأجندة الحضرية الجديدة، وَاضِعَةً الإنسان هدفاً وغاية، في إطار التنمية الحضرية الشاملة، حيث تركِّز أولويات العمل الحكومي على الاستثمار في الموارد البشرية، من خلال النهوض بالتعليم، وتطوير الخدمات الصحية، وصياغة حُلولٍ مُبتكَرةٍ للإسكان والبنى التحتية، وتحويل المُدن إلى مُدن صديقة للبيئة وذكية، وحددت الحكومة الكويتية مساراً واضحاً لتحقيق النمو المُستدام، من خلال "رؤية الكويت 2035 كويت جديدة"، التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركزٍ مالي وتجاري في المنطقة بحلول عام 2035م، مُحققة الركائز السبع لرؤية الكويت، والمُستوحاة من أهداف التنمية المُستدامة، من خلال خطة التنمية الوطنية الثالثة لدولة الكويت 2020-2025م، وما يليها من خطط للتنمية الوطنية.

وقد حققت دولة الكويت نقلةً "بالغة الأهمية تنسجم مع رؤيتها 2035"، من خلال المُخطط الهيكلي الرابع للدولة، والذي حَظِيَ بمراجعةٍ من قِبل برنامج الأمم المُتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع الحكومة الكويتية، ويرى البرنامج الأممي أن المُخطط العُمراني لدولة الكويت اهتم بتوطين أهداف التنمية المُستدامة للأمم المُتحدة على مستوى الأحياء والمناطق الحضرية، من خلال بنية هيكلية تساعد على النمو المنتظم، كما يتضمن الهيكل المُبادرات

والخطط التي تعمل على تحسين الساحات والفضاءات المفتوحة، وجعلها أكثر اخضراراً وانسجاماً مع التغيُّرات المناخية، وأكثر سلامةً من الناحيةِ البيئيةِ، إلى جانب تبنِّي مُبادرات تتعلَّق بتأسيس المُدن الذكية والصحية.

إن تطبيق التخطيط الحضري الشامل استهدف تطوير سياسات المُدن القابلة للتكيُّف، لجعلها أكثر مُرونةً في مواجهة الظُّروف المناخية المتطرِّفة، وتقليل أثر التحديات البيئية، كالاحتباس الحراري والتلوُّث البيئي، فضلاً عن تعامله مع التقنيات والتغييرات السريعة والتحديات المُفاجئة، ويُساهم في دمج التراث والابتكار، وتسخير إمكانات النُّظم البيئية الفريدة الخضراء. فدولة الكويت تُولي عناية شديدة بتطبيق بنود اتفاق باريس للمناخ، عَبْر المُساهمة بحزمة من المشاريع التنموية الصديقة للبيئة، وإقرار خطط وبرامج التنمية المُستدامة على المستوى الوطني، للانتقال التدريجي نحو نظام اقتصادي مُنخفض الانبعاثات من الكربون المكافئ، بناءً على توقعات انبعاثاتها المُستقبلية ضمن أنماط العمل المُعتادة للفترة ما بين عامَي 2015 و2035م.

كما خَطَت جهود الدولة بتنويع مصادر الطاقة عَبْر تبني حلول الطاقات المُتجددة، واستبدال الوقود الأحفوري بالغاز المُسال، وبناء وتطوير مصافي تكرير النفط لإنتاج الوقود البيئي النظيف، لضمان استدامة إمدادات الطاقة للأجيال القادمة، علاوة على سَعي الدولة إلى تبني استراتيجية وَطنية خفيضة الكربون حتى عام 2050م، مبنيةً على مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، وذلك ضِمْن سياق استيفاء المتطلبات والالتزامات البيئية العالمية.كما قامت الدولة بإنشاء شبكةٍ متطوِّرةٍ وحديثةٍ من الخطوط السريعة، لربط المُدن الجديدة بالمُدن القائمة، وإقامة العديد من المشاريع العملاقة، مثل: جسر جابر، والمطار الجديد، ومستشفى جابر، إضافة إلى العديد من مشاريع التنمية.

وفي الختام، يأتي هذا التقرير – الذي أعدَّته وقدَّمته الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية – لرصد التقدُّم المُحْرَز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وما أنجزته دولة الكويت في السنوات الماضية منذ اعتماد الأجندة الحضرية الجديدة في أكتوبر من عام 2016م للتعرُّف على مدى التقدُّم الذي شهدته البلاد، وأن يكون دليلاً للمشاريع القادمة، كي تُكمل ما تم ابتداؤه، ولا تبدأ من جديد، فالاستدامة هي الأسلوب وطريقة العمل في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لدولة الكويت.

د. محمد عبد اللطيف الفارس

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء والطاقة المُتجددة

كلمة الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

إننا نفخر بكون دولة الكويت من الدول الرائدة في مجال تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، وذلك بإسهاماتها الدولية الفاعلة في تحقيق الإنجازات التنموية للعديد من الدول، ويمثل الإنسان هدفاً وغاية للتنمية الشاملة في دولة الكويت، حيث إن أولويات العمل الحكومي في دولة الكويت ترتكز، وفق متطلبات الحاضر والمستقبل، على الاستثمار في الإنسان، من خلال النهوض بالتعليم، وتطوير الخدمات الصحية، لضمان استدامتها، وصياغة حُلول مُبتكرة للإسكان والبنى التحتية لتسريع وتيرة الإنجاز. فقد استطاعت دولة الكويت، بما تزخر به من كوادر وطنية في جميع القطاعات، أن تواصل المساعي المبذولة في تنفيذ المشاريع التنموية الكُبرى، وتحقيق النجاحات غير المسبوقة التي عززت مكانة الكويت في المحافل الدولية.

إن الإنجازات التي حققتها دولة الكويت لمواطنيها كانت المُرتكزات الأساسية التي تستند إليها في مواجهة مختلف الظروف والتحديات، وهو ما تجلّى بوضوح في الظرف العالمي الاستثنائي لجائحة كورونا (COVID19)، فرغم انعكاساته على مُختلف أوجه الحياة والأوضاع المعيشية وخطط وبرامج التنمية على مختلف الدول، فإن دولة الكويت أوجدت فرصاً عديدة لدعم الابتكار والإبداع، لتحقيق النمو المُستدام القائم على التحوُّل التكنولوجي والتقنيات الحديثة في مختلف القطاعات التنموية.

ختاماً، نؤكد دعم دولة الكويت لجميع الجهود الدولية لتجاوز التحديات المُرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المُستدامة، وتنفيذ المُخطط الهيكلي، إيماناً بأهمية مواصلة الجهود الدولية المبذولة الهادفة إلى الاستخدام الأمثل للموارد، ورسم السياسات، وإعداد الخطط لمواجهة هذه التحديات، وضمان حصول الجميع على أعلى معايير الجودة والكفاءة، من خلال الخدمات المُقدمة في المجالات كافة.

د. خالد عبدالصاحب مهدي

الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

الملخـــص التنفيـــــذي

تحظى دولة الكويت بسجلٍ حافلٍ في مجال مساعدة الشعوب في مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية، ولا يَخْفَى على أحد الدور الكبير الذي تلعبه الكويت في إغاثة المنكوبين في حالات الكوارث والنكبات والحروب والمجاعات، وهو ما دفع الأمم المُتحدة إلى تسميتها مركزاً إنسانياً عالمياً[1]، حيث تقوم دولة الكويت بإنشاء المشاريع التنموية الإنتاجية في المجتمعات الفقيرة، بغرض تمكينها من استثمار مواردها البشرية والمالية وثرواتها، وتوفير فُرص العمل، ليتمكن أفراد المُجتمع من العيش الكريم، مُعتمدين على أنفسهم بشكل مُستدام. كما تقدِّم المساعدات العينية والمادية للدول النامية والدول الأقل نمواً، عَبْر آليات ومُبادرات عديدة تساعدها على التقدُّم والنهوض مستقبلاً، وتحسين ظروفها المعيشية.

وتسعى الحكومات والوزارات والدوائر المُختصة باستمرار إلى تلبية الاحتياجات الاستراتيجية والأساسية للأفراد والفئات المُختلفة في المُجتمع، حيث تقدِّم وزارة الشؤون الاجتماعية دعماً للجهات غير الحكومية ومُنظمات المُجتمع المدني، التي تقوم بتنفيذ المهام الإنسانية لتعزيز دورها في القضاء على مُسبِّبات الفقر على مستوى المُجتمع المحلي، فقد قدمت داخل الكويت دعماً لـ 2030 أسرة فقيرة مُحتاجة، وأنجزت 66 مشروعاً للأفراد والأسر المُحتاجة. وخارج دولة الكويت قدَّمت وزارة الشؤون الاجتماعية دعماً لـ 3,016,701 أسرة فقيرة، وأنجزت 2018 مشروعاً للفقراء .

ولتأهيل ذوي الإعاقة، هناك مُبادرات حُكومية وخطط عمل عديدة لتأهيلهم وتوظيفهم في القطاعين الحكومي والخاص، وفق برامج واضحة، تبعاً لاحتياجات سوق العمل، عملاً بمبدأ تكافؤ الفرص. فوجود هذه الفئة، هو اهتمام يسلِّط الضوء عليهم، ليكون صوتهم مسموعاً، وإبداعاتهم مرئية لجميع المُتخصصين والمُهتمين.

كما عملت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة على توفير الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير مكاتب تقديم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة من تصميم المباني العامة والخاصة عامة الاستخدام، بما يتناسب مع نوع ودرجة الإعاقة، إضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والتأهيلية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي

[1] https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2396166

الإعاقة، بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي من حيث البعثات والمِنح الدراسية داخل دولة الكويت وخارجها. كما تقوم الهيئة بتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهات الحكومية والأهلية والقطاع النفطي.

ولتحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة تم تطبيق عدد من السياسات والإجراءات في الكثير من القطاعات، حيث إنه بموجب القانون رقم 6 لسنة 2010م، تم إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة الكاملة بين الجنسين في مكان العمل، حيث يحصل الرجال والنساء على أجرٍ متساوٍ مقابل عمل متساوٍ. كما يفرض القانون على أصحاب الأعمال توفير النقل الآمن للنساء العاملات في النوبات الليلية، كذلك تحصل النساء في الوقت الحاضر بموجب القانون المُعدل رقم 2009/87م على حق التقدُّم لشغل وظائف قضائية ووظائف أخرى في وزارة الداخلية والجيش.

وبالنسبة للمهاجرين، توفِّر الدولة خدمات الإيواء المُتخصصة تحت إشراف دائرة المهاجرين في وزارة الداخلية، بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية. ويعمل في مراكز الإيواء الاختصاصيون الاجتماعيون والنفسيون والمهنيون والقانونيون، إضافة إلى مُقدِّمي خدمات الرعاية الصحية، وقد بلغ عدد المُستفيدين من هذه الخدمة 1970 عاملاً لاجئاً وفق إحصائيات عام 2013م.

وتُقدِّم الكويت سلسلة من الخدمات للمُسنين، لضمان عيشهم حياة كريمة وصحية، منها:

- السكن والمأوى: يقيم المُسنون إقامة كاملة في المراكز التي توفرها الدولة لرعايتهم رعاية كافية وكاملة، حيث تتوافر جميع الخدمات اللازمة.
- والرعاية اليومية: يقضي المُسنون الوقت في المراكز خلال النهار، ويتم توفير جميع الخدمات اللازمة لهم، كما تتوافر هذه الخدمة لكبار السِّن الذين يعيشون بين أسرهم.
- والرعاية المتنقلة: وهي الخدمة الأكثر انتشاراً، حيث يتم تقديم خدمات مجانية، مثل: الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والدعم شبه الأسري، وتوفير المُعدات والمساعدات المالية والخدمات الأخرى.
- والرعاية اللاحقة: نظام متابعة جميع الحالات المتبقية للمؤسسات التي تحتاج إلى المشورة والتوجيه والدعم.

- والرعايـة القانونيـة: توفـر الرعايـة للمُسـنين تحـت مظلـة قانونيـة إلزاميـة تتضمَّن حماية المُسنين من الاستغلال أو استخدامهم في أي أعمال غير أخلاقية.

يُعد السكن أساس الاستقرار والأمن للفرد والأسرة، وبما أن المنزل هو محور الحياة الاجتماعية، ورُبما الاقتصادية أحياناً، فإنه يجب أن يشكِّل ملاذاً لنا ومكاناً نعيش فيه بسلام وأمان وكرامة. ولكي يكون السكن لائقاً، يجب أن يستوفي في حدِّه الأدنى المعايير التالية: ضمان الحيازة، توافر الخدمات والتجهيزات والمرافق والبنية التحتية، والقُدرة على تحمُّل الكُلفة، والصلاحية للسكن، وتلبية الاحتياجات، الملاءمة من الناحية الثقافية. وفيما يتعلَّق بضمان "حصول الجميع على سكن وخدمات آمنة وكافية ومناسبة ومَيْسُورة مع تحسين الأحياء الفقيرة"، فإن دولة الكويت خالية من الأحياء الفقيرة، ويعيش جميع قاطني المناطق الحضرية في وحدات سكنية، ويتمتعون بحُرية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الممتازة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والمياه العامة وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والخدمات الأخرى.ولضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المُستدام، يقوم بنك الائتمان الكويتي بتطبيق السياسة الخاصة، بإيجاد بدائل مُستدامة لنظام الإسكان الحالي، لضمان حصول الجميع على السكن تحت برنامج "تشييد بنية تحتية مُتماسكة"، لتحقيق رؤية كويت جديدة، ويشمل هذا التمويل العقاري والمطوِّر العقاري، حيث إنهما مُكملان لبعضهما البعض.

وأيضاً أولت دولة الكويت الرعاية السكنية للمواطنين اهتماماً كبيراً، منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، باعتبارها نوعاً من أنواع الرعاية الاجتماعية التي تلتزم الدولة بتوفيرها للمواطنين، كالتعليم والصحة وغيرهما. وقد وضعت الدولة في ذلك الوقت خِططاً مُسبقة لإسكان الأُسر، وكان تطوُّر عمليات تخطيط وتنظيم المناطق والمدن السكنية من خلال تشريع الحكومة بتأسيس جهات معنية لتوفير الرعاية السكنية، وتعددت الخدمات الإسكانية التي تقدِّمها دولة الكويت لمواطنيها، كفلل الدخل المحدود والمتوسط والموحد، إضافة إلى السكن العمودي والقسائم الحكومية والقروض الإسكانية مُنخفضة الفوائد، كما تقدِّم بدلاً للإيجار لمُستحقي خدمة الرعاية الإسكانية ومُنتظري دورهم. وللحصول على مياه الشُّرب المأمونة والصرف الصحي والتخلُّص من النفايات الصلبة، فقد التزمت الحكومة بتزويد جميع سُكان الكويت بالمياه النظيفة وبأسعار أقل من سعر التكلفة، ويُعد من الأقل عالمياً، وتوفر وزارة الكهرباء والماء مياه الشرب النقية لجميع السكان منذ إصدار المرسوم الصادر في 1979/1/7م، حيث تعمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي، لضمان حصول جميع الناس بصورة آمنة على المياه.

ويُعد مشروع مُعالجة النفايات الصلبة – موقع كبد– من المشروعات التي تنفذ لمعالجة المُخلفات الصلبة البلدية بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفقاً لنظام التصميم والبناء والتمويل والتشغيل، بهدف تحويل النفايات البلدية الصلبة إلى طاقة كهربائية عن طريق استخدام المَحَارق التي تُقدر طاقتها الاستيعابية بـ3.275 طناً يومياً، أي بمُعدل 1.050.000 طن سنوياً، يعالج جزءاً كبيراً من النفايات البلدية الصلبة؛ المنزلية، والتجارية، والزراعية. وسوف يساهم المشروع في تقليل استهلاك المياه، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وتقليص استنزاف وهدر الأراضي التي سيتم استغلالها كموارد. ولتوفير الوصول إلى الطاقة المُتجددة الحديثة، تحذو الكويت حذو الدول المتقدِّمة في العالم نحو تطبيقات الطاقة المُتجددة للحفاظ على البيئة نظيفة، وللاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج وغيرها، اتساقاً مع لغة عالمية لتوفير استخدام الوقود الأحفوري، وتقليل الانبعاثات التي تَضُر بالبيئة، وبالتالي المحافظة عليها، من خلال تعزيز استخدام الطاقة المُتجددة.

وللكويت جهود طموحة في تطوير استخدامات الطاقة المُتجددة، والوصول بنسبتها إلى 15% من إجمالي الطاقة المُستخدمة بحلول عام 2030م، ومنها: مشاريع الألواح الكهروضوئية الحالية (مجمع الشقايا للطاقة المُتجددة)، ومشاريع الألواح الكهروضوئية على مبنى وزارتَي الكهرباء والماء والأشغال العامة، ومشاريع الألواح الكهروضوئية بأبراج مياه منطقة بيان، ومشروع مواقف وزارة الكهرباء والماء، ومشروع نظام الألواح مُتعدِّد التكديس والمستويات.وضمن جهود الدولة لتنويع الاقتصاد، أنشأت الحكومة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لجذب الاستثمارات المباشرة؛ المحلية والأجنبية، وتطوير القطاعات الصناعية، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتوفير فُرص عمل.

وفي عام 2017م، أنشئت الهيئة العامة للقوى العاملة، التي أصدرت الإجراءات الإدارية الضرورية لتنظم عمل مؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما طوَّرت الموقع الإلكتروني، لتسمح لمُزودي الخدمات بالتقدُّم بالعطاءات والمناقصات إلكترونياً.

ومن السياسات التي تتبناها الدولة، والمرتبطة بسوق العمل والتشغيل، انتهاج مبدأ التخطيط العلمي للقوى العاملة، بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية المستقبلية من العمالة في القطاعين الحكومي والخاص، وزيادة نسبة المُساهمة في النشاط الاقتصادي للسكان الكويتيين، بتطوير ورفع كفاءة قوة العمل الوطنية لرفع إنتاجيتها، وتحسين بيئة وظروف العمل في القطاع الخاص، بما يُحسِّن من فُرص المنافسة الحُرة في سوق العمل لمصلحة العمالة الوطنية،

والتركيز على رفع المستوى التكنولوجي للقطاع الخاص لترشيد استخدام العمالة. إلى جانب زيادة فُرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص، من خلال تعديل بعض التشريعات المُتعلِّقة بتهيئة بيئة مُناسبة جاذبة للعمل بالقطاع الخاص، وتشريعات تتعلَّق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتخفيض نسبة العمالة بالقطاع الحكومي، وإعادة توجيه العمالة الكويتية للعمل بالقطاع الخاص، والحد من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال، وخاصة في القطاع الخاص، حيث تتكامل تلك السياسات مع مختلف السياسات الأخرى التي تهدف إلى تطوير منظومة التعليم في جميع مستوياتها ورفع كفاءتها، مع تعميق الاهتمام بالعلوم الأساسية، والعمل على تنمية اتجاهات الطالب نحو الابتكار والإبداع والدراسات العلمية والاقتصاد المعرفي، وتوفير مُتطلبات نُظم إدارة الجودة للمؤسسات التعليمية، وتحسين البيئة المدرسية بشكل عام، بهدف تحقيق الملاءمة بين مُخرجات التعليم وأهداف الرؤية الاستراتيجية 2035 لدولة الكويت، من خلال تطوير عمليتَي التعليم والتدريب، واستحداث تخصصات جديدة تتناسب مع مُتطلبات سوق العمل.

ولِدَعْم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أصدرت الكويت القانون رقم 2013/98 بشأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما خصصت الهيئة العامة للصناعة نسبة 10% من أراضيها المطورة لهذا المشروع، مما يُعزز الروابط بن القطاعات المتنوّعة. ويُوفر هذا الصندوق عدة مزايا على النحو التالي: الإعفاء الضريبي والجُمركي للمشاريع، ودعم الصادرات والمواد الخام وفقاً للقانون – توفير الخدمات اللازمة لبدء ومعالجة وتناول مشاكل التشغيل والإنتاج – وتوفير القروض المُيسرة بفائدة منخفضة – توفير التدريب والدعم الفني، وتوفير الخدمات الاستشارية في جميع المجالات لمختلف المشاريع – وإمكانية الحفاظ على الوظائف الحكومية لمدة 3–10 سنوات، بما في ذلك فترة توقف المشروع.

ويأتي مشروع مبنى مركز الكويت للمخطوطات والمطبوعات النادرة من المشروعات التي تعزز الصناعات الثقافية والإبداعية، والذي يهدف إلى إنشاء مبنى مركز الكويت للمخطوطات والمطبوعات النادرة، لتوفير خدمات متنوّعة وخدمات مكتبية وبحثية في مجال متميّز ومتفرّد بالمخطوطات النادرة، واستيعاب الطلب المتزايد على تلك الخدمات من الباحثين والدارسين في مجال المخطوطات والأدباء والمُفكّرين في مجال الفكر والتاريخ الإسلامي وطلاب الجامعات والمدارس، وبهدف تحسين مستوى جودتها مع زيادة البنية التحتية للوزارة بشكل يخدم تخفيض نسبة الإيجارات، من خلال وجود مراكز خدمية تخص الوزارة، وكذلك يُساهم المشروع في رفع مؤشر سُمعة الدولة، بهدف تحقيق مكانة

دولية متميّزة. ويهدف المشروع إلى تعزيز ونشر الفِكر والثقافة المُرتبطة بهوية المُجتمع الكويتي، وتوفير مركز بحثي يخدم الباحثين في مجال المخطوطات، وتوفير مركز متطوّر يخص المخطوطات الإسلامية، والارتقاء بجودة أداء وطُرق تقديم خدمات الوزارة.ولتقليل الزحف العُمراني وفقدان التنوُّع البيولوجي، يقوم معهد الكويت للأبحاث العلمية بدور مهم في تحديد الاستراتيجية الوطنية للبيئة المُستدامة والحفاظ على المناطق المحمية وحماية التراث الطبيعي، كما اتجهت دولة الكويت نحو إقامة عدد من المحميات البرية والبحرية، بهدف المُحافظة على ما أمكن من حيوانات ونباتات هذه البيئة الصحراوية المُميزة. وتضم الكويت عدداً من المحميات البرية والبحرية المختلفة بأنواع النباتات والحيوانات والفطريات. فتم اعتماد 11 مَحمية برية ومَحمية بَحرية واحدة، فيما تم اقتراح 6 مَحميات برية و6 محميات بَحرية إلى أن يتم اعتمادها رسمياً من قِبل مجلس الوزراء.

وللحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية، تم إنشاء الشبكة الوطنية لرصد الزلازل، بهدف تسجيل الأنشطة الزلزالية المحلية والإقليمية، إضافة إلى تقييم مخاطر تلك الأنشطة الزلزالية على الكويت. وتتكون الشبكة من ثماني محطات حقلية مُصممة لتوصيف المصادر الزلزالية. كما تم إنشاء شبكة الرصد الإشعاعي البيئي. وتستهدف دولة الكويت تشييد بنية تحتية مُتماسكة، وهو ما يُحقق تأسيس إدارة للأراضي والمرافق وصيانتها على الوجه الأمثل، بما يضمن تمتُّع المواطنين بتسهيلات سكنية عالية الجودة، واستيعاب النمو السُّكاني مستقبلاً، ويُحقق المُخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت (أحد مشروعات الخطة السنوية 2021/2020) لتطوير استعمالات الأراضي، واعتماد أنظمة ذكية ومُستدامة تُساعد على الحفاظ على البيئة الطبيعية، أخذاً في الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعُمرانية والزيادة السكانية المُتوقعة خلال العقدين القادمين.

ولتعزيز الإدارة المُستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية، أطلقت دولة الكويت استراتيجيتها البيئية "الكويت الخضراء"، ضمن رؤية "كويت جديدة لعام 2035"، من خلال توسيع المساحات الخضراء والاعتماد على الألواح الشمسية لتوليد الطاقة في سياق تنويع مصادر الطاقة، فضلاً عن تحفيز المشاريع والأفكار الإبداعية وسَن التشريعات المعنية بالبيئة، واستحداث قوانين حماية البيئة، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وخفض نِسب التلوُّث، وحماية التنوُّع البيولوجي، التي من شأنها أن تُحافظ على البيئة وتضع الكويت ضمن الدول الصديقة للبيئة. كما اعتمدت نموذجاً للمُدن الذكية، فجاء مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله كنموذج للمُدن الذكية، ويقع المشروع غرب مدينة

الكويت، ويبعد مسافة 5 كم عن الجهراء و35 كم عن مدينة الكويت، ويغطي مساحة 64.42 كم2، على أن يتم تطوير المدينة كمدينة ذكية وبيئة حضرية مُستدامة ومُتجددة، لتوفير حياة حضرية نابضة بالحياة.

ولتحقيق المُشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات ومستويات صُنع القرار، تحرص دولة الكويت على تمكين ودعم المرأة، لتكون شريكة للرجل في دفع عَجَلة التنمية والنهضة الحضارية، لاسيما مع وجود بيئة تشجِّع النساء على الالتحاق بالتعليم ومُمارسة العمل بكل أشكاله. وتعكس مشاركة المرأة في المستويات القيادية ومواقع صُنع القرار مدى تنافسيتها في مجالات التنمية الشاملة المُختلفة. ويُعد تمثيل المرأة في هذه المناصب مؤشراً مهماً على مساهمتها النوعية في الحياة الاقتصادية. ولتعزيز دور المرأة الكويتية، تضمنت خطة التنمية الوطنية 2015-2020 عدة أهداف للقضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة، وشملت: التمكين السياسي، من خلال دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، والتمكين الاقتصادي، من خلال دعم مشاركة المرأة في جميع القطاعات، عَبْر زيادة الوعي وتطبيق السياسات الإيجابية بين الجنسين، وإنهاء العُنف ضد المرأة، من خلال تعزيز البيانات بوضع خطة وطنية شاملة لمُعالجة العُنف ضد المرأة. ولتنفيذ خطط التحوُّل الرقمي تم إطلاق مبادرة وطنية شاملة لإعادة هندسة إجراءات العمل في جميع الجهات الحكومية. وتوفِّر المُبادرة الأساس المتين والسليم لميكنة الإجراءات الحكومية، وتحويلها إلى خدمات إلكترونية مُتكاملة وشاملة، وكذلك توفير الهياكل التنظيمية والخبرات البشرية والموارد المالية لهذه المبادرة، حتى تستطيع القيام بمهمتها على نحو فعَّال، آخذةً بالاعتبار تطوير الخبرات الفنية الكويتية بالتخصصات المطلوبة، علاوة على ضرورة تذليل العقبات التي تعترض الجهات المعنية.

المحتـــويـــــات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الجزء الأول : الإلتزامات التعريفية التنمية الحضرية المُستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر	15
الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر	16
الحصول على سكن لائق	33
الوصول إلى الخدمات الأساسية	43
الجزء الثاني: الازدهار الحضري المُستدام والشامل والفرص للجميع	50
الاقتصاد الحضري الشامل	51
الازدهار المُستدام لجميع العناصر	58
الجزء الثالث: التنمية الحضرية المُستدامة بيئياً والمتجددة	72
التجديد والتخفيف والتكيُّف في المُدن والمستوطنات البشرية	73
إدارة الاستدامة والاستخدام المُستدام للموارد الطبيعية	82
الجزء الرابع: التنفيذ الفعَّال	88
بناء هيكل الإدارة الحضرية: إنشاء إطار داعم	89
تكنولوجيا المعلومات والابتكار	93
الملاحق	97
المراجع	169

الجزء الأول

الالتزامات التعريفية

التنمية الحضرية المُستدامة من أجل

الإدمـاج الاجتمـاعي والقضـاء على الفقــر

الاندماج الاجتماعـــي والقضـــاء على الفقـــر

1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله.
2	الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفُرص والمنافع على قِدَم المساواة.
3	تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، والشباب، وكبار السِّن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرون).
4	ضمان الوصول إلى الأماكن العامة، بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات.

الاندماج الاجتماعـــي والقضـــاء على الفقـــر

تحظى الكويت بسجلٍ حافلٍ في مجال مساعدة الشعوب في مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية، ولا يخفى على أحد الدور الكبير الذي تلعبه الكويت في إغاثة المنكوبين في حالات الكوارث والنكبات والحُروب والمجاعات، وهو ما دفع منظمة الأمم المُتحدة إلى تسميتها مركزاً إنسانياً عالمياً، حيث تقوم دولة الكويت بإنشاء المشاريع التنموية الإنتاجية في المُجتمعات الفقيرة، بغرض تمكينها من استثمار مواردها البشرية والمالية وثرواتها، وتوفير فُرص العمل، ليتمكن أفراد المُجتمع من العيش الكريم مُعتمدين على أنفسهم. كما تُقدِّم المساعدات العينية والمادية للدول النامية والدول الأقل نمواً اهتماماً كبيراً عَبْر آليات ومُبادرات عديدة.

وتُعد الجمعيات الخيرية الكويتية علامةً بارزةً في ساحات العطاء الإنساني، بفضل تحرُّكاتها الميدانية السريعة في جميع المناطق، وجهودها التي تندرج كجزء من الواجب الإنساني الذي يُعبِّر عنه الموقف الرسمي للكويت؛ قيادةً وحكومةً وشعباً.

وتتنوَّع سُبل العمل الخيري في الكويت، حيث تعمل الدولة جاهدةً، وكذلك المواطنون، على تقديم المساعدات لكل مَنْ يحتاجها في أي مكان حول العالم، بغض النظر عن الدِّين، أو الوطن، أو الجنس، أو اللون، وإيصال الاحتياجات الأساسية، من طعام وشراب وخدمات صحية وتعليمية، إلى المجتمعات الفقيرة.

(1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله:

إن مفهوم الفقر لا ينطبق على دولة الكويت، حيث تُعد من الدول مُرتفعة الدخل، والتي تساوي فيها نسبة السكان دون خط الفقر صفراً، وفق المعايير الدولية. وقد أشار تقرير اللجنة الوطنية للتنمية المُستدامة 2018 إلى أن الكويت حققت إنجازاً بنسبة 100% في هدف التنمية المُستدامة الأول. علاوة على ذلك، تُشير البيانات إلى أن دولة الكويت تجاوزت خط الفقر (1.9 دولار للفرد في اليوم) بشكل كبير، وتسعى الحكومات والوزارات والدوائر المُختصة باستمرار إلى تلبية الاحتياجات الاستراتيجية والأساسية للأفراد والفئات المُختلفة في المُجتمع.

وتقدِّم وزارة الشؤون الاجتماعية دعماً للجهات غير الحكومية ومنظمات المُجتمع المدني التي تنفذ المهام الإنسانية لتعزيز دورها في القضاء على مُسبِّبات الفقر على مستوى المُجتمع المَحَلي. كما قدمت داخل الكويت دعماً لـ 2030 أسرة فقيرة مُحتاجة، وأنجزت 66 مشروعاً للأفراد والأسر المُحتاجة.

وخارج دولة الكويت قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية دعما لـ 3,016,701 أسرة فقيرة، وأنجزت 2018 مشروعاً للفقراء 2.

وفي سبيل القضاء على مُسبِّبات الفقر قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالخدمات الإضافية التالية:

1. دفع أقساط الرهون العقارية للمُستفيدين من بنك الائتمان الكويتي الرئيسي، والمستفيدون هم الأشخاص الذين حصلوا على قروض سكنية، واستوفوا معايير ومتطلبات بنك الكويت المركزي.
2. دفع أقساط المؤسسة العامة للرعاية السكنية.
3. توفير بدلات الملابس لطلاب العائلات والأسر المدعومة.
4. توفير (2. د.ك) دينارين إضافيين/ للشخص/ الشهر كبدل استهلاك المياه والكهرباء.
5. توفير بدل إيجار للعائلات التي تعيش في مساكن مؤجرة وليس لديهم أي مُمتلكات.

ويقدِّم بيت الزكاة دعماً للفئات المُستهدفة الضعيفة، مثل: الأرامل، وكِبار السِّن، والأسر ذوي الدخل المحدود، وأسر السُّجناء والأيتام. وبيت الزكاة هو هيئة حكومية مُستقلة أُسست عام 1982م ولديه صندوق تمويل مُستقل يخضع لإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

تقدِّم أيضاً جمعية الهلال الأحمر الكويتي الدعم داخل البلاد وخارجها، ونتيجة لذلك ساعد الدعم الحكومي على تمكين العديد من الجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على تحقيق نتائج الحد من الفقر وفق الدلائل التالية، سواء في الكويت أو خارجها:

- المؤشرات:
  - نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، وفق الجنس والعُمر على المستوى الحضري الوطني.

2 - وزارة الشؤون الاجتماعية،2018، دور الجهات المعنية في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة.

- سجَّل المؤشر صفراً وفقاً للبيانات الرسمية، ويوضح الجدول التالي الإنجازات المتحققة لغايات هدف التنمية المُستدامة "القضاء على الفقر".

جدول (1): إنجازات دولة الكويت لغايات هدف التنمية المُستدامة الأول "القضاء على الفقر"

اسم الغاية	وصف الغاية	اتجاه الغاية
القضاء على الفقر المدقع	القضاء على الفقر المُدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030م، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم	متحقق
تخفيض مُعدل الفقر إلى النصف	تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر، بجميع أبعاده، وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030م	متحقق
تطبيق أنظمة الحماية الاجتماعية	استحداث نُظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، ووضع حُدود دُنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030م	متحقق
المساواة في حقوق الملكية والخدمات الأساسية والتكنولوجيا والموارد الاقتصادية	ضمان تمتُّع جميع الرجال والنساء، لاسيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرُّف فيها، وغيره من الحقوق المتعلِّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030	متحقق
بناء القدرة على مواجهة الكوارث البيئية والاقتصادية والاجتماعية	بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرِّفة المتصلة بالمناخ، وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030م	متحقق
حشد الموارد لتنفيذ سياسات لإنهاء الفقر	كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوّعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	متحقق

المصدر: https://geogcc.gccstat.org/SDGs

جدول (2): إنجازات دولة الكويت لمؤشرات هدف التنمية المُستدامة الأول "القضاء على الفقر"

الغاية	المؤشر	المؤشر		
		العام	القيمة	اتجاه المؤشر
القضاء على الفقر المدقع	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر العالمي مُصنفين وفق نوع الجنس، والفئة العُمرية، والحالة الوظيفية، والتوزيع الجغرافي (ذكر/ أنثى)	2018	%1.1	متحقق
تخفيض معدل الفقر إلى النصف	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني مُصنفين وفق نوع الجنس والفئة العُمرية	2018	%0	متحقق
استحداث نُظم وتدابير حماية اجتماعية	نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا والنظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، مُصنفين وفق نوع الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمُسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل والأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء	2018	%0	متحقق
المساواة في حقوق الملكية والخدمات الأساسية والتكنولوجيا والموارد الاقتصادية	نسبة السُّكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	2019	%100	متحقق
	عدد السكان (المواطنين وغير المواطنين) الذين لهم حق مضمون في تملك الأراضي (كنسبة من مجموع البالغين) الذين لديهم وثائق رسمية والذين يعتبرون تملكهم مضموناً وفق الجنس ونوع الملكية	2019	جُملة عدد الأشخاص الذين يملكون أراضي	3126
			الملكية الكلية شاملة الأراضي	22030
بناء القدرة على مواجهة الكوارث البيئية والاقتصادية والاجتماعية*	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث، لكل 100000 شخص	2016	%0	متحقق
	الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	2018	%0	متحقق

الغاية	المؤشر	المؤشر		
		العام	القيمة	اتجاه المؤشر
	عدد الدول التي لديها استراتيجيات قومية ومَحَلية للتخفيف من آثار الكوارث	2019	..	متحقق
	هل تعتمد الدولة وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 – 2030	2019	نعم	متحقق
حشد الموارد لتنفيذ سياسات لإنهاء الفقر	نسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية)	2017	البيانات غير متوافرة	
	نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي	2018	%43	متحقق

* قامت وحدة الحد من مخاطر الكوارث ببذل الجهود التالية: تطوير صناعات تصديرية جديدة لدعم الدخل والناتج المحلي الإجمالي، من خلال تعزيز التعاون بين المُستثمرين الأجانب (الذين لديهم أسواق ومُنتجات خاصة بهم)، استيراد المنتجات والتقنيات التي تستخدم المواد الخام والعمل على تطويرها التي يمكن تسويقها عالمياً بأسعار مُضاعفة لسعر المواد الخام، استخدام خطوط إنتاج عالية التقنية، حيث لا تحتاج إلا التشغيل التلقائي لتجنب أي مخاطر أو كوارث مهنية، اللجوء إلى القروض الصناعية من البنوك الصناعية والبنوك التجارية الأخرى.

المصدر: https://geogcc.gccstat.org/SDGs

التحديـات والإجراءات التصحيحية:

واجهت دولة الكويت بعض التحديات أثناء تنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق هدف التنمية المُستدامة (1). وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة إجراءات وتدابير تصحيحية لمواجهة هذه التحديات، ويلخص الجدول التالي التحديات التي تمت مواجهتها، والإجراءات التصحيحية ذات الصلة، بهدف التنمية المُستدامة (1) التي اتخذتها وزارة الشؤون الاجتماعية.

جدول (3): التحديات التي تمَّت مواجهتها، والإجراءات التصحيحية تحت مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية الرامية لتحقيق هدف التنمية المُستدامة "القضاء على الفقر".

التحديات	الإجراءات التصحيحية
اللوائح التي عفى عليها الزمن المتعلقة بصرف المساعدات	تم إصدار قرارات إدارية جديدة: لوائح تنظيم صرف المساعدات العامة، رقم (3695/أ) لسنة 2016 قواعد تبادل المساعدات العامة رقم (3696/أ) لسنة 2016
تحتوي القواعد واللوائح ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة لأغراض المنفعة العامة على بعض الفجوات والثغرات وقد عفى عليها الزمن إلى حد ما	يجري مراجعة القواعد واللوائح التي تنظم أعمال منظمات المُجتمع المدني والجهات غير الحكومية، لتمكين شُركاء المجتمع المدني من الوفاء بالتزاماتهم، لتحقيق المنفعة العامة
القيود في الميزانية ومنافذ التسويق المحدودة	فتح منافذ تسويق شاملة، بما في ذلك الأسواق الإلكترونية. التعاون مع النقابات والسفارات الأجنبية والمطارات. التنسيق مع قطاع التخطيط والتطوير. التنسيق مع إدارة التوريد والمخازن.
لا يزال القطاع الخاص غير جاذب إلى حد ما	العمل مع أصحاب الشأن والجهات المعنية لتشجيع الشباب على العمل في القطاع الخاص، وتحسين المزايا المُقدمة
مشاركة الجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لا تستوفي المعايير المطلوبة	يتم تشجيع الجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ودعمها من الناحية الفنية والنواحي الأخرى، لتعزيز أعمالها، لا سيما فيما يتعلق بإعادة التأهيل وتوفير فُرص العمل

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2018، دور الجهات المعنية في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة.

(2) الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية، من خلال تعزيز تقاسم الفُرص والمنافع على قدم المساواة:

للمساواة معنيان، كما جاء في الدستور الكويتي؛ المعنى الأول المساواة القانونية، أي المساواة بين الأفراد ذوي المراكز القانونية المتماثلة، أي عدم التمييز بينهم. والمعنى الثاني هو المساواة الفعلية، أي التخفيف من الفوارق

بين الأفراد، وخاصة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى على أنه يُولد الناس ويظلون أحراراً مُتساوين في الحقوق والكرامة.

وقد أشار الدستور الكويتي إلى مبدأ المساواة كأحد دعامات المجتمع، فنصَّت المادة السابعة على: "العدل والحُرية والمساواة دعامات المُجتمع، والتعاون والتراحم صلة وُثقى بين المواطنين". وقبل ذلك أشارت ديباجة الدستور إلى المساواة التي يستهدفها الدستور. بل وضماناً للمساواة ومبادئها المنصوص عليها في الدستور، فقد حظرت المادة (175) من الدستور اقتراح تنقيحها ما لم يكن التنقيح خاصاً بالمزيد من ضمانات الحُرية والمساواة، فقد نصَّت على أن "الأحكام الخاصة بالنظام الأميري للكويت وبمبادئ الحُرية والمساواة المنصوص عليها في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تنقيحها ما لم يكن التنقيح خاصاً بلقب الإمارة أو بالمزيد من ضمانات الحُرية والمساواة"، مما يؤكد مدى الأهمية التي يُوليها الدستور الكويتي لمبدأ المساواة.

كذلك المادة (29) نصَّت على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنسية أو الأصل أو اللغة أو الدين".

ولتحقيق مزيد من الحماية الخاصة لذوي الإعاقة من قِبل الدولة، صدر القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يتكوَّن من 72 مادة شملت جميع الحقوق المُقررة لهم دون تمييز أو عزل، بل على قدم من المساواة مع غيرهم، وفقاً لحالتهم وقُدراتهم.

أما المادة (4) من القانون، فقد أكدت مُراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ الترتيبات التيسيرية اللازمة، وتُقدِّم الحكومة الخدمات المنتظمة المتكاملة والمستمرة للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين في مجال الخدمات الوقائية والطبية والتأهيلية والعلاج النفسي والإرشاد الوراثي قبل الزواج وقبل وأثناء الحمل، والخدمات الاجتماعية والنفسية، والخدمات التربوية والتعليمية والثقافية في جميع المراحل التعليمية، بما فيها الحضانة ورياض الأطفال، وبما يتناسب مع قُدرات ذوي الإعاقة البدنية والحسية والعقلية، والخدمات الرياضية والترفيهية، والخدمات الإسكانية، بما يتفق مع أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية، والمواصلات، والتأهيل المهني والعملي والتشغيل، ويجوز بقرار من الهيئة استحداث مجالات أخرى.

كذلك نصَّت الفقرة (15) من المادة (48) على "ضمان تكافؤ الفرص، وعدم التمييز في الحقوق على أساس الإعاقة، والاستعانة بتجارب الدول الأخرى في مجالات رعاية المُعاقين وكفالة حقوقهم، والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق المُعاقين، لتوفير سُبل الدعم للمُعاقين ورعايتهم وتأهيلهم وإعادة التأهيل".

وتتضمَّن الخطة السنوية 2021/2020 مشروع إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتوافق مع المحاور الأساسية للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- المادة (6) النساء ذوات الإعاقة: كَفَلَ المشرِّع الكويتي للمرأة حقوقها في جميع المجالات، بما في ذلك ذوات الإعاقة منهن.
- المادة (7) العدل والحُرية والمُساواة دعامات المُجتمع، والتعاون والتراحم صلة وُثقى بين المواطنين.
- المادة (8) تصون الدولة دعامات المُجتمع، وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفُرص للمواطنين.
- المادة (9) الأسرة أساس المُجتمع قوامها الدين والأخلاق وحُب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة.

وحرصاً من دولة الكويت على تمكين المرأة وتطورها في جميع المجالات، فقد شملتها في خططها التنموية، والتي ضمنها المرأة من ذوي الإعاقة، على سبيل المثال الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015 – 2020/2019) جعلت مِحْوَر تطوير المرأة من المحاور الأساسية لها.

وبالنسبة للمساواة أمام التكاليف والأعباء العامة نجد أن الدستور الكويتي قد قرر في المادة (134): "إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يُعفى أحد من أدائها كُلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة بالقانون، ولا يجوز تكليف أحدٍ بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون".

ولمبدأ المساواة مظاهر مُختلفة، هي: المساواة أمام القانون، فلا تمييز بين الناس في المثول أمام القضاء وتطبيق نصوص القانون بسبب الجاه أو الثروة... الخ، والمساواة أمام وظائف الدولة، فالناس متساوون أمام مبدأ التعيين في الوظائف العامة، كما يتساوون في الأجور والمرتبات والحقوق والواجبات، كذلك المساواة في الانتفاع بالمرافق العامة من دون استثناء، بما في ذلك الوافدون.ورغم تباين القُدرات المالية والاقتصادية واختلاف الخلفيات التعليمية للأفراد، فإن هذه التباينات لا تؤثر في مشاركتهم بالمنافع العامة وصُنع القرار.

وعلى المستوى الوطني، هناك مُبادرات حكومية وخطط عمل عديدة لتأهيل ذوي الإعاقة وتوظيفهم في القطاعين الحكومي والخاص، وفق خِطط وبرامج واضحة تبعاً لاحتياجات سوق العمل، عملاً بمبدأ تكافؤ الفرص، فوجود هذه الفئة هو اهتمام يسلِّط الضوء عليهم، ليكون صوتهم مسموعاً، وإبداعاتهم مرئية لجميع المُتخصصين والمُهتمين، لكي يصل صوتهم إلى الجهات العُليا. وقد عملت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة على توفير الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير مكاتب تقديم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة من تصميم المباني العامة والخاصة عامة الاستخدام، بما يتناسب مع نوع ودرجة الإعاقة، إضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والتأهيلية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي من حيث البعثات والمِنح الدراسية داخل دولة الكويت وخارجها. كما تقوم الهيئة بتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهات الحكومية والأهلية والقطاع النفطي. وقد انتهت دولة الكويت من إعداد المُخطط الهيكلي الرابع، الذي يُحدد الأهداف والسياسات الحضرية المستقبلية، بحيث يعكس رؤية وأهداف وخطط الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما يتعلق باستخدام الأراضي خلال فترة مُحددة (من 25 إلى 30 سنة).

ويُغطي المُخطط الهيكلي الحالي الفترة من 2007 إلى 2030م، ويطمح إلى تحقيق توازن بين عناصر التنمية الحضرية، من أجل استيعاب النمو والزيادة السكانية المتوقعة، وتوزيعها بشكل مُتجانس ومتساوٍ داخل المناطق الحضرية وخارجها، وكذلك توفير استثمارات جاذبة وتحفيزية، لتنويع مصادر الدخل والحفاظ على الموارد الطبيعية والإيكولوجية/ البيئية بطريقة مُتوازنة مع خطط التنمية الحضرية المستقبلية.

- المؤشرات:

- **مؤشر مُعدل البطالة وفق الجنس والعُمر والأشخاص ذوي الإعاقة حسب المدينة.**

لضمان توافر العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم، فقد أجرت الهيئة العامة للقوى العاملة مسحاً لتحديد أفضل أماكن وأوقات العمل المُناسبة للنساء العاملات لأغراض الأمن والسلامة.

وقامت الهيئة العامة للقوى العاملة، بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، بإنفاذ المادتين 14 و15 من القانون رقم 8 لسنة 2010، واللتين تؤكدان أهمية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص، حيث يمثلون ما لا يقل عن 4% من الموظفين. ووفقاً لما ورد في دراسة المسح الوطني للقوى العاملة الذي أجرته الإدارة المركزية للإحصاء في عام 2015م، بلغ مُعدَّل البطالة 2.2% بين الذكور و4.4%

بين الإناث، وكان هذا المُعدَّل أعلى بقليل بين المواطنين الكويتيين الذين يمثلون 4.7% (4.2% بين الذكور، و5.5% بين الإناث) مقارنة بنسبة 1.8% بين غير الكويتيين (0.8% بين الذكور، و4.2% بين الإناث).

(3) تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، والشباب، وكِبار السِّن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمُهاجرين):

تم تطبيق عدد من السياسات والإجراءات لضمان تحقيق الإدماج الاجتماعي في الكثير من القطاعات، حيث إنه بموجب القانون رقم 6 لسنة 2010، تم إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة الكاملة بين الجنسين في مكان العمل، حيث يحصل الرجال والنساء على أجرٍ متساوٍ مقابل عملٍ متساوٍ. علاوة على ذلك، فإن صاحب العمل مُكلف السماح للأمهات العاملات المُرضعات بوقت كافٍ للرضاعة الطبيعية، ويتم احتسابها ضمن ساعات العمل، وتقديم خدمات حضانة الأطفال الرضَّع المُصاحبين لهن، ولضمان حصول الأمهات على استحقاقات ومعاشات تقاعدية إذا كُن مُلزمات بالاستقالة من العمل بسبب التزامات الزواج (خلال سنة واحدة من الزواج).

كما يفرض القانون على أصحاب الأعمال توفير النقل الآمن للنساء العاملات في النوبات الليلية، كذلك تحصل النساء في الوقت الحاضر، بموجب القانون المُعدل رقم 2009/87، على حق التقدُّم لشغل وظائف قضائية ووظائف أخرى في مُختلف الجهات الحكومية من دون أي تمييز.

ويضمن قانون المساعدة العامة لسنة 12/2011 الاستهداف الشامل والعادل لجميع الأشخاص المُحتاجين، ويتعيَّن على الوحدات الاجتماعية التابعة لإدارة رعاية الأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية إجراء مسح ميداني شامل حول الوضع السكني، والمالي، والاجتماعي، والصحي لمُقدِّم الطلب المُختص وعائلته/عائلتها، ومن ثم يقدم تقرير بذلك إلى لجنة المساعدات العامة للنظر فيه واعتماد المساعدة أو رفضها استناداً إلى المعلومات والوثائق الداعمة.

كما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء رصد وتقييم سنوي لحالة وأوضاع الأسرة التي تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، وبناءً على نتائج هذا التقييم تتم زيادة أو تخفيض أو وقف المُساعدات

الاجتماعية. وتوفر الدولة خدمات الإيواء المُتخصصة تحت إشراف دائرة المُهاجرين في وزارة الداخلية، بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، ويعمل في مراكز الإيواء الاختصاصيون الاجتماعيون والنفسيون والمهنيون والقانونيون، إضافة إلى مُقدِمي خدمات الرعاية الصحية، وقد بلغ عدد المُستفيدين من هذه الخدمة 1970 عاملاً لاجئاً وفق إحصائيات عام 2013م.

كما تم تشريع سلسلة من القوانين والإجراءات المُتعلقة بحماية حقوق العمال المُهاجرين. على سبيل المثال، يحدد القانون رقم 2010/6 الحد الأدنى للأجور وتحديثه كل 5 سنوات، ولا يمكن تخفيض هذه الأجور، حتى لو كُلِّف صاحب العمل دفع الراتب للعامل خلال فترات توقف العمل في المؤسسة، أو عندما يتعذر تسيير الأعمال بسبب ظروف خارجة عن إرادة العامل، ويتعيَّن على صاحب العمل توفير مقوِّمات الصحة والسلامة في بيئة العمل، وأن يقوم بتعويض العُمال عن أي حوادث مهنية. ولغرض تسهيل الإبلاغ عن أي مخالفات تم إنشاء خَطٍ ساخنٍ يمكن للعامل من خلاله الإبلاغ عن أي إساءة أو أضرار يتعرَّض لها من صاحب العمل، وتُرسل جميع الشكاوى إلى قسم التحقيق في مكان العمل، حيث يتم الاطلاع عليها والتحقيق فيها، لاتخاذ الإجراءات القانونية المُناسبة.

تُقدِّم الكويت سلسلة من الخدمات للمُسنين، لضمان عيشهم حياة كريمة وصحية، منها:

- السكن والمأوى: يقيم المسنون إقامة كاملة في المراكز التي توفرها الدولة لرعايتهم رعاية كافية وكاملة، حيث تتوافر جميع الخدمات اللازمة. وتتضمَّن الخطة السنوية مشروعين لرعاية المُسنين تنفذهما وزارة الشؤون الاجتماعية، هما:

إنشاء مبنى متكامل بأشبيلية لخدمة شريحة كبار السِّن بطاقة استيعابية تقارب 700 حالة، وآخر بحولي بطاقة استيعابية 170 حالة، بهدف توفير بيئة مُناسبة لهم، وتقديم كُل أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والثقافية والترفيهية.

- الرعاية اليومية: يقضي المُسنون الوقت في المراكز خلال النهار، ويتم توفير جميع الخدمات اللازمة لهم، كما تتوافر هذه الخدمة لكبار السِّن الذين يعيشون بين أسرهم.

- **الرعاية المتنقلة: وهي الخدمة الأكثر انتشاراً، حيث يتم تقديم خدمات مجانية، مثل: الرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، والدعم شبه الأسري، وتوفير المُعدات والمُساعدات المالية والخدمات الأخرى.**
- **الرعاية اللاحقة: نظام مُتابعة جميع الحالات المتبقية للمؤسسات التي تحتاج إلى المشورة والتوجيه والدعم.**
- **الرعاية القانونية: توفر الرعاية للمُسنين تحت مظلة قانونية إلزامية تتضمَّن حماية المُسنين من الاستغلال أو استخدامهم في أي أعمال غير أخلاقية.**

وتوفر الحكومة مُرتبات ومزايا أخرى لكبار السِّن، بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين الكويتيين. تتطلَّب السياسات الحكومية أن يكون أبناء وأفراد أسرة الأشخاص المُسنين مسؤولين عن رعايتهم. وفي هذا الصدد، أصدرت دولة الكويت العديد من القوانين (رقم 2010/8، 2014/114، 2016/18)، ورفع التوعية بشأن استراتيجيات الصحة الوطنية لرعاية كبار السِّن (المُسن هو كُل مواطن بلغ من العُمر خمساً وستين (65) سنة)، وقدمت لهم خدمات عدة، منها "الرعاية المتنقلة للمُسنين"، إحدى الخدمات الاجتماعية والصحية التي تقدِّمها وزارة الشؤون الاجتماعية، مُمثلة بإدارة رعاية المُسنين لكبار السِّن، حيث أحاطت الدولة المُسنين بمختلف أوجه الرعاية والخدمة والتأهيل والتدريب، وكفلت لهم جميع أسباب الحياة الكريمة.

وتتكوَّن الرعاية المتنقلة من فريق اجتماعي وطبي ونفسي متكامل، يقوم بإجراء زيارات لكبار السِّن والحالات السريرية من المُسنين في منازلهم. وأيضاً إنشاء ديوان خاص بفئة المُسنين بكل محافظة من محافظات الكويت السِّت، وتوفير مواقف سيارات لهم في كل منشأة. وترتكز الاستراتيجية على خطط العمل الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن تعزيز الصحة طوال مراحل العُمر، وضمان الشيخوخة الصحية والمشاركة الفعَّالة في جميع قطاعات المُجتمع.

وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق الغايات المرجوة منها خلال الفترة الزمنية المُحددة لها، وضمن الالتزام بتحقيق الأهداف والغايات العالمية للتنمية المُستدامة حتى عام 2030م.أما بالنسبة للشباب، فقد وضعت دولة الكويت سياسات تهتم باحتياجاتهم المتنوِّعة، وتمَّت صياغتها في عام 2017م.

المؤشرات:

- **الاعتراف بالمرأة من الناحية القانونية في وراثة المُمتلكات وملكيتها.**

يرسي دستور الكويت أساساً متيناً لمكافحة التمييز ضد المرأة، إذ يكرّس مبدأ المساواة، فقد نصَّت المادة 166 من الدستور على حق التقاضي للناس من دون تمييز، وتم ذكرها في المواد أرقام: 299 ،300،301،302 من قانون الأحوال الشخصية الكويتي، حيث إن المادة المُشار إليها تنطبق على الأشخاص ذوي الإعاقة، باستثناء الإعاقات الذهنية، حيث توكل مسؤولاً عنهم أمام القضاء، ووفقاً للمادتين 12 و13 من الاتفاقية الخاصة بحقوق الإنسان تلتزم دولة الكويت بضمان تَمتُّع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الإعاقات النفسية والاجتماعية تمتعاً كاملاً بالأهلية القانونية بإمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة مع الآخرين.

- **وجود تشريعات وطنية تحظر التمييز في السكن والوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية على أساس العِرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدِّين أو الرأي السياسي الآخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر.**

- المادة رقم (29) من دستور دولة الكويت أرست مبدأ عاماً في مناهضة العنصرية حين رسَّخت قواعد المساواة ومناهضة التمييز، وإعلاء الكرامة الإنسانية، حيث نصَّت على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدِّين".
- المادة من القانون رقم (7) من الدستور الكويتي تنصُّ على أن "العدل والحُرية والمساواة دعامات المُجتمع، والتعاون والتراحُم صِلة وُثقى بين المواطنين".
- القانون رقم 2010/8 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته، تضمَّن ما يلي:

المادة (4) التي تنصُّ على: "مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة واتخاذ الترتيبات التيسيرية اللازمة" تقدِّم الحكومة الخدمات المنظمة المتكاملة والمستمرة للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين في المجالات التالية:

- ✓ الوقاية الطبية والتأهيلية والعلاج النفسي والإرشاد الوراثي قبل الزواج والحمل.
- ✓ الاجتماعية والنفسية.

- ✓ التربوية والثقافية في جميع المراحل التعليمية، بما فيها الحضانة ورياض الأطفال، وبما يتناسب مع قُدرات ذوي الإعاقة البدنية والحسية والعقلية.
- ✓ الرياضية والترفيهية.
- ✓ الإسكانية، بما يتفق مع أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993م.
- ✓ المواصلات.
- ✓ التأهيل المهني والعمل والتشغيل.

- المادة رقم (5) تنصُّ على: "تتخذ الحكومة جميع التدابير الإدارية الفعَّالة، وتوفر التجهيزات اللازمة لضمان تَمتُّع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم المدنية والسياسية، كما تلتزم الحكومة بتوفير مكاتب لتقديم خدمات خاصة لذوي الإعاقة في جميع مؤسساتها وجهاتها الحكومية، بما في ذلك مُترجم لغة الإشارة ومعين لخدمة المكفوفين، لضمان تَمتُّعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين.
- المادة رقم (9) تنصُّ على: "تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات التعليمية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة ولفئتي بطيئي وصعوبات التعلُّم على قدم المساواة مع الآخرين في التعلُّم، مع مُراعاة الاحتياجات الخاصة من الاتصال واللغة والتدريبات التيسيرية اللازمة، وتوفير الكوادر التربوية والمهنية المُتخصصة لهم، ورفع كفاءتها، ومَنحها الحوافز المادية والمعنوية. انضمام دولة الكويت لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب القانون 2013/35 الصادر في مايو 2013م، وتُعد الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من التشريعات الكويتية الوطنية.
- القانون رقم 2012/19: أصدرت دولة الكويت المرسوم بقانون رقم 2012/19 بشأن حماية الوحدة الوطنية، والذي ينصُّ في مادته الأولى على أنه يُحظر القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة (29) من القانون رقم 1970/31 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء، على الكراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المُجتمع أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عِرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مَذْهب ديني أو جنس.

كما قامت دولة الكويت بتدابير فعَّالة في سبيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنقل الشخصي، ومن تلك التدابير:

- قامت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بصرف الأجهزة التعويضية اللازمة وفق نوع ودرجة الإعاقة مجاناً للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعفي الدولة الأدوات والأجهزة التأهيلية والتعويضية ومركبات الأفراد المُجهزة لاستخدام الأشخاص من كُل الرسوم والضرائب بأنواعها.
- إقامة دورات تدريبية خاصة بذوي الإعاقة أو ذويهم في كيفية استخدام الأجهزة والتنقل بها وصيانتها.
- إدراج مشروع تحسين نظام النقل، ويشمل عدداً من الخدمات، بما فيها توفير سيارات أُجرة (تاكسي) بالجمعيات التعاونية مُخصصة لذوي الإعاقة، وتهيئة حافلات النقل العام لاستخدام ذوي الإعاقة.
- وضع لوحات إرشادية في الأماكن العامة والمؤسسات خاصة بذوي الإعاقة.
- غرامة مالية على الوقوف بمواقف المُعاقين قدرها 100 دينار، والحبس مدة شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفق المادة 63 من قانون المُعاقين.

متوسط الحصة من المساحة المبنية للمُدن التي تكون مساحة مفتوحة للاستخدام العام للجميع، وفق الجنس والعُمر والأشخاص ذوي الإعاقة:

تتوافر المساحات الخضراء والأماكن العامة وفق المعايير التخطيطية المعمول بها في بلدية الكويت، علماً بأنه تتم دراسة المساحات الخضراء وفق عدد السكان بمُعدل 0.5 هكتار لكل 1000 شخص.

(4) ضمان الوصول إلى الأماكن العامة، بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات:

يشير "المكان العام" إلى أي مكان يُتاح الوصول إليه لجمهور العامة، وبالتالي فإنه يتضمَّن الأماكن التي لا تندرج ضمن الفضاء المنزلي الخاص. وبوسع المرء أيضاً أن يعرِّف المكان العام من حيث الملكية: الأماكن المملوكة للدولة، بدلاً من المُمتلكات الخاصة. بيد أن هذه التعريفات تنطوي على أوجه قصور، فيمكن أن توجد أماكن مملوكة للقطاع الخاص، ولكن الوصول إليها مُتاح للجمهور، وأماكن مملوكة للدولة، لكن الوصول إليها مقيد. فليست جميع الأماكن خارج الفضاء المنزلي الخاص هي أماكن عامة بالفعل، وليست كل الأماكن العامة مُتاحة لجميع الناس. وبمعنى آخر، من الصعب تعريف المكان العام

- المؤشرات:

- **النسبة المئوية لطول الطريق الذي به ممرات مُخصصة للدراجات (باستثناء الطُرق السريعة) لا تتوافر بيانات تفصيلية لهذه المؤشرات.**
- **النسبة المئوية لطول الطريق الذي به أرصفة (باستثناء الطُرق السريعة) ١٠٠٪ بجميع المناطق السكنية في البلاد.**

الحصول على سكن لائق

1	ضمان الحصول على سكن لائق، وبأسعار معقولة.
2	ضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المُستدام.
3	دمج الإسكان في خطط التنمية العُمرانية.

الحصول على سكن لائق

يُعد السكن أساس الاستقرار والأمن للفرد والأسرة. وبما أن المنزل هو محور حياتنا الاجتماعية، وربما الاقتصادية أحياناً، فيجب أن يشكّل ملاذاً لنا ومكاناً نعيش فيه بسلام وأمان وكرامة.

(1) ضمان الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة:

يجب أن يوفر السكن اللائق أكثر من مُجرَّد أربعة جُدران وسقف، ويجب أن تستوفي أشكال معينة من المأوى عدداً من الشروط قبل أن تُعد من "المساكن اللائقة". وتُعتبر هذه العناصر أساسية، شأنها شأن توفير السكن وتيسير الحصول عليه. ولكي يكون السكن لائقاً، يجب أن يستوفي في حَدِّه الأدنى المعايير التالية:

- ضمان الحيازة: لا يكون السكن لائقاً إذا كان القاطنون فيه لا يتمتعون بدرجة من ضمان الحيازة توفِّر لهم الحماية القانونية من عمليات الإخلاء القسري والمضايقات، وغيرها من التهديدات.
- توافر الخدمات والتجهيزات والمرافق والبنية التحتية: لا يكون السكن لائقاً إذا كان القاطنون فيه يفتقرون إلى مياه الشُّرب المأمونة، أو الصرف الصحي الملائم، أو الطاقة للطهي، أو التدفئة، أو الإنارة، أو وسائل تخزين الأغذية، أو التخلُّص من النفايات.
- القُدرة على تحمُّل الكُلفة: لا يكون السكن لائقاً إذا كانت كُلفته تحرم القاطنين فيه من حقوق الإنسان الأخرى أو تقوِّضها.
- الصلاحية للسكن: لا يكون السكن لائقاً إذا لم يضمن السلامة الجسدية، أو يُوفر مساحة كافية، وحماية من البرد والرطوبة والحَر والمطر والريح، وغيرها مما يُهدد الصحة، ومن المخاطر الهيكلية.
- تلبية الاحتياجات: لا يكون السكن لائقاً إذا لم يأخذ في الحُسبان الاحتياجات المحددة للفئات المحرومة والمهمشة.
- الموقع: لا يكون السكن لائقاً إذا كان معزولاً عن فُرص العمل، وخدمات الرعاية الصحية، والمدارس، ومراكز رعاية الأطفال، وغيرها من المرافق الاجتماعية، أو إذا كان بمناطق ملوثة أو خطيرة.
- الملاءمة من الناحية الثقافية: لا يكون السكن لائقاً إذا لم يحترم التعبير عن الهوية الثقافية، ويأخذه في الحُسبان.

وفيما يتعلَّق بضمان "حصول الجميع على سكن وخدمات آمنة وكافية ومُناسِبة ومَيسُورة مع تحسين الأحياء الفقيرة"، فإن دولة الكويت خالية من الأحياء الفقيرة، ويعيش جميع قاطِني المناطق الحضرية في وحدات سكنية، ويتمتعون بحُرية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الجيِّدة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والمياه العامة وشبكات الصرف الصحي والأمطار والكهرباء وخطوط الهاتف وشبكة الإنترنت والخدمات الأخرى.

وقد تم إنشاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفق القانون رقم (47) لسنة 1993، بهدف توفير الرعاية السكنية لمُستحقيها من المواطنين، من خلال بدائل مُتعددة.

يُذكر أنه في ديسمبر 1954م صدر قرار الحكومة بتشكيل "مجلس إنشاء" لتقرير السياسة العُمرانية والإسكانية، في الوقت الذي بُوشر ببناء 2000 وحدة سكنية مُتعددة النماذج مُوزعة على خمس مناطق سكنية جديدة قام مجلس الإنشاء وبلدية الكويت بتوزيعها على الأسر المُستحقة.

وفي أغسطس 1956م، تأسست "دائرة أملاك الدولة"، لتقوم بمهمة توزيع البيوت الحكومية على الأسر المُستحقة، بعد التأكد من انطباق استحقاق السكن عليها.

وفي عام 1958م تم تشكيل "لجنة الإسكان" تقوم بالتعاون مع دائرة أملاك الدولة بتوزيع البيوت الحكومية على المُستحقين. أعقب ذلك تشكيل لجنة أخرى سُميت "لجنة توزيع المساكن" من عناصر أهلية، أُسند إليها توزيع المساكن الحكومية على الفئات المُستحقة.

أما في عام 1961م، فقد تم ضم إدارة أملاك الدولة إلى إدارة الإسكان التابعة لوزارة المالية والاقتصاد في ذلك الوقت، وتم وضع قواعد جديدة لتوزيع المساكن الحكومية على الأسر المُستحقة تقضي بضرورة إجراء بحوث اجتماعية مُسبقة على أصحاب الطلبات، للتأكد من حقيقة ومدى احتياجهم لتلك المساكن.

وفي عام 1962م صدر المرسوم الأميري بإسناد مهمة البحوث وتوزيع المساكن الحكومية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وفي عام 1967م صدر النظام القانوني للرعاية السكنية بموجب قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث أُقرت قواعد أكثر شمولية لاستحقاق السكن، وقد بلغ إجمالي عدد البيوت التي وُزعت على المواطنين من قِبل تلك الجهات 15843 بيتاً.

وشهد عام 1974م صدور القانون رقم (74/15) بإنشاء الهيئة العامة للإسكان، لتتولَّى إنشاء المساكن الحكومية للأسر المُستحقة. وقد تحرَّرت الهيئة بموجب هذا القانون من كثير من القيود الإدارية والمُحاسبية من إنجاز مهامها بفاعلية، ولم يعهد للهيئة في ذلك الوقت القيام بتوزيع المساكن، بل الإشراف على تنفيذها فقط.

أما في عام 1975م، فقد تم إنشاء وزارة الإسكان، والتي أنيط بها اختصاص توزيع البيوت الحكومية على الأسر المُستحقة، وإجراء البحوث اللازمة للتأكد من أحقية كل أسرة للسكن، والتنسيق مع الهيئة العامة للإسكان بشأن المناطق السكنية المُعدة للتوزيع على المُستحقين.

وفي يوليو عام 1986م رأت الحكومة ضرورة توحيد الجهات المُشرفة على الإسكان في جهة واحدة، توفيراً للوقت الإداري والفني، فقد تم دمج وزارة الإسكان بالهيئة العامة للإسكان. وبذلك أصبحت الهيئة تقوم بتخطيط وتصميم وتنفيذ وتوزيع المساكن الحكومية على الأسر المُستحقة للرعاية السكنية.

وفي عام 1989م أصدرت الهيئة العامة للإسكان (نظام الرعاية السكنية) بالقرار الوزاري رقم (1989/1116). وتُعد المؤسسة الجهة المُنفذة لسياسات الحكومة الإسكانية، كما أن توجهاتها جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومع بروز الحاجة لرفع معدلات التنفيذ لمواكبة التسارع الملحوظ في الطلبات ارتأت المؤسسة إعادة هيكلة استراتيجيتها على النحو الذي يسمح بتفعيل مستوى أعلى من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع المُطورين العقاريين على التفاعل بصورة أكبر مع خططها ومشاريعها، وتستهدف المؤسسة تحقيق الآتي:

(1) توفير السكن الملائم للمواطنين المُستحقين.

(2) تقليص الفجوة بين عدد الطلبات ومُعدلات التنفيذ مع تخفيض فترة الانتظار.

(3) تحقيق الاستدامة المالية بتحويل الأراضي غير المُدرة للدخل إلى استثمارات مُدرة للدخل.

(4) استقطاب أفضل الأساليب الحديثة في تطوير المشاريع الإسكانية بتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(5) التوسع في تقديم المُنتجات والخدمات العقارية المتنوِّعة، مع الاهتمام بجودة المنتج.

(6) تطوير مُدن إسكانية ذكية صديقة للبيئة. وتوضح الجداول التالية المشروعات السكنية المنفذة وقيد التنفيذ:

جدول رقم (4): مشاريع تم تسليم الوحدات السكنية لها أو الجاري تسليمها من سنة 2016 إلى 2021م

اسم المدينة	أبو حليفة	جابر الأحمد	صباح الأحمد	شرق تيماء	مشروع الوفرة	شمال غرب الصليبيخات	غرب عبدالله المبارك	جنوب عبدالله المبارك	مدينة المطلاع السكنية
عدد الوحدات	171	6,135	9,574	509	2,426	1,736	5,201	915	1,739

المصدر: الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، إحصائيات عن المؤسسة.

جدول رقم (5): مشاريع تحت التنفيذ

اسم المدينة	المساكن المُيسرة*	صباح الأحمد	شرق تيماء	مشروع الوفرة	شرق صباح الأحمد	غرب عبدالله المبارك	جنوب عبدالله المبارك	مدينة المطلاع السكنية
عدد الوحدات	9,800	1,110	509	2,426	1,184	5,201	3,260	28,288

المساكن الميسرة، توفر بدائل عن المساكن القائمة في منطقتَي تيماء والصليبية، وتستهدف أسر مُطلقات وأرامل الكويتيين، وأسر الكويتيات زوجات أو مُطلقات أو أرامل غير الكويتيين، ومُنتسبي وزارتَي الداخلية والدفاع، وحالات أخرى ذات ظروف خاصة.
المصدر: الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، إحصائيات عن المؤسسة.

وهناك مشروعان في مراحل التخطيط والتعاقد، هما: مشروع جنوب سعد العبدالله بعدد وحدات 22,152، ومشروع جنوب صباح الأحمد بعدد وحدات 20,380. وبالنسبة للمشاريع المستقبلية، هناك مشروع الصابرية بعدد 52,000 وحدة، ومشروع مدينة نواف الأحمد بعدد 52,000 وحدة سكنية. ومن حيث توافر المواصلات، فإن دولة الكويت تنظم وسائل النقل الآمنة ومَيسُورة التكلفة للجميع. ويقدِّم قطاع النقل العام في الكويت خدمات نقل عامة واسعة النطاق تتضمَّن النقل من البر الرئيسي إلى الجُزر الكويتية. ورغم توافر وسهولة استعمال نظام المواصلات العامة، فإن المواطنين الكويتيين يفضِّلون استعمال وسائل النقل الخاصة بهم (أي السيارات الخاصة).

المؤشرات:

- **متوسط المبلغ الذي يتم إنفاقه على السكن والمواصلات لكل أسرة كنسبة مئوية من متوسط دخل الأسرة السنوي للمُستأجرين.**

سجَّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لخدمات المسكن ثباتاً نسبياً خلال أكتوبر 2021م، مقارنةً بمثيله خلال أكتوبر 2020م، فيما تزايد الرقم القياسي العام لأسعار المُستهلك للمواصلات من حوالي 129.4 في أكتوبر 2020م، إلى نحو 134.8 خلال أكتوبر 2021م.

- **نسبة متوسط سعر السُوق الحُرة للوحدة السكنية ومتوسط الدخل السنوي للأسرة.**

وقد بلغ الإنفاق الحكومي على بدل الإيجار للسنة المالية 2020 نحو 2.9 مليار دينار. نسبة متوسط سعر السوق الحُرة للوحدة السكنية ومتوسط الدخل السنوي للأسرة: بلغ متوسط أسعار الشقق السكنية ما بين 290–350 ديناراً كويتياً عام 2019م، ويُساهم قطاع البناء والتشييد في الكويت بنسبة 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2019م، وحوالي 2.9% في 2020م.

- **النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير مَيسُورة التكلفة (غير متوافر).**

(2) ضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المُستدام:

يساهم بنك الائتمان الكويتي في تنفيذ الخطة الإنمائية الثالثة 2020–2025 بتطبيق السياسة الخاصة بإيجاد بدائل مُستدامة لنظام الإسكان الحالي، لضمان حصول الجميع على السكن، تحت برنامج "تشييد بنية تحتية مُتماسِكَة" لتحقيق رؤية كويت جديدة، ويشمل هذا التمويل العقاري والمطور العقاري، حيث إنهما مُكملان لبعضهما البعض.

وفي ظل الحاجة إلى إيجاد حلول مُستدامة تكمن في التسارع المُطرد لتوزيعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بلغ عدد القسائم السكنية المُسلَّمة من المؤسسة نحو مئة ألف وحدة سكنية بين عامي 1965 و2014م، أي بمُعدل 1500 إلى 2000 وحدة سكنية في السنة.

ووفق خطة المؤسسة، فإن إجمالي عدد القسائم الحكومية في مُدن المطلاع السكنية وجنوب عبدالله المبارك وصباح الأحمد وجنوب سعد العبدالله سيفوق 80,000 قسيمة حكومية خلال فترة قصيرة جداً، حيث سيصل المُعدل إلى 12,000 قسيمة حكومية سنوية. ومع الاستمرار على النهج الحالي للتمويل العقاري، وسط تسارع توزيعات الوحدات السكنية، سيشكِّل ضغطاً على مستوى المنظومة الشاملة للتمويل العقاري.ولإعادة هيكلة التمويل العقاري في بنك الائتمان الكويتي، تم التعاقد مع شركة استشارية عالمية رائدة في مجال الاستراتيجيات وأطر التمويل العقاري لتنفيذ هذا المشروع، وهدفه إعادة هيكلة استراتيجية الإقراض، وتحويل البنك إلى جهة ذات تمويل ذاتي، وتحديد خطة لاستدامة التمويل العقاري عن طريق تنويع مصادر الدخل، واستحداث مصادر تمويلية، وانطلق المشروع في مارس 2017م، وتم الانتهاء منه في أغسطس 2018م.

وخَلُصت الدراسة إلى أن مشاركة القطاع الخاص في التمويل عن طريق الرهن العقاري هي الحل الأنسب الذي سيضمن تحقيق صِيغة مُربحة لجميع الأطراف المعنية، فضلاً عن منافع اجتماعية واقتصادية، وضمان استدامة منظومة التمويل العقاري في الكويت على المدى الطويل، حيث إن تنفيذ الحل المُقترح سيكلِّف نحو 8 مليارات دينار مقابل 15 – 16 مليار دينار بحلول عام 2035م، أي سيتم توفير 40 إلى 60% من أعباء الميزانية، بما يعادل 7 إلى 10 مليارات دينار. ولتنفيذ هذا المُقترح تم تحديد خريطة الطريق وفترة التنفيذ، حيث تم اقتراح 31 مُبادرة للجهات ذات الصلة (أي بنك الائتمان الكويتي، وبنك الكويت المركزي، والبنوك، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، ووزارة المالية/ وحدة إدارة الدين العام، وهيئة أسواق المال)، والفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز هذه المبادرات تصل إلى 18 شهراً.

- المؤشرات:
  - **ديون الرهن العقاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (لا تتوافر بيانات تفصيلية لهذه المؤشرات).**

(3) دمج الإسكان في خطط التنمية العمرانية:

ترتكز الخطة الإنمائية الثالثة لدولة الكويت – والتي جاءت مُتناغمة مع أهداف التنمية المُستدامة 2030– على خمسة محاور أساسية، هي: تنمية منطقة الشمال، بناء اقتصاد معرفي، تطوير حكومة داعمة، استدامة الرفاه، تمكين المواطن، وتشتمل على ثمانية برامج تنموية، وكل برنامج يشتمل على مجموعة من الأهداف المرجوة والسياسات وآليات التنفيذ المُقترحة.

ويستهدف برنامج "تشييد بنية تحتية مُتماسكة" – أحد البرامج التنموية بخطة التنمية السنوية 2021/2020– فيما يتعلَّق بالإسكان، تأسيس إدارة للأراضي والمرافق وصيانتها على الوجه الأمثل، بما يضمن تمتع المواطنين بتسهيلات سكنية عالية الجودة، واستيعاب النمو السكاني مستقبلاً. ولتحقيق ذلك تمَّت صياغة السياسات التالية:

1. تحسين إدارة الأراضي والمرافق، من خلال تنفيذ المُخطط الهيكلي الرابع، بما في ذلك نظام تقسيم المناطق ونظام المعلومات الجغرافية.

2. إيجاد بدائل مُستدامة لنظام الإسكان الحالي، لضمان حصول الجميع على السكن.

ويتضمَّن البرنامج مجموعة من المشروعات السكنية لتحقيق الأهداف المرجوة، مثل: مشروع جنوب سعد العبدالله، ومشروع جنوب صباح الأحمد، ومدينة جابر الأحمد، ومدينة المطلاع السكنية، وضاحية جنوب عبدالله المبارك. وتأخذ الخطة الأبعاد البيئية في الحُسْبَان عند بناء المُدن والضواحي، وهو ما يؤكد عليه برنامج إيجاد مناطق معيشية متناغمة بيئياً، والذي يُعنى بترشيد استخدام الموارد الطبيعية والتناغم مع البيئة بشكل يسمح باستدامة هذه الموارد، وخفض نسب التلوُّث، بما يسمح برفع جودة حياة المواطنين، وبناء مُدن صديقة للبيئة وفق مبادئ المباني الخضراء، والبنية التحتية الخضراء، والتكنولوجيا الذكية. وتضم الخطة السنوية للتنمية لعام 2021/2020م المشروعات السكنية التالية:

- جنوب سعد العبدالله: هي مدينة ذكية مُتكاملة وبيئة حضرية مُستدامة ومُتجددة بتطوير بدائل سكنية متعددة يُقدر عددها بـ 30 ألف وحدة مع جميع خدماتها. وقد بلغت نسبة الإنجاز به 12.9%. وأفادت المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وهي الجهة المنوط بها تنفيذ المشروع، بوجود عوائق فنية تتمثل بوجود عوائق في موقع تنفيذ المشروع، وتمديد المشروع لاستكمال إنجاز الطريق السريع الذي يربط الدائري السادس بالدائري السابع، والذي يمتد لمنطقة الجهراء.
- جنوب صباح الأحمد: يستهدف المشروع إنشاء بدائل سكنية متعددة يُقدر عددها بـ 25 ألف وحدة مع كُل خدماتها. وقد بلغت نسبة الإنجاز به 13.8%. وأفادت المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وهي الجهة المنوط بها تنفيذ المشروع، بوجود عوائق فنية تتعلق بتعديلات على المشروع، ووجود عوائق في موقع التنفيذ.
- مدينة جابر الأحمد: يستهدف المشروع إنشاء بدائل سكنية متعددة يُقدر عددها بـ 6.5 آلاف وحدة مع جميع خدماتها، وقد بلغت نسبة الإنجاز به 94.6%.
- مدينة المطلاع السكنية: يستهدف المشروع إنشاء 12 ضاحية سكنية تشتمل على 28 ألف قسيمة، إضافة إلى ضواحٍ خدمية تشمل مساحات تجارية وصحية وتعليمية. وقد بلغت نسبة الإنجاز به 60.7%. وأفادت المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وهي الجهة المنوط بها تنفيذ المشروع، بوجود عوائق فنية تتمثل في تعديلات على المشروع، نتيجة أوامر تغييرية يتطلَّب معها التنسيق مع وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة، إضافة إلى الهيئة العامة للطُّرق والنقل البري.
- ضاحية جنوب عبدالله المبارك: يستهدف المشروع إنشاء 3 آلاف قسيمة، إضافة إلى مساحات مُخصصة للخدمات. وقد بلغت نسبة الإنجاز به 64.3%.

- **مشروع مدينة الخيران: يستهدف إنشاء بدائل سكنية متعددة يُقدر عددها بـ 45 ألف وحدة مع كُل خدماتها.**
- **مشروع شرق صباح الأحمد: يستهدف إنشاء بدائل سكنية متعددة يُقدر عددها بـ 1184 وحدة تستهدف فئة مَنْ باع مسكنه المحددين بالقانون (2) لسنة 2015.**
- **المساكن المُيسَّرة: يستهدف المشروع توفير بدائل عن المساكن القائمة في منطقتَي تيماء والصليبية، ويشمل 9800 وحدة سكنية تستهدف أسر مُطلقات وأرامل الكويتيين، وأسر الكويتيات زوجات أو مُطلقات أو أرامل غير الكويتيين، ومُنتسبي وزارتَي الداخلية والدفاع، وحالات أخرى ذات ظروف خاصة.**

المؤشرات:

- **نسبة الإنفاق الحكومي المُخصص للإسكان والمرافق المجتمعية. بلغ عدد المشروعات ببرنامج تشييد بنية تحتية مُتماسكة 41 مشروعاً بتكلفة قُدِّرت بنحو 901.2 مليون دينار، بما يعادل حوالي 42.9% من جُملة الإنفاق الحكومي.**

الوصول إلى الخدمات الأساسية

1	الحصول على مياه الشُّرب المأمونة والصرف الصحي، والتخلص من النفايات الصلبة.
2	ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعال.
3	توفير الوصول إلى الطاقة المتجددة الحديثة.

الوصول إلى الخدمات الأساسية

(1) الحصول على مياه الشُّرب المأمونة والصرف الصحي والتخلُّص من النفايات الصلبة:

تتمحور الركيزة الرابعة من رؤية الكويت 2035 حول توفير "بيئة معيشية مُستدامة"، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، التزمت الحكومة بتزويد جميع سُكان الكويت بالمياه النظيفة، وبأسعار معقولة، وتوفِّر وزارة الكهرباء والماء مياه الشُّرب النقية لجميع السكان منذ إصدار المرسوم الصادر في 1979/1/7م، حيث تعمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي، لضمان حصول جميع الناس بصورة آمنة على المياه، وبأسعار أقل من سِعر التكلفة، ويُعد من الأقل عالمياً. كما تقوم بإجراء البحوث التي تتعلق بالموارد المائية وملوِّثات المياه، وتعمل على تحسين استخدام مياه الصرف الصحي بالمعالجة بالكامل. كما تقوم بإجراء حملات وأنشطة التوعية المجتمعية، بدءاً من المدارس، لإضفاء المزيد من السلوكيات المسؤولة بشأن استهلاك الموارد المائية وإعادة تدويرها، وتقوم ببناء خزانات المياه وحفر الآبار، لضمان توافر المياه والاحتفاظ بها على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى حجم السكان والتوسُّع في المد الحضري المتواصل والتنمية الاقتصادية المُستمرة، لجأت الكويت إلى إنشاء مرافق لتحلية مياه البحر لإنتاج المياه العذبة للشُّرب (93%) ومعالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الأغراض المنزلية والري.

ويحصل 100% من السكان على مياه الشُّرب الآمنة والنظيفة وشبكات الصرف الصحي المناسبة والصحية (يُذكر أن ربط شبكات الصرف الصحي ومرافق المعالجة كانت شاملة لكل السكان بدولة الكويت منذ عام 2012)، و87.1% من مياه الصرف الصحي تتم مُعالجتها بالفعل بطريقة آمنة منذ عام 2016م.

ساهم الامتداد العُمراني والنمو السكاني في زيادة كمية النفايات الصلبة، وقد دفع ذلك الكويت إلى تطبيق العديد من السياسات والإجراءات لتقليل النفايات الصلبة والنفايات الخَطِرة، وضمان إعادة تدويرها واستخدامها أو التخلص منها بطريقة مُناسبة، لضمان الوفاء بتعهداتها والتزامها بمعاهدة بازل.

وتقوم الدولة بتنفيذ مشروع يهدف إلى تقييم حالة إدارة النفايات الصلبة، وامتثالها للإطار القانوني فيما يتعلَّق بكمية النفايات الناتجة وعملية/طريقة جمع النفايات، ونقل النفايات على طول الطريق، حتى وصولها إلى نظام مُعالجة النفايات والتخلُّص منها.

وتعالـج الكويـت منـذ عـام 2013م جميـع النفايـات الطبيـة (أحد أنواع النفايات الصلبة) بشكل تام بنسبة 100% وأغلقت 10 منشآت لحرق النفايات الطبية، بسبب افتقارها للمعايير المطلوبة. وعوضاً عن ذلك، أنشأت الهيئة العامة للبيئة ثلاث مَحارِق صديقة للبيئة بعيداً عن المناطق السكنية مُزودة بنُظم معالجة بالغاز، من أجل مُعالجة النفايات الطبية الخطيرة.

ويُعد مشروع مُعالجة النفايات الصلبة – موقع كبد– من المشروعات التي تنفذ لمعالجة المخلفات الصلبة البلدية بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفقاً لنظام التصميم والبناء والتمويل والتشغيل، بهدف تحويل النفايات البلدية الصلبة إلى طاقة كهربائية عن طريق استخدام المَحَارِق تُقدَّر طاقتها الاستيعابية بـ3.275 طناً يومياً، أي بمعدل 1.050.000 طن سنوياً، مما يُعالج جزءاً كبيراً من النفايات البلدية الصلبة؛ المنزلية، والتجارية، والزراعية. وسوف يُساهم المشروع في تقليل استهلاك المياه، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وتقليص استنزاف وهدر الأراضي التي سيتم استغلالها كموارد، فضلاً عن توفير مصادر بديلة للطاقة، علاوة على التوجُّه لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في المشروعات الإنشائية والتنموية بالدولة، لما في ذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلّي، لاسيما من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة بما يعزز كفاءة العاملين ويرفع من مستوى الخدمات المُقدَّمة، من خلال الاستفادة من خبرة القطاع الخاص.

أيضاً مشروع تطوير وإعادة تأهيل مواقع ردم النفايات في مناطق مُختلفة، والذي يهدف إلى تصميم وتنفيذ موقع ردم صحي للنفايات البلدية الصلبة ومرافقه في منطقة كبد وفق المواصفات والمعايير البيئية والفنية العالمية. وللتصدِّي لمشكلات النفايات البلاستيكية، التي تشكِّل نسبة كبيرة من النفايات في الكويت، أجرت بلدية الكويت، بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، مؤخراً دراسة لاستخدام الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل تحت الظروف البيئية والمناخية الكويتية. وخَلُصت نتائج الدراسة إلى إعداد المواصفات الخاصة بالأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل في الظروف المَحَلية، ومطابقتها للمعايير العالمية، الأمر الذي يتطلَّب النظر حول مدى إمكانية دفع المصانع المَحَلية لإنتاج أكياس صديقة للبيئة، ومدى جاهزيتها للسوق.

وهناك نُدرة في البيانات الأساسية الدقيقة والموثوق بها، وكذلك قِلة المعلومات عن النفايات الصلبة والنفايات بشكل عام، مثل مُعدلات التوليد لمختلف أنواع النفايات الصلبة، وسيناريوهات لنمو النفايات الصلبة. وغني عن القول إن البيانات والمعلومات هي عناصر حاسمة لتطوير نظام لإدارة النفايات، بما في ذلك الرصد الكافي لهذا القطاع.

المؤشرات:

- نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشُرب المُدارة بأمان 100%.
- نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان 100%.
- نسبة النفايات الصلبة التي يتم جمعها وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة من إجمالي النفايات الصلبة الناتجة عن المُدن 12.9% عام 2016.

(2) ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعَّال:

إن توفير شبكة بنية تحتية متطوِّرة، يُعد أحد متطلبات تحقيق رؤية الدولة في التحوُّل إلى مركز مالي وتجاري، لذا تبنت الخطة الإنمائية برنامج "بنية تحتية مُتماسكة"، بهدف تأسيس إدارة للأراضي والمرافق وصيانتها على الوجه الأمثل، بما يضمن تمتع المواطنين بتسهيلات سكنية عالية الجودة، واستيعاب النمو السكاني مستقبلاً، وتوفير شبكات نقل برية وبحرية وجوية متطوِّرة، فضلاً عن زيادة تنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات بما يتواءم مع الاقتصاد المعرفي. ولتحسين كفاءة البنية التحتية للنقل البري وضمان الوصول إلى نظام عام آمن وفعَّال، فإن الدولة تعمل على تقديم وسائل جديدة للنقل العام، وتعزيز أنظمة النقل الحالية باستخدام التقنيات الذكية. وقد وضعت دولة الكويت استراتيجية وطنية شاملة للنقل والمرور (2010-2020)، بدعم من الأمم المُتحدة اعتمدها مجلس الوزراء بموجب القانون رقم 1426 لسنة 2010، لتنفيذها من قِبل جميع القطاعات المعنية.

ويدعم القانون رقم 115 لسنة 2014 الاستراتيجية الخاصة بإعادة هيكلة قطاع النقل، بإنشاء الهيئة العامة للطُّرق والنقل الري. وتتضمَّن استراتيجية النقل إجراء تغييرات على المستوى التعليمي، مثل إنشاء قِسم جديد بجامعة الكويت يمنح درجة البكالوريوس في هندسة المرور والسلامة على الطريق، بحيث يمكن أن يُساهم هذا القِسم في تخرُّج المهندسين المُختصين بمتطلبات الطُّرق المَحَلية، إلى جانب إنشاء قوانين مرور جديدة تستجيب للتوسع العُمراني في البلاد، ورفع مستوى التوعية لدى السكان الوافدين إلى الكويت الذين ينتمون إلى خلفيات ثقافية مُختلفة، إضافة إلى تطوير النظام الحضري، لجعله يتضمَّن خُطوط السِكك الحديدية ومترو الأنفاق الجديد، إضافة إلى التوسعات الإضافية لخدمات الحافلات العامة والخاصة.

وتتضمَّن الخطة السنوية 2021/2020 حِزمة من المشروعات، مثل: مشروع الطريق الإقليمي المرحلة الثانية- الجزء الشمالي، تنفذه الدولة، مُمثلة بالهيئة العامة للطُّرق والنقل البري، والمشروع عبارة عن طريق بري لخدمة

المناطق السكنية الجديدة، مع تطوير طريق العبدلي السريع، وتطوير طُرق وتقاطعات خدمة مدينة المطلاع مستقبلاً، إضافة إلى تطوير طريق السالمي، لخدمة منطقتَي الشقايا والنعايم ومدينة نواف الأحمد السكنية. ومشروع تطوير الطريق الدائري الرابع بطول 17 كيلومتراً، ومشروع تحسين أداء طريق الفحيحيل السريع (30) بطول 38 كيلومتراً، والمُقسَّم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: تضمُّ تطوير المسافة من شارع السور إلى مدينة الأحمدي بطول 10 كيلومترات.

- المرحلة الثانية: يتم فيها إنشاء الجُزء المُمتد من الأحمدي إلى الدائري السادس بطول 15 كيلومتراً، مُتضمناً إنشاء الطُّرق والجسور والتقاطعات والمداخل وأعمال نقل الخدمات العامة.
- المرحلة الثالثة: يتم فيها إنشاء الجزء من الدائري السادس إلى مدينة الكويت بطول 13 كيلومتراً، مُتضمناً كُل الخدمات اللازمة.

المؤشرات:

- **نسبة الركاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام.**
- **بلغ عدد ركاب الباصات بدولة الكويت 76,795 راكباً عام 2019 بشركات النقل العام الكويتية، والنقل الخاص، وبلغت نسبة الركاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام نحو 8.7% من إجمالي الركاب خلال عام 2019م.**
- **يُذكر أن عدد ركاب الباصات لشركات النقل العام بلغ 6,704 ركاب، وبلغ لشركات النقل الخاص 70,091 راكباً خلال عام 2019م.**

(3) توفير الوصول إلى الطاقة المُتجددة الحديثة:

تُعد تكنولوجيا الطاقة المُتجددة صديقة للبيئة، نظراً لكونها مصادر طبيعية، ولا ينتج عنها مُخلفات ملوِّثة للبيئة، كإنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون الضار وغازات الاحتباس الحراري، مثلما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أو المُخلفات الذرية الضارة الناتجة عن المفاعلات النووية.

ويُعتبر مشروع الوقود البيئي من مشروعات الوقود النظيف، ويهدف إلى الزيادة المتطوِّرة في القُدرات التحويلية، وتعزيز التميُّز التشغيلي والاعتمادية ومستويات السَّلامة إلى حدٍ كبيرٍ في مصفاتَي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله، وستنتج المصفاتان مُنتجات عالية الجُودة مُتوافقة مع أشد الاشتراطات البيئية، مثل Euro-4/Euro-5 مما

سيساهم في فتح أسواق جديدة أمام مُنتجات الشركة، وستلبي هذه المنتجات الطلب المَحَلي والدولي للوقود النظيف. كما يساعد مشروع الوقود البيئي على توفير فُرص عمل كثيرة، وسيساهم بشكل فعَّال في تعزيز الاقتصاد الكويتي.

وستتوافق المُنتجات مع مواصفات "يورو –4". لذلك فإن التأثير على البيئة سيتقلص إلى حدٍ كبيرٍ، وسينخفض محتوى أكاسيد النيتروجين والكبريت والملوِّثات الأخرى بشكل كبير، فعلى سبيل المثال سيتم خفض محتوى الكبريت في البنزين من 500 جزء في المليون إلى 10 أجزاء في المليون، وكذلك خفضه في الديزل من 5000 جزء في المليون إلى 10 أجزاء في المليون.

وتحذو الكويت حذو الدول المُتقدِّمة في العالم نحو تطبيقات الطاقة المُتجددة للحفاظ على البيئة نظيفة، وللاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج وغيرها، اتساقاً مع لغة عالمية لتوفير استخدام الوقود الأحفوري، وتقليل الانبعاثات التي تضرُّ بالبيئة، وبالتالي المحافظة عليها، من خلال تعزيز استخدام الطاقة المُتجددة.

وللكويت جهودٌ حثيثةٌ في تطوير استخدامات الطاقة المُتجددة، والوصول بنسبتها إلى 15% من إجمالي الطاقة المُستخدمة بحلول عام 2030، ومنها:

1. مشاريع الألواح الكهروضوئية الحالية: إنشاء مجمع الشقايا للطاقة المُتجددة (يحتل المشروع مساحة 87.5 كيلومتراً مربعاً، ويقع على بُعد نحو 100 كيلومتر غرب مدينة الكويت، وقد تم تصميم مجمع الشقايا ليكون بمنزلة محطة فريدة من نوعها على مستوى العالم، بحيث تضمُّ مزيجاً من تقنيات الطاقة المُتجددة، إضافة إلى خزانات الطاقة الحرارية الضخمة التي تعمل لفترة تتجاوز الـ10 ساعات ليلاً، بهدف الحصول على أقصى كفاءة مُمكنة في إنتاج الكهرباء لكل متر مربع بالصحراء الكويتية). وتتكوَّن المرحلة الأولى منه من خطة رئيسة طموحة تتمثل في توليد ما يقرب من 3.2 ميغاواط، في مُجمع الشقايا للطاقة المُتجددة، حيث تضع المرحلة الأولى أسس التطوُّرات التي ستحدث في مستقبل الطاقة المُتجددة بالكويت، من خلال تركيب محطة طاقة شمسية مُركزة بطاقة تبلغ 50 ميغاواط، إذ بدأ تشغيلها في ديسمبر 2018م، ومزرعة الرياح بطاقة تبلغ 10 ميغاواط، وقد بدأ تشغيلها في مايو 2017م، ومصنع الألواح الكهروضوئية بطاقة تبلغ 10 ميغاواط.

وقد افتُتح مُجمع الشقايا للطاقة المُتجددة في فبراير 2019م، ويتم حالياً التجهيز لتطوير المرحلتين الثانية والثالثة من محطة الشقايا، والتي سوف تتسع لـ4000 ميغاواط، للوصول إلى النسبة المُستهدفة، وهي إنتاج 15% من إجمالي الطاقة الكهربائية من مصادر مُتجددة بحلول عام 2030م.

وتبلغ الطاقة الإجمالية لمزرعة الرياح 10 ميغاواط، وتتكوَّن من خمس توربينات رياح (سيمنس–غاميسا للطاقة المتجددة G97 بسعة 2 ميغاواط كهربائية لكل منهما). وتوضع هذه التوربينات في صفٍ واحدٍ تتصل بالمحطة الفرعية عن طريق 3 سلاسل بمستوى جُهد كهربائي مُتوسط يبلغ 11 كيلو فولت.

ويُعد مشروع الدبدبة للطاقة الشمسية امتداداً لمشروع الشقايا للطاقة المُتجددة، ويهدف إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية بقدرة 1.5 غيغاواط، أو ما يُعادل 3809 غيغاواط/ ساعة سنوياً.

2. مشاريع الألواح الكهروضوئية على مبنى وزارتَي الكهرباء والماء والأشغال العامة بطاقة إنتاجية (1) ميغاواط/ ساعة، وبطاقة سنوية (1810) ميغاواط/ ساعة.
3. مشاريع الألواح الكهروضوئية بأبراج مياه بيان بطاقة إنتاجية 120 كيلو واط/ساعة، وبطاقة سنوية (185660) كيلو واط/ساعة.
4. مشروع مواقف وزارة الكهرباء والماء، القُدرة التركيبية: 235 كيلوواط، تاريخ التشغيل مارس 2019م.
5. مشروع نظام الألواح مُتعدد التكديس والمستويات، القُدرة التركيبية 40 كيلوواط، تاريخ التشغيل مارس 2019م.

- المؤشرات:

- **حصة الطاقة المُتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة تبلغ حوالي 0.02%. ويبلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المُنتجة بواسطة الألواح الشمسية بدولة الكويت 16.6 مليون كيلوواط/ساعة، فيما يبلغ إنتاج وزارة الكهرباء والماء من الطاقة الكهربائية نحو 74,757 مليون كيلوواط/ ساعة.**

الجزء الثاني

الازدهار الحضري المُستدام والشامل والفُرص للجميع

الاقتصـــاد الحضـــري الشامـــل

1. تحقيق العمل الإنتاجي (العمالة المُنتجة) للجميع، بما في ذلك عمالة الشباب.
2. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. تعزيز بيئة مواتية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار.

الاقتصاد الحضري الشامل

(1) تحقيق العمل الإنتاجي (العمالة المنتجة) للجميع، بما في ذلك عمالة الشباب:

ضمن جهود الدولة لتنويع الاقتصاد، أنشأت الحكومة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، بموجب القانون ١١٦ لسنة ٢٠١٣ لجذب الاستثمارات المباشرة المَحَلية والأجنبية، وتطوير القطاعات الصناعية، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتوفير فرُص عمل. وفي عام 2017م، أنشئت الهيئة العامة للقوى العاملة، التي أصدرت الإجراءات الإدارية الضرورية لتنظم عمل مؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما طورت الموقع الإلكتروني، لتسمح لمزوّدي الخدمات بالتقدُّم بالعطاءات والمناقصات إلكترونياً.

تُعد الكويت دولة مضيفة لعدد كبير من العمالة الوافدة التعاقدية، وقُدِّر عدد السكان بـ 4,464,521 في عام 2020م، حيث يشكِّل المواطنون 1,365,171 نسمة، فيما عدد غير الكويتيين 3099350 نسمة، ينتمون إلى ما يقارب 170 جنسية، وهي بذلك توفر فُرص عمل لما يقارب من مليون وخمسمئة ألف عامل في القطاع الأهلي، بمختلف وظائفهم ومُسمياتهم المهنية، ويعملون في قطاعات الأنشطة المُختلفة، كتجارة التجزئة، والمطاعم والفنادق، وخدمات المُجتمع والخدمات الاجتماعية، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية، والتمويل، والتأمين، والعقار، والنقل والتخزين والموصلات، والزراعة والصيد... الخ. يُضاف إلى ذلك عدد 719,000 عامل وعاملة، وفقاً لإحصائيات وزارة الداخلية بنهاية نوفمبر 2020م يعملون في قطاع العمالة المنزلية، حيث ينظِّم القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي والقانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية، الحقوق والواجبات التي يجب تطبيقها لدى طَرَفَي العلاقة (صاحب العمل، والعامل) .

وتنطلق البرامج التنموية في دولة الكويت من نقطة أساسية، هي أن الاستثمار في الموارد البشرية ضرورة تُمليها مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المُستدامة التي تبدأ بالبشر، وتنتهي برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة، إلى جانب الشراكات التي تمكِّن كل الأطراف المَعنية من العمل على تحقيقها.

ومن السياسات التي تتبناها الدولة، والمُرتبطة بسوق العمل والتشغيل، انتهاج مبدأ التخطيط العلمي للقوى العاملة، بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية المستقبلية من العمالة في القطاعين الحكومي والخاص، وزيادة نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي للسكان الكويتيين بتطوير ورفع كفاءة قوة العمل الوطنية لرفع إنتاجيتها، وتحسين بيئة وظروف العمل في القطاع الخاص، بما يحسِّن من فرص المنافسة الحُرة في سوق العمل لمصلحة العمالة الوطنية، والتركيز على رفع المستوى التكنولوجي للقطاع الخاص لترشيد استخدام العمالة. إلى جانب زيادة فُرص العمل لقوة العمل

الوطنية في القطاع الخاص، من خلال تعديل بعض التشريعات المتعلقة بتهيئة بيئة مناسبة جاذبة للعمل بالقطاع الخاص، وتشريعات تتعلَّق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتخفيض نسبة العمالة بالقطاع الحكومي، وإعادة توجيه العمالة الكويتية للعمل بالقطاع الخاص، والحد من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال، وخاصة في القطاع الخاص، حيث تتكامل تلك السياسات مع مختلف السياسات الأخرى التي تهدف إلى تطوير منظومة التعليم في جميع مستوياتها، ورفع كفاءتها، مع تعميق الاهتمام بالعلوم الأساسية، والعمل على تنمية اتجاهات الطالب نحو الابتكار والإبداع والدراسات العلمية والاقتصاد المعرفي، وتوفير مُتطلبات نُظم إدارة الجودة للمؤسسات التعليمية، وتحسين البيئة المدرسية بشكل عام، بهدف تحقيق الملاءمة بين مُخرجات التعليم وأهداف الرؤية الاستراتيجية 2035 لدولة الكويت، من خلال تطوير عمليتَي التعليم والتدريب، واستحداث تخصصات جديدة تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

ويُعنى برنامج تعزيز قدرات المواطنين والمؤسسات بالخطة السنوية 2021/2020، بإكساب الأفراد المعرفة والمهارات وقُدرات الإبداع والابتكار، وتوفير قوى عاملة مُنتجة وتنافسية تنعكس عوائدها بالإيجاب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتعزيز رأس المال الاجتماعي.ويستهدف برنامج جودة التعليم، والوارد ضمن برامج الخطة السنوية 2021/2020، النهوض بمستوى مُخرجات النظام التعليمي، من خلال النهوض بمستوى أداء المُعلِّم، ورفع المستوى التعليمي للطالب، وتحسين جودة الإدارة المدرسية.وتُعد أهم تحديات البرنامج: سوق عمل غير منتج، ضعف جودة مُخرجات التعليم، ونموذج الإدماج الاجتماعي المجزأ وغير المُستدام.

- المؤشرات:

- **نسبة الشباب في الفئة العُمرية من (15-24) سنة غير المُلتحقين بالتعليم أو سوق العمل أو التدريب: حيث بلغت نسبة الشباب بالمرحلة الثانوية غير المُلتحقين بالتعليم 20.7% في عام 2019/2018، وبلغت نسبة الشباب في الفئة العُمرية من (15-24) سنة غير المُلتحقين بسوق العمل 96.5%. ومُعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل خلال عام 2020م بلغ 2.6% مقارنة بمثيله عام 2018م.**

(2) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أصدرت دولة الكويت القانون رقم 2013/98 بشأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما خصصت الهيئة العامة للصناعة نسبة 10% من أراضيها المطورة لهذا المشروع، مما يُعزز الروابط بين القطاعات المتنوّعة، ويوفر هذا الصندوق عدة مزايا على النحو التالي:

1. الإعفاء الضريبي والجُمركي للمشاريع.
2. دعم الصادرات والمواد الخام وفقاً للقانون.
3. توفير الخدمات اللازمة لبدء ومعالجة وتناول مشاكل التشغيل والإنتاج.
4. توفير القروض المُيسَّرة بفائدة مُنخفضة.
5. توفير التدريب والدعم الفني، وتوفير الخدمات الاستشارية في جميع المجالات لمختلف المشاريع.
6. إمكانية الحفاظ على الوظائف الحكومية لمدة 3–10 سنوات، بما في ذلك فترة توقف المشروع.

ويُقدِّم الصندوق خدمات تمويلية ودورات تدريبية، واستشارات فنية في جميع المجالات لمختلف المشروعات، حيث يُقدِّم الخدمات التمويلية عن طريق الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني. ويتم تقييم كل مشروع على حِدة، ويعتمد الوقت المُستغرَق في تقييم كل مشروع على خصوصية كل مشروع، فتستغرق المدة 45 يوماً، باستثناء بعض المشروعات القليلة جداً التي قد تستغرق وقتاً أطول من ذلك.

لا تحقق العملية أي فائدة أو عائداً مالياً، لكن يتطلب من العميل دفع رُسوم التكلفة للصندوق نظير الخدمات التي يُقدِّمها الصندوق له، والذي يحسب بواقع 2% من قيمة التمويل، لمرَّة واحدة فقط. وللمُتقدِّمين الحق بالحصول على التمويل بما يوافق الشريعة الإسلامية، وفق قواعد يضعها مجلس الإدارة.

وتخطِّط دولة الكويت للتركيز على إضفاء الطابع المَحَلي على الصناعات ذات الإمكانات الصناعية، لأن هذا من شأنه أن يُساهم في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتزويد الصناعات بالمدخلات والخدمات المطلوبة.

ويدعم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كلاً من:

1 . بنك الكويت الصناعي: يهدف بنك الكويت الصناعي إلى تطوير القطاع الصناعي وتنشيطه وزيادة الإنتاج، إضافة إلى دعم الحِرف والصناعات البسيطة، عن طريق تمويل المشاريع

الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم قروض مالية بحد أدنى 50 ألف دينار كويتي، ومع فوائد بسيطة ومُيسَّرة. ويشترط البنك وجود سجِّل صناعي للحصول على القرض.

2. مجموعة بيت التمويل الكويتي: تعمل مجموعة بيت التمويل الكويتي على تقديم الدعم المالي لما يقارب 24.500 شركة على مستوى الكويت، بالتعاون مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. بنك الكويت الوطني: يقدِّم بنك الكويت الوطني التمويل للأفراد والشركات والهيئات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وخاصة تلك التي تضرَّرت نتيجة أزمة "كورونا"، والتي تعمل على دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فُرص عمل للشباب.

4. الصندوق الوطني لرعاية وتمويل المشروعات الصغيرة: يهدف هذا الصندوق إلى تقديم المُساعدة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي اقترحها أو بدأها المواطنون الكويتيون، وخاصة الشباب منهم، من أجل تعزيز نشاط القطاع الخاص.

ووفق تقرير أعدَّته الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي في الكويت بلغت 4.6%. ويعمل أقل من 7% من القوى العاملة الوطنية الكويتية، ما يمثل 27 ألف عامل كويتي، في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويعمل 40% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات تجارة الجُملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، و33% منها في قطاعات البناء والصناعة.

يُشار إلى عدد من الممارسات المُثلى لممارسة الأعمال، من أبرزها تبسيط الإجراءات الحكومية اللازمة للبدء بنشاط تجاري، إضافة إلى تفعيل أداة المُساءلة، وإشراك رواد الأعمال وأصحاب المصلحة بها، علاوة على توعية المجتمع المدني وأصحاب الأعمال بمخاطر الفساد عامة، وبيان آثاره من الناحية الاقتصادية على أهداف التنمية المُستقبلية، والدعوة إلى نبذ الفساد ومُلاحقة مُرتكبيه، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وتقديم الدعم اللازم للمشاريع، وتسهيل بيئة ممارسة الأعمال، والشفافية المُطلقة والرقابة المُحكمة فيما يخص تقديم الدعم والتمويل للمشاريع.

- المؤشرات:

- **حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي.**

(3) تعزيز بيئة مواتية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار:

من خلال الدعم المالي لتدخلات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ويتمثل دور مؤسسة الكويت للتقدُّم العلمي كمنظمة خاصة غير ربحية في المساهمة بدفع عَجَلة تطوير نظام بيئي للأعمال والابتكار.

وقامت مؤسسة الكويت للتقدُّم العلمي منذ عام 2012م إلى يومنا هذا بدعم تسعٍ وعشرين دراسة قام بإجرائها أكاديميون وممارسون، لتحديد الثغرات والتحديات والفُرص لتطوير بيئة تعزز ريادة الأعمال والابتكار. وأبرزت الدراسات أن التحدي الشامل للأعمال والابتكار هو ضعف قطاع البحث العلمي في الكويت، وعدم وجود استراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

علاوة على ذلك، أشارت الدراسات إلى أن بيئة ريادة الأعمال والابتكار في الكويت تفتقد المواهب والشفافية والثقة.

وعلى مدى السنوات التسع الماضية، ساهمت مؤسسة الكويت للتقدُّم العلمي أيضاً في بناء القُدرات في مهارات العمل والابتكار، من خلال تمكين فُرص التعلم المَحَلية والدولية لأكثر من 10000 فرد، تتراوح بين رواد الأعمال الشباب في الشركات الناشئة والشركات الصغيرة إلى كِبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات الكويتية الكُبرى.

وشجَّعت مؤسسة الكويت للتقدُّم العلمي، من خلال المِنح المالية، أنشطة البحث والتطوير، عن طريق تسهيل المُشاركات بين الصناعة والأوساط الأكاديمية. فمنذ عام 2012م حتى الآن، تم مَنْحُ أكثر من 800,000 دينار كويتي من قِبل مؤسسة الكويت للتقدُّم العلمي لدعم البحث والتطوير القائم على الأعمال في الكويت.

- التحديات:

كان أحد التحديات الرئيسة فيما يتعلَّق بإنتاج المعرفة، هو نشر المعرفة عبر القطاع الخاص، حيث يبدو أن هناك تقبلاً ضعيفاً لذلك. وينعكس هذا التحدي بشكل أكبر على البيئة الخارجية، حيث تواجه الكويت مُشكلة نقص في البنية التحتية لإدارة المعرفة والبيانات، ويكمن التحدي الأساسي في تعزيز البحث والتطوير والابتكار التجاري في العثور على النوع المُناسب من الباحثين والمُتخصصين المحليين الذين يمكنهم تطبيق أبحاثهم في بيئة الأعمال.

بينما يكون الباحثون المحليون قادرين على إجراء البحوث، إلا أن هناك فجوة عندما يتعلّق الأمر بتحويل مُخرجات البحث إلى مُنتجات ذات قيمة دُنيا، وبالتالي يمثل تحدياً في التسويق التجاري، بناءً على مُخرجات البحث.

وفي هذا الصدد، فإن ضعف القُدرات في الكويت يؤثر سلباً على قُدرة الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على المُشاركة في المشاريع التي يمكن أن تؤدي إلى ابتكارات تجارية. وفيما يتعلق ببناء القُدرات، تتمثل التحديات في العثور على مُقدِّمي خدمات مَحَليين يمكنهم تقديم برامج تعليمية ذات قيمة مُضافة عبر جميع القطاعات الرئيسة.

- الدروس المُستفادة:

يُعد وجود نظام بيئي قوي لريادة الأعمال والابتكار أمراً ضرورياً لتحقيق التقدُّم. كما أن التدخل المجزأ والجهود غير المُنسقة لها تأثير ضئيل، وتؤدي إلى تَقدُّم غير مُستدام. إن وجود استراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ونظام تعليمي قوي أمر لا بد منه لتطوير الأعمال والابتكار في الكويت.

- المؤشرات:

- **عدد الأيام لتسجيل شركة جديدة في الدولة من خلال إدارة النافذة الواحدة/ مركز الكويت للأعمال: الوقت المُستغرق هو يوم واحد للرد على الطلب، ويوم واحد للتأكد من الصحيفة الجنائية، ويوم واحد للتوثيق.**

الازدهار المُستدام لجميع العناصر

1	تنويع الاقتصاد الحضري، وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية.
2	تطوير المهارات التقنية، وريادة الأعمال من أجل الازدهار في الاقتصاد الحضري الحديث.
3	تعزيز الروابط الحضرية - الريفية لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية.

الازدهار المُستدام لجميع العناصر

(1) تنويع الاقتصاد الحضري، وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية:

الصناعات الإبداعية المُعروفة أيضاً باسم "الاقتصاد الإبداعي" أو "الصناعات الثقافية"، هي المؤسسات التي تقوم بتسويق الإبداع والتعبير والمهارات، وهي تشتمل على التصميم والإعلام والفنون.

ودولة الكويت حريصة على بذل كل جُهد مُمكن لتعزيز وحماية الثقافة والفنون والآداب، وخاصة ما يرتبط منها بالثقافة الإسلامية بتراثها الغني والمتنوّع، حيث تؤكِّد الآثار المُكتشفة والمواقع التاريخية والتراثية أهمية دولة الكويت كموقع جغرافي لحضارات مُختلفة ظهرت في المنطقة، وتركت بصمتها على هذه البقعة الجغرافية المهمة في الخليج العربي. وكان الشَّعب الذي اختار هذه الأرض موطناً منذ سنين طويلة ترك مواقع بارزة، بُنيت لتكون فيما بعد شاهداً على عراقته. وللحفاظ على قيمة هذه المواقع، وتِبيان الدور المهم لها، ولتعريف العالم بما تضمه الكويت من كنوز أثرية وتراثية متنوّعة، تسعى الجهات الحكومية المُختصة إلى إدراج ستة من المواقع الكويتية على قائمة التراث العالمي (يونسكو)، وهي: أبراج الكويت، والقصر الأحمر، ومزارع الجهراء القديمة، وبحرة، وجزيرة فيلكا وكاظمة البحور.

❖ أبراج الكويت:

هي ثلاثة أبراج عملاقة تقع على ساحل الخليج العربي في المنطقة الشرقية لمدينة الكويت، وافتتحت عام 1979م، وقد صُمِّمت بأشكال ذات دلالة تراثية كويتية.

استطاعت أبراج الكويت، بسبب الحرفية العالية في إنشائها، مزج الخدمات الاجتماعية بالفن الجمالي العالي، مما جعلها تفوز بجائزة آغاخان للعمارة الإسلامية عام 1980م. والأبراج الثلاثة، هي: البرج الأكبر (بُرج المبخر)، وهو مكون من كُرتين، والبرج الأوسط (بُرج المرش، وهو آنية عطر تراثية)، وهو يتكوَّن من كُرة واحدة. أما البرج الأصغر (بُرج المكحلة)، فهو ذو دلالة مميزة.

وتشتمل الكُرة الأولى على مطاعم ومقاهٍ وقاعات للزوار، والكُرة الثانية تضم قسمين؛ قسماً ثابتاً، وآخر متحرّكاً، ويمتاز القِسم المُتحرّك بأنه يدور مرَّة واحدة كل ثلاثين دقيقة، ويحتوي على سوق لبيع الهدايا، إضافة إلى مَطعم تُقدم فيه مُعظم أصناف المشروبات والوجبات البسيطة. ويتمتع هذا القِسم بتوافر جهاز تلسكوب يتيح للزوار رؤية مَعالم مدينة الكويت، والمنطقة المُحيطة بالأبراج، وقصر دسمان، والجزيرة الخضراء. كما تحقق هذه الأبراج قيمة وظيفية: فبرج المبخر يبلغ طوله 187 متراً عن سطح البحر، وقُطر قاعدته 20 متراً، ويحتوي على خزان يتسع لمليون غالون مكعب من المياه. أما برج "المرش"، فيبلغ ارتفاعه 147 متراً، وقُطر قاعدته 18 متراً، وهو عبارة عن خزان للمياه يتسع لمليون غالون مكعب. بينما بُرج "المكحلة" يبلغ ارتفاعه 113 متراً، وقُطر قاعدته 12 متراً، ويُستخدم لتوصيل الكهرباء.

❖ القصر الأحمر:

يُعد القصر الأحمر، الذي بُني عام 1914م، أحد المَعالم التاريخية والحضارية لدولة الكويت، فهو يجسِّد جانباً مهماً من تاريخ الشعب الكويتي، وكفاح الآباء والأجداد في سبيل المحافظة على الكويت، إضافة إلى كونه نموذجاً معمارياً مهماً يعبِّر عن الأسلوب الهندسي القديم الذي يُحقق الأهداف الدفاعية المنشودة في ذلك الوقت.

وسبب تسميته بالقصر الأحمر يعود إلى الطين الأحمر الذي يشكِّل المادة الرئيسة التي استُخدمت في بنائه.

والقصر الواسع المساحة يضم 33 غرفة، وستة أحواش (فضاءات)، أحدها كبير يتوسط القصر، وبه بئر حُفرت أثناء حصار القصر عام 1920م خلال موقعة الجهراء الشهيرة.

وللقصر ثلاث بوابات رئيسة؛ اثنتان منها كبيرتان؛ إحداهما من الشرق وهي الكبرى، والأخرى من الشمال في الاتجاه الشرقي للقصر، مُخصصة لدخول ضيوف البادية. أما الثالثة، فهي صغيرة، وتقع في الناحية الشمالية، وخاصة بحوش الحريم، ويوجد باب داخلي يصل بين حوش الحريم والحوش الرئيسي. وقد صُنعت هذه البوابات من الخشب القوي، وثُبِّتت بمسامير معدنية كبيرة.

❖ مزارع الجهراء القديمة:

عُرفت الكويت بأرضها الصحراوية، وعدم وجود المياه التي تساعد في أن تكون أرضاً خصبة، لكن سُكانها نجحوا منذ عقود طويلة في تحويل مناطق منها إلى بساتين ومزارع مُنتجة، مُعتمدين على مياه الآبار ومهارتهم في الزراعة. وكانت الجهراء الأكثر شُهرة بوجود تلك المزارع؛ لكثرة آبارها، فاشتهرت بوجود مزارع تنتج أنواعاً عديدة من الخضراوات والفاكهة.

اعتمد سُكان قرية الجهراء على الزراعة والري، وهناك مَنْ اعتمد بالفعل على الآبار واستخراج الماء بواسطة السواني، وأهم إنتاج مزارع الجهراء؛ البطيخ، والشمام، والطماطم، والبطاطا، والبرسيم، والفجل، والشعير، والبصل، واشتهرت أيضاً ببساتين النخيل التي تنتج أصنافاً عديدة من التمور.

ومن مزارع الجهراء القديمة؛ مزرعة الشياب، والقنيعرية، والبريمة، وخربقا، ونبصة، والمهوس، والكوح، والأمراء، وشريم، ورحية، والمحيسن، والبسام، والرجعان، والعيار، والمانع، وعبدالله الخلف، والبدر، وصباح الناصر، وصباح الأحمد، وابن عويشير، واللافي، والعريفان.

❖ موقع بحرة:

يعتبر موقع بحرة، الموجود في برّ الصبية، أحد أبرز المواقع الأثرية في الكويت. ووفقاً لما أكده آثاريون، فإن بحرة تحتوي على آثار تعود لآلاف السنين.

وأهم الاكتشافات التي عُثر عليها في موقع بحرة الأثري، كان في نوفمبر 2016م، تمثل بكسرة فخارية عليها بصمة أثرية بشرية تعود إلى أكثر من 7 آلاف عام، لتكون بذلك أقدم بصمة عرفها التاريخ.

❖ جزيرة فيلكا:

تقع في الخليج العربي، وتبعد عن سواحل الكويت مسافة 20 إلى 30 كم، وتبلغ مساحتها نحو 43 كم مربع.

واسم "فيلكا" من أصل يوناني فيلاكيو، ويعني البؤرة أو المكان البعيد. ويعتبر اليونانيون هم أول مَنْ سكنوا هذه الجزيرة، وهذا ما دلَّت عليه القطع الأثرية التي اكتُشفت أثناء الحفريات لهذه الجزيرة. ويُعد الإيكاروس (أسطورة إغريقية) هم أول مَنْ سكنوا هذه الجزيرة، وأيضاً دلَّت الحفريات على أن الإسكندر الأكبر اعتبرها نقطة تمركز استراتيجية، حيث اتخذها قاعدة حربية لجنوده.

وتحتوي جزيرة فيلكا على الكثير من القطع التاريخية التي دلَّت على تعاقب حقبة العصر الحجري والعصر البرونزي على هذه الجزيرة، وفيها آثار لعصور وحضارات مُختلفة.

وتحتل جزيرة فيلكا المرتبة الأولى سياحياً في الكويت، حيث أصبحت اليوم مُنتجعاً سياحياً يقصده الكويتيون للراحة والاستجمام وقضاء العطلات.

❖ كاظمة البحور

من المواقع المعروفة لدى العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، وسكنتها قبائل بني دارم، وهوازن، والعوازم فرع من هوازن، وبكر بن وائل من كبريات القبائل العربية.

وقعت فيها معركة ذات السلاسل بين المسلمين بقيادة خالد بن الوليد، وبين الفرس بقيادة هرمز، في شهر محرم سنة 12 هـ (الموافق مارس 623م)، التي انتصر فيها المسلمون.

تغنَّى بها الشعراء، أمثال: امرؤ القيس، والبعيث، والبحتري، والفرزدق، وجرير، وذي الرمة، ومهيار الديلمي، والبوصيري، وبديع الزمان الهمذاني، وغيرهم.

وأشارت بعثة الآثار الدنماركية إلى وجود حضارات من العصر الحجري على مَقْرِبة من كاظمة.

وتتضمَّن الخطة السنوية 2021/2020 مشروع "التنقيبات الأثرية"، وهو مشروع يهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع الكويتي، من خلال تعرُّف المواطن على ماضيه وحضارته وقِيم أجداده، من خلال المُحافظة على المواقع الأثرية، وترميم وصيانة المواد المُكتشفة، وتنشيط الدور السياحي والثقافي، من خلال زيارة المواقع الأثرية والمتاحف.

وفي نفس الصدد يأتي مشروع مبنى مركز الكويت للمخطوطات والمطبوعات النادرة، والذي يهدف إلى إنشاء مبنى مركز الكويت للمخطوطات والمطبوعات النادرة، لتوفير خدمات متنوِّعة وخدمات مَكتبية وبَحثية في مجال متميِّز ومتفرِّد بالمخطوطات النادرة، واستيعاب الطلب المُتزايد على تلك الخدمات من الباحثين والدارسين في مجال المخطوطات والأدباء والمُفكِّرين في مجال الفكر والتاريخ الإسلامي وطلاب الجامعات والمدارس، وبهدف تحسين مستوى جودتها مع زيادة البنية التحتية للوزارة بشكل يخدم تخفيض نسبة الإيجارات، من خلال وجود مراكز خدمية تخص الوزارة.

كذلك يساهم المشروع في رفع مؤشر سُمعة الدولة، بهدف تحقيق مكانة دولية متميِّزة. ويهدف إلى تعزيز ونشر الفِكر والثقافة المرتبطين بهوية المجتمع الكويتي، وتوفير مركز بحثي يخدم الباحثين في مجال المخطوطات، وتوفير مركز متطوِّر يخص المخطوطات الإسلاميّة، والارتقاء بجودة أداء وطُرق تقديم خدمات الوزارة.

- المؤشرات:

- **نسبة العمالة في الصناعات الثقافية والإبداعية من نسبة إجمالي العمالة:**
- **بلغ عدد العاملين في المكتبات العامة 123 موظفاً عام 2019م.**
- **عدد العاملين بالمكتبات المدرسية الحكومية في جميع المناطق التعليمية 1385 موظفاً خلال نفس العام.**
- **نسبة العمالة المُنتجة من نسبة إجمالي العمالة (غير متوافر).**

(2) تطوير المهارات التقنية، وريادة الأعمال، من أجل الازدهار في الاقتصاد الحضري الحديث:

حافظت الكويت على ترتيبها في مؤشر ريادة الأعمال لعام 2018م الصادر من المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية (GEDI)، ومقره واشنطن، حيث قبعت في المركز الـ 39 عالمياً، فيما حلَّت بالمرتبة الخامسة خليجياً وعربياً. يُصنِّف المؤشر 137 دولة في العالم، ويُقدِّم نظرة مفصلة عن نظام المشاريع وريادة الأعمال في هذه البلدان، من خلال دمج البيانات الفردية والمكونات المؤسساتية. ويهدف إلى قياس جودة وحجم عملية ريادة الأعمال في الاقتصادات المُستهدفة.

علاوة على ذلك، يوفِّر المؤشر فَهْماً عميقاً لريادة الأعمال، عَبْر تقييم المواقف والقُدرات والتطلُّعات الريادية والتجارية. المؤشر عبارة عن مشروع مُشترك بين شبكة ريادة الأعمال العالمية، والمجتمعات، والمنظمات، والقادة من 152 دولة. في المؤشر العام سجَّلت الكويت 42.8%، وفي المؤشرات الفردية سجَّلت 77%، والمؤسساتية 50%.

ولتحديد مستوى الكويت في مؤشر ريادة الأعمال والتنمية، يتم قياس أدائها وفق 14 عاملاً. حققت الكويت أعلى نسبة مئوية في عامل النمو المُرتفع، إذ سجَّلت مُعدَّل 84%، يليه عامل رأس المال المخاطر، حيث بلغت نسبتها 70%، وفي قبول المخاطر سجَّلت 62%، وفي رأس المال البشري 61%، فيما كانت الأضعف أداءً في عامل المنافسة، حيث سجَّلت 21%، وفي تنشئة المهارات بنسبة 22%.

وفي العوامل الأخرى، سجَّلت الكويت في مؤشر إدراك الفُرص 46%، وفي شبكة الأعمال 53%، والعولمة سجَّلت 48%، وابتكار المُنتج 46%، وعملية الابتكار 30%، وتأسيس فُرص العمل 57%، والدعم الثقافي 38%.

وتسعى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى توفير قوة العمل الفنية الوطنية المُلبية لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ كمَّاً ونوعاً، من خلال سياسة القبول لديها، والتي تقبل جميع المتقدِّمين من الشباب الكويتيين للالتحاق بمختلف مسارات التعليم التطبيقي والتدريب، من خلال تفعيل مُختلف السياسات التعليمية والتدريبية التي تتبناها الهيئة وفقاً للظروف العامة والدور المُجتمعي لها، أخذاً بالاعتبار تحقيق التوجهات العامة لخطة التنمية، وأهداف برنامج عمل الحكومة، ومراعاة الطاقة الاستيعابية ما أمكن في توزيع المقبولين على الكُليات والمعاهد، ومُراعاة المؤشرات العامة لاحتياجات سوق العمل، وما يحمله من مُتغيِّرات تحكم احتياجات سوق العمل من خريجي الكليات التطبيقية والمعاهد التدريبية.

وبصفة عامة، تسعى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى تنمية ورفع كفاءة مُخرجاتها التدريبية والمهنية، لتكون مؤهلة للعمل في قطاعات سوق العمل المُختلفة، وتُساهم بشكل فعَّال في تنمية الاقتصاد الوطني، وتعديل التركيبة السكانية في البلاد، بتقديم برامج تدريبية ومناهج دراسية تواكب التطوُّر العالمي ومُتطلبات عصر العولمة، والتي من شأنها رفع مستوى المهارات والمعارف اللازمة، لتأخذ المُخرجات مكانها المُناسب في سوق العمل. ولكي تحقق الهيئة تلك الاحتياجات كان لابد من توفير السِّعة المكانية المُناسبة، وبتقنية عالية، مواكبة لتطورات العصر الحديث، لذلك قدَّمت الهيئة، من خلال مشاريعها الإنشائية، أكبر صرح تعليمي في البلاد، وهو المجمع التكنولوجي الصحي بالشويخ بمساحة 700,000 متر، والذي يضم عدداً من الكُليات والمعاهد التي بُنيت على أحدث المواصفات العلمية والتقنية، كما سيكون هناك مجمع آخر يضم كلية التربية الأساسية، وكلية الدراسات التجارية تحت مُسمى المجمع التربوي، وموقعه سيكون في العارضية بمساحة 950,000 متر، بطاقة استيعابية تبلغ نحو 23,000 طالب وطالبة، مُوزعين على الكُليتين، كما سيتم إنشاء صروح جديدة للهيئة على أحدث المواصفات بالمواقع التي سيتم تخصيصها لها بالجهراء والأحمدي والخيران والصبية.

- المؤشرات:

- **التعداد السنوي لأفراد التعليم المهني والفني المدربين (غير متوافر)**

(3) تعزيز الروابط الحضرية - الريفية لتحقيق أقصى قَدرٍ من الإنتاجية:

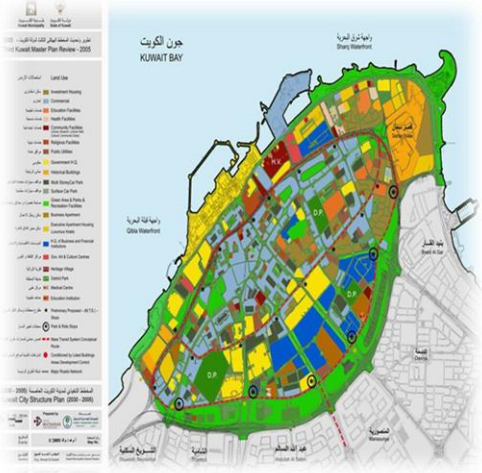

تحرص دولة الكويت على تطبيق مفاهيم التنمية الحضرية المُستدامة في تخطيطها الشامل لجميع مُدنها ومناطقها. ويهدف تطبيق التخطيط الحضري الشامل إلى تطوير سياسات المُدن القابلة للتكيُّف، لجعل البيئة أكثر مُرونة في مواجهة الظروف الجوية القاسية، وتقليل التحديات البيئية، كالاحتباس الحراري والتلوُّث، كما أن التخطيط العُمراني الحضري الشامل يتعامل مع التقنيات والأغراض المُتعددة والتغييرات السريعة والتحديات المفاجئة، ويُساهم في دمج التراث والابتكار، وتسخير إمكانات النظم البيئية الفريدة الخضراء.

وقد حققت دولة الكويت نقلة "بالغة الأهمية تنسجم مع رؤيتها 2035"، من خلال المُخطط العُمراني الرابع للدولة، والذي حَظِيَ أخيراً بمراجعة من قِبل برنامج الأمم المُتحدة للمُستوطنات البشرية، بالتعاون مع الحكومة الكويتية.

ويرى البرنامج الأممي أن المُخطط العُمراني لدولة الكويت اهتم بتوطين أهداف التنمية المُستدامة للأمم المتحدة على مستوى الأحياء والمناطق الحضرية، من خلال هيكلية تساعد على النمو المنتظم.

ويُقسِّم المُخطط الهيكلي الرابع (Kuwait Master Plan IV) الدولة إلى:

1. منطقة الكويت الحضرية:

من المتوقع أن تنمو منطقة الكويت الحضرية من خلال التركيز على ثلاثة مجالات اقتصادية رئيسة، هي: خدمات التمويل والأعمال، والضيافة والسياحة، وتجارة التجزئة والجُملة.

وستعتمد مدينة الكويت الحضرية على حياة المُدن ذات الثقافات الغنية والمليئة بالحيوية لمواصلة تحقيق التنمية المُتوازنة في جميع القطاعات. وستواصل منطقة الكويت الحضرية العمل على توفير نهج مُتوازن، من أجل توفير فُرص عمل للسكان المُتوقع أن يتجاوز عددهم 6 إلى 7 ملايين نسمة بحلول عام 2040، وسيواصل مجال خدمات التمويل والأعمال قيادة عملية تطوير منطقة الكويت الحضرية.

ومن ثم، ستحتفظ منطقة الكويت الحضرية بمكانتها كمحرّك اقتصادي للبلاد، وسيشهد العقدان المُقبلان زيادة في هذا القطاع بأكثر من 300 ألف فُرصة عمل إضافية، والتي تمثل نسبة تزيد على 40% من النمو الإجمالي للعمالة في المنطقة الفرعية.

وسيواصل مجال الضيافة والسياحة نموه وتطوره لدعم التوسع في مجال خدمات التمويل والأعمال، واستغلال التاريخ الثري والأماكن النابضة بالحياة عَبْر منطقة الكويت الحضرية للاستفادة منها، والتي تتضمَّن منطقة الكورنيش وحديقة الشهيد وسوق المباركية. وسيشهد هذا القطاع زيادة كبيرة بأكثر من 100 ألف وظيفة، والتي تمثل ما يقرب من حوالي 15% من نُمو العمالة في المنطقة الفرعية.

وسيستمر أيضاً قطاع تجارة التجزئة والبيع بالجُملة – الذي يتسق بشكل جيد مع قطاع الضيافة والسياحة – في النمو، مستغلاً الأسواق الكبيرة الخاصة ببيع السِّلع والخدمات بالتجزئة للاستفادة منها، كما يتضح من نجاح العديد من المشروعات مثل مجمع الأفنيوز. وسيشهد هذا القطاع ارتفاعاً في معدل النمو، مما يسهم في زيادة عدد الوظائف بأكثر من 110.000 فرصة عمل، والتي تمثل نسبة تزيد على 15% من النمو الاقتصادي لمنطقة الكويت الحضرية حتى عام 2040م.

2. المنطقة الشمالية الاقتصادية:

من المتوقع أن تنمو المنطقة الفرعية الشمالية، من خلال التركيز على ثلاثة مجالات اقتصادية رئيسة، هي: التجارة الدولية والزراعة والسياحة الساحلية، وسيوفر هذا نهجاً متوازناً من أجل توفير فُرص العمل للسكان المتوقعين، الذين سيتجاوزون 500 ألف شخص بحلول عام 2040م.وعليه، سيشهد العقدان المُقبلان زيادة كبيرة في مجال التجارة الدولية إلى جانب الاستثمار في الموانئ البحرية، والتي تتضمن اللوجستيات والتصنيع.

وسيوفر تنفيذ منطقة التجارة الحُرة الأساس لزيادة مُعدل فُرص العمل في خدمات التمويل والأعمال والنقل والخدمات اللوجستية لأكثر من 50 ألف فُرصة عمل، والتي تمثل نسبة تزيد على 30% من إجمالي مُعدل نمو فُرص العمل في المنطقة الفرعية، كما سيكون هناك وجود قوي ومنتشر للزراعة في المنطقة، لاسيما مع زيادة الاستثمار في الأمن الغذائي وتوسيع الجهود المُتقدِّمة للتصنيع الغذائي. في حين أن الزيادة المتوقعة في مُعدل فُرص العمل منخفضة نسبياً، حيث إن عدد 500 فرصة عمل فقط، تمثل نسبة أقل من 1% من النمو الإجمالي. وسوف ترتبط تلك الفرص بقطاع الإنتاج الزراعي في أعمال التصنيع والتجزئة والبيع بالجُملة.

وعلى صعيد آخر، ستشهد السياحة الساحلية نمواً كبيراً، مع إنشاء وتطوير مجموعة من المشروعات من شمال وجنوب جزيرة بوبيان، والتي تركِّز فيها على السياحة الصحية والبيئية حتى جزيرة فيلكا، والتي تركِّز على السياحة الأثرية وسياحة الرياضات المائية.

وهناك زيادة كبيرة متوقعة في عدد العمالة بقطاع البيع بالتجزئة والبيع بالجُملة، الذي يدعم قطاع الضيافة والسياحة. ويمثل هذان القطاعان أكثر من 25% من الزيادة المتوقعة في مُعدل فُرص العمل على مدى العقدين المُقبلين.

وعلاوة على ذلك، ستستفيد هذه القطاعات من المناظر الطبيعية والمحميات الطبيعية والكثير من المناطق الغنية بالمواقع الأثرية، إضافة إلى زيادة فُرص الوصول إلى المناطق الساحلية بسهولة.

3. المنطقة الجنوبية:

من المتوقع أن تنمو المنطقة الفرعية الجنوبية من خلال التركيز على ثلاثة مجالات اقتصادية رئيسة، هي: الصناعات التحويلية المُتقدمة، والزراعة، والسياحة الساحلية. وسيوفر ذلك نهجاً متوازناً لتوفير فُرص عمل للسكان المتوقع أن يتجاوز عددهم 500,000 نسمة بحلول عام 2040م. ومن ثم، سيشهد العقدان المُقبلان زيادة كبيرة في مجال التصنيع المُتقدِّم، إلى جانب الاستثمار في قطاع النفط والغاز وسلسلة القيمة النهائية .وبشكل عام، يمثل التصنيع ما يقرب من 35% من الزيادة المتوقعة في مُعدل فُرص العمل على مدى العقدين المُقبلين، كما سيكون هناك وجود قوي ومُنتشر للزراعة في المنطقة، لاسيما مع زيادة الاستثمار في الأمن الغذائي .في حين أن الزيادة المتوقعة في مُعدل فُرص العمل منخفضة نسبياً، حيث إن عدد 1500 فرصة عمل فقط تمثل نسبة أقل من 1% من النمو الإجمالي.

سيكون هناك تأثير كبير من هذا القطاع، نظراً لزيادة حجم توسع المرافق الزراعية. إضافة إلى ذلك، سيتوافق التوسع الزراعي مع التوسع في أنشطة التصنيع ويدعمها، وستشهد السياحة الساحلية، التي تتمتع بوجود فعَّال وحيوي في المنطقة، زيادة في مُعدلات النمو لديها، مع زيادات كبيرة في عدد العمالة بقطاع البيع بالتجزئة والبيع بالجُملة الذي يدعم قطاع الضيافة والسياحة. ويمثل هذان القطاعان نحو 25% من الزيادة المتوقعة في مُعدل فُرص العمل على مدى العقدين المُقبلين. وعلاوة على ذلك، ستستفيد هذه القطاعات من المناظر الطبيعية وزيادة فُرص الوصول إلى المناطق الساحلية بسهولة، فضلاً عن قُربها من المملكة العربية السعودية.

4. المنطقة الغربية:

ومن المتوقع أن تشهد المنطقة الفرعية الغربية نمواً كبيراً، من خلال التركيز على ثلاثة مجالات اقتصادية رئيسة، هي: الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الخضراء، والزراعة.وسيوفر هذا نهجاً مركزاً لاستيعاب إنتاج الموارد الخاصة بالنمو المتوقع للبلاد من حيث عدد السكان والعمالة، والذي يتضمَّن التنوُّع المتزايد للقطاعات الاقتصادية، ستشهد البلاد زيادة ملحوظة في إنتاج الطاقة المتجددة بشكل كبير، وقد تم تحديد المنطقة الفرعية الغربية على أنها أكثر الأراضي مُلاءمة لهذه الجهود، فهي تتميز بتعرُّضها المُستمر لأشعة الشمس وقلة حركة رمالها، كما أن لديها ممرات رياح مناسبة.

ومن المتوقع أن يزداد مُعدل فُرص العمل في قطاعي الطاقة والمياه بنسبة 75% في هذه المنطقة. كما ستشهد التكنولوجيا الخضراء، التي تدور بشكل أساسي حول زيادة التصنيع، زيادة كبيرة بأكثر من 24,000 فُرصة عمل في المنطقة الفرعية، والتي تشكِّل ما يقرب من نحو 20% من مُعدل النمو الإجمالي. وعلى وجه التحديد، تُعد المنطقة مناسبة للصناعات الثقيلة، ولديها بنية تحتية داعمة كبيرة، سواء القائمة أو المخطط لها. كما سيكون هناك وجود قوي ومنتشر للزراعة في المنطقة، في الناحيتين الشمالية والجنوبية. وتُعد الزيادة المتوقعة في مُعدل فُرص العمل في المنطقة الفرعية كبيرة، حيث يبلغ إجمالي عدد فُرص العمل الجديدة 66 ألف فُرصة عمل، والتي تمثل نسبة تزيد على 50% من جميع فُرص العمل الجديدة في المنطقة الفرعية. إضافة إلى ذلك، سيتوافق التوسع الزراعي مع التوسع في أنشطة التصنيع ويدعمها.

يُذكر أن الكويت نجحت خلال العصر الحديث في النهوض بالتخطيط الحضري والانخراط اعتماداً على المُخطط الهيكلي الأول لعام 1952م، والذي نتج عنه إعداد برنامج التحديث والتطوير الذي كان من الصعب تصوره آنذاك. وكان هذا المُخطط مُحكماً ودقيقاً، وقَدَّم إطار عمل من شأنه إعداد عملية إعادة تطوير مدروسة جيداً.

وزخر التطوير الأولي الناتج عن ذلك الجهد بكثير من الأمثلة الرائعة للتفسيرات الحديثة التي تراعي التصميمات السياقية للمباني والأماكن في الشرق الأوسط، وعزز ذلك المُخطط الأصلي بمخططات هيكلية لاحقة، والتي تتضمن المُخطط الهيكلي الثاني في السبعينيات، والمخطط الهيكلي الثالث في التسعينيات من القرن الماضي، إضافة إلى تحديث في منتصف أوائل القرن الحالي، والعديد من عمليات التخطيط الإضافية طوال هذه الفترة حتى الآن.

المؤشرات:

- **هل توجد في بلدك سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية (أ) تستجيب للحركة السكانية، (ب) تضمن التنمية الإقليمية المتوازنة، (ج) زيادة الحيّز المالي المحلي.**

تهتم الكويت بتطبيق السياسات العُمرانية وإدارة العمليات الشاملة في مجال التخطيط الشامل وتحويل مُدنها إلى مُدن صديقة للبيئة، مع التركيز على التنمية العمرانية القائمة على المعرفة والحفاظ على هوية وأصالة الشخصية العُمرانية للمُدن الكويتية. ويُعد نموذج المُخطط العُمراني الرابع للدولة "نموذجاً مُتقدِّماً" في المنطقة العربية. ويعتبر المُخطط الهيكلي الرابع بمنزلة نقلة نوعية تنموية في دولة الكويت، يساهم في دعم الاقتصاد والإصلاح في جانب، وتوفير مشاريع إسكانية ولوجستية لدعم الميزانية العامة للدولة بشكل عام.

الجزء الثالث

التنمية الحضرية

المُستدامة بيئياً والمُتجدِّدة

التجديد والتخفيف والتكيف
في المُدن والمستوطنات البشرية

1	التقليل من الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي.
2	تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية.
3	بناء هيكلة المُدن المرنة من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني.

التجديد والتخفيف والتكيف في المُدن والمستوطنات البشرية

(1) التقليل من الزحف العُمراني وفقدان التنوُّع البيولوجي:

إن مشكلة الزحف العُمراني مشكلة علمية لم تَسْلَم منها الدول الغنية والفقيرة، ومن آثارها قِلة المساحات المزروعة حول المدن، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة، ويعتبر ذلك تمهيداً لظاهرة التصحُّر، ويساعد على التلوُّث والإخلال بالنظام البيئي، والقضاء على الغطاء النباتي. ومن وسائل الحد من هذه الظاهرة، إنشاء مؤسسات مُتخصصة بالتنظيم العُمراني داخل المُدن، ووضع سياسات تتعلق بإدارتها، والحد من الامتداد الأفقي على حساب الأراضي الزراعية، وتوجيه التوسع الحضري المستقبلي إلى مناطق غير مُنتجة، فلابد من الحفاظ على البيئة، لكي تبقى صالحة وآمنة دائماً.

وتتميز دولة الكويت بتنوُّع بيئاتها، والتي تتمثل بالعديد من النظم الإيكولوجية المهمة، بدءاً من البيئة الصحراوية الجافة إلى النظم البحرية في المناطق الساحلية المُطلة على الخليج العربي. فالبيئة الصحراوية تشمل الصحراء المُنبسطة، والهضاب الصحراوية، ويتميز كُل نظام منها ببعض المُجتمعات النباتية السائدة والأنواع المرتبطة بها، مُروراً بنظم الكثبان الرملية، والمُستنقعات، والبِرَك الصحراوية المُوسمية، والمنخفضات المالحة (السبخات)، وانتهاءً ببعض المرتفعات (جال الزور)، كما تزخر النظم البحرية بما تحتويه من بيئات متباينة، فمن بيئة منطقة المد والجُزر إلى بيئة المُسَطحات المائية، وبيئة الشِّعاب المُرجانية، وخاصة في الجُزر المُرجانية: كبر وقاروه وأم المرادم.

ويقوم معهد الكويت للأبحاث العلمية بدور مهم في تحديد الاستراتيجية الوطنية للبيئة المُستدامة والحفاظ على المناطق المحمية وحماية التراث الطبيعي.

ويُعد صَوْن وحماية المناطق المَحمية من أنجح المعايير التي يتم تنفيذها لحماية التنوُّع الأحيائي، إذ يؤدي فُقدان أنواع من الكائنات الفطرية إلى التأثير سلباً على السياحة البيئية والمواد الطبيعية المُستخلصة من الكائنات الحية للاستعمال الطبي وعلى الاقتصاد.

ووفقاً للاتحاد العالمي لصَوْن الطبيعة، فقد أرجع السبب الرئيسي لتناقص التنوُّع البيولوجي إلى تدهور ونقص المناطق الطبيعية في مختلف أرجاء العالم، والحل الأمثل لحماية بعض المناطق الجغرافية وتقليل الضغوط المؤدية إلى تناقص التنوُّع البيولوجي هو إنشاء المناطق المحمية. وفي هذا الصدد هناك جهود حثيثة للحفاظ على البيئة

الطبيعية وحماية الكائنات الفطرية من الانقراض، من خلال تأهيل المناطق المتضررة بيئياً، سواء عن طريق التلوث النفطي، أو التدخل البشري والزحف العُمراني. كما أنشأ المعهد أول منطقة محمية في الكويت بمنطقة كبد، والتي تحوَّلت لاحقاً إلى مَحطَّة للأبحاث البيئية. وتُعد المحمية أول منطقة محمية في الكويت، تضم تنوُّعاً جغرافياً وبيولوجياً يهدف للمحافظة على ازدهارها وضمان استمرار تنوُّع الكائنات الفطرية الموجودة بشكل طبيعي.

وبصفة عامة، يعتبر الهدف الرئيسي من إنشاء المحميات هو الحفاظ على الأنواع النادرة والمُهددة بالانقراض وتنميتها، وإعادة توطين الأنواع الفطرية التي اختفت منها، والمحافظة على الصفات الطبيعية للبيئة في الكويت، إضافة إلى جعل المحمية تمثل مخزوناً استراتيجياً وراثياً للحياة الفطرية والحفاظ على التنوُّع الأحيائي.وتُعرَّف المحميات الطبيعية، بأنها مناطق مُحددة الأبعاد جغرافياً تُفرض عليها الحماية بموجب قوانين خاصة، من أجل المحافظة على ما تتميز به من التنوُّع الطبيعي، حفاظاً على تلك الموارد من الاستغلال الجائر أو الانقراض، نتيجة المتغيِّرات الطبيعية والتنموية المختلفة. وبهدف مُواكبة التقدُّم وحماية البيئة المحلية. وقد اتجهت دولة الكويت نحو إقامة عدد من المحميات البرية والبحرية، بهدف المحافظة على ما أمكن من حيوانات ونباتات هذه البيئة الصحراوية المميزة. وتضم الكويت عدداً من المحميات البرية والبحرية المختلفة بأنواع النباتات والحيوانات وأنواع الفطريات. فتم اعتماد 11 محمية برية ومحمية بحرية واحدة، فيما تم اقتراح 6 محميات برية و6 محميات بحرية إلى أن يتم اعتمادها رسمياً من مجلس الوزراء.

- المؤشرات:

- **نسبة مُعدل استهلاك الأراضي إلى مُعدل النمو السكاني (غير متوافر).**
- **نسبة الأراضي الواقعة تحت المحميات الطبيعية 8.6% مجموع المحميات البرية، 2.9% مجموع المحميات البحرية.**

(2) تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية:

الكارثة الطبيعية، وفق تعريف منظمة الأمم المتحدة، هي: حالة مُفجعة يتأثر من جرائها نمط الحياة اليومية فجأة، ويصبح الناس نتيجتها بحاجة إلى حماية، وملابس، وملجأ، وعناية طبية واجتماعية واحتياجات الحياة الضرورية الأخرى. وتتنوَّع هذه الكوارث، إذ يوجد منها العواصف والفيضانات والهزات الأرضية والانفجارات البركانية.

الكارثة الاصطناعية، كارثة من صُنع الإنسان، وإن لم يتعمد حدوثها، لكن يؤدي الإهمال البشري دوراً رئيساً فيها، ومن أمثلتها: سوء استخدام الطاقة، مما يؤدي إلى الحرائق في القرى وبالمنشآت الصناعية والانفجارات – حوادث انهيار المنشآت لأخطاء في التصميم أو التنفيذ – حوادث النقل البري والبحري والجوي – حوادث المفاعلات النووية – تسرُّب الغازات السامة – تلوُّث المياه الجوفية نتيجة للتسرُّب البترولي له.وتتعرض دولة الكويت للمخاطر المتعلقة بالأزمات البيئية والصناعية في قطاعاتها البترولية، والسكنية والصناعية وقطاع الطاقة، حيث إن إدارة أسلوب مواجهة فعَّال يتطلب اتخاذ قرار فعَّال مبني على معلومات دقيقة، إضافة إلى جهود تنسيقية بين وحدات الطوارئ المُتعددة وأصحاب المصلحة المحليين. وبمعرفة تلك التحديات، استحدث معهد الكويت للأبحاث العلمية برنامج دعم مُتخذ القرار لإدارة الأزمات البيئية لتلبية الحاجة لبنية تحتية مركزية لتحديد المخاطر وحشد أساليب مواجهتها، لتجنب وتخفيف تأثير الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبَّب فيها الإنسان. ويقوم البرنامج بتزويد صَانِعي القرار بالمعلومات الفنية وسيناريوهات أدوات دعم اتخاذ القرار، والمواثيق والإجراءات المُتبعة لمواجهة أي خطر بيئي.

ويعمل البرنامج على إنشاء نظام بيانات بيئي إلكتروني يشتمل على بيانات الأرصاد الجوية، والأشنوغرافية (فيزيائية وكيميائية وبيولوجية)، والإشعاع، والزلازل، لاستخدامها ضمن الجهود المبذولة لدعم مُتخذي القرار في إدارة ومعالجة الأزمات البيئية والطوارئ والحد من الكوارث.

وتشتمل أنظمة الحد من الكوارث الطبيعية والاصطناعية على:

1. الشبكة الوطنية الكويتية لرصد الزلازل:

وقد بدأت الشبكة الوطنية الكويتية لرصد الزلازل عملها في شهر مارس 1997م، بهدف تسجيل الأنشطة الزلزالية المحلية والإقليمية، إضافة إلى تقييم مخاطر تلك الأنشطة الزلزالية على الكويت، وتتكون الشبكة من ثماني محطات حقلية مُصمَّمة لتوصيف المصادر الزلزالية.

2. شبكة الرصد الإشعاعي البيئي:

أنشئت شبكة الرصد الإشعاعي البيئي، التابعة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية، من أجل تقييم النسب الحقيقية للإشعاعات في كل من البيئة الأرضية والبيئة البحرية، من أجل الاستجابة للمواقف التي تنطوي على تشتيت المواد ذات النشاط الإشعاعي. وتتكوَّن هذه الشبكة من ست محطات مُتقدِّمة، وأربع محطات لقياس نِسب الإشعاع تحت الماء، ومحطتين أوتوماتيكيتين لرصد الهواء الجوي، ومحطة تابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لرصد النويدات (radionuclides) المشعة الجوية، لإجراء الفُحوصات النووية أو التحقق من وجود إشعاعات.

3. نظام طوارئ لمُحاكاة الانفجارات العرضية وانتشار السموم:

تسبِّب الحرائق والانفجارات وانبعاث المواد السامة العرضية التي تحدث نتيجة العمليات الصناعية الكيميائية ضرراً بالغاً على صحة الإنسان وعلى جودة البيئة. لذا، فإن إنشاء نظام لمواجهة الطوارئ يقوم بمحاكاة مثل هذه الحوادث يعتبر أمراً مهماً لتقليص الخسائر البشرية والخسائر في الممتلكات. ويمكن لمثل هذا النظام أن يوفر أدوات على أعلى مستوى ومُصمَّمة وفق أسس علمية للمُحاكاة العددية لجميع المجالات، وللحوادث الحقيقية التي تطرأ في عالم الصناعة. وقد اقترح النظام الربط مع قاعدة معلومات مُشتركة تحتوي على الخواص الفيزيائية والكيميائية لجميع المواد. ويمكن للنظام خلق مُختلف السيناريوهات، وتقييم الأضرار المُحتملة التي تسبِّبها الحوادث النمطية التي تطرأ في عالم الصناعة.

- المؤشرات:
  - هل يوجد في الدولة نظام للرصد والتنبؤ بالأخطار المتعددة؟

توجد الأنظمة التالية:

1. الشبكة الوطنية الكويتية لرصد الزلازل.
2. شبكة الرصد الإشعاعي البيئي.
3. نظام طوارئ لمُحاكاة الانفجارات العرضية وانتشار السموم.

- النسبة المئوية من سكان المناطق الحضرية التي تغطيها أنظمة الإنذار المبكِّر بالأخطار المتعددة.
- الأنظمة تغطي دولة الكويت بالكامل 100% من السكان.

(3) بناء لهيكلة المُدن المرنة، من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني:

المدينة المرنة، هي المدينة التي تقيّم وتخطِّط وتعمل من أجل الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، سواء كانت طبيعية أو من صُنع الإنسان، أو مفاجئة أو بطيئة الظهور، أو متوقعة أو غير متوقعة. وتُعد المدن المرنة في حالة أفضل لحماية حياة الناس وتعزيزها، وتأمين مكاسب التنمية، وتعزيز البيئة القابلة للاستثمار، وإحداث التغيير الإيجابي. ويعيش حالياً 85% من السكان في العالم بالمُدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 90% بحلول عام 2050م. وعلى هذا النحو، ينصبُّ التركيز الآن على الاستفادة من المساحات الحضرية على النحو الأمثل، وتحسين جودة الحياة، مع استمرار المجتمعات في المنطقة في مسيرة التحوُّل والتطور. وتتغير السلوكات الحضرية مع تغيُّر الطرق التي بات يعيشها السكان، مما يؤثر في التخطيط والتصميم والتطوير وإدارة وتشغيل المُدن، كما تلعب عوامل أخرى، كالتغيُّر المناخي وتغيُّر السلوكات والمخاطر الصحية والأمنية، دوراً في مستقبل المُدن التي يجب أن تكون على جاهزية لبناء مجتمعات أكثر أماناً وصحة وسعادة، ولتحقيق ذلك فإن هناك عشرة مبادئ مهمة لتصميم مدن حضرية مرنة، هي:

1. **كثافة وتَعدُّد المراكز: تعمل البيئات الحضرية الكثيفة بشكل أكثر كفاءة، وتتميز بسهولة المشي في شوارعها، وتمتلك خيارات نقل أكبر.**

2. **الاستخدام المُختلط: أدى التنظيم المقيد لاستخدام الأراضي ونهج تقسيم المناطق إلى الفصل فيما بينها إلى تدهور بعض الأحياء في المُدن الحديثة، إذ تخلق النظم الحضرية مُتعدِّدة الاستخدامات طبقات متنوِّعة من المُجتمعات والزوار، مما ينجم عنه تقليل الحاجة إلى المركبات الخاصة، والاعتماد على المشي أكثر، وتعزيز التفاعل بين الناس، حيث إن جميع هذه العوامل تنصبُّ منافعها على الاقتصادات المحلية.**
3. **التجوُّل: تعزز المُدن المرنة إمكانية المشي والتفاعل الاجتماعي، من خلال وسائل الربط السلسة بين مناطقها.**
4. **قابلية المشي والمساحات الخضراء: يجب تحسين التخطيط العُمراني بما يوفر جميع وسائل الراحة لمُختلف احتياجات السكان اليومية، ويُنظر إلى هذه المسافة على نطاق واسع على أنها تتراوح بين 10 و15 دقيقة سيراً على الأقدام، أو نصف قُطر يبلغ 800 متر.**
5. **الهوية ووجهات الترفيه: يُعد تعزيز هوية المدينة وتطوير إحساس الانتماء إليها، والحفاظ على أصولها الطبيعية ومناظرها وتراثها الثقافي من خلال تنظيم العروض الفنية والثقافية الغنية ومتطوِّرة باستمرار، أمراً بالغ الأهمية.**
6. **التنوُّع والشمولية والمساواة وسهولة الوصول والسلامة: يجب على كل بيئة حضرية التفاخر بالتنوُّع والعروق التي تضمها مجتمعاتها، لكي يزدهر المجتمع ويصبح عاملاً للازدهار في المستقبل. ومن الضروري أن يستمتع الأعضاء بالأماكن التي يشعرون فيها بأنهم مُحددون وآمنون ومقبولون.**
7. **القُدرة على تحمُّل التكاليف: يتوجب على الحكومات في الوقت الحالي، إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية الأساسية للمواطنين من ذوي الدخل المتوسط إلى المنخفض.**

8. حيادية البصمة الكربونية: الحد من أثار التغيُّر المناخي، التي تشمل ارتفاع مستوى مياه البحر، والأعاصير والجفاف، لذلك يجب على البيئات الحضرية الاعتماد على نفسها بالكامل في المستقبل، لإنتاج احتياجاتها من الطاقة مع البيئة المبنية بكفاءة في استخدام الطاقة.

9. الابتكار التقني والرقمي: تعتمد القُدرة على استيعاب الأزمات المستقبلية والتعافي منها على توافر البيانات والقُدرة على تحليلها بشكل فوري. ويجب على البيئة الحضرية التي تهدف إلى البقاء أن تسمح بجمع البيانات واستخدامها بشكل مسؤول، كما يجب أن يتوافر للسكان القُدرة على الوصول إلى نتائج هذه البيانات في الوقت الفعلي، وتكييف سلوكياتهم وفقاً لذلك.

10. المرونة: تتسم الأنظمة الحضرية باستمرارية تحوُّلها، حيث تشهد المجتمعات تغيُّرات مع مرور الوقت، لا سيما تطور احتياجاتها واختلافها، الأمر الذي يتطلب توفير خدمات جديدة. ويجب أن تكون المُدن قابلة للتكيف ومواكبة هذه التطوُّرات بسرعة، وأن المرونة هي عامل رئيسي لتحقيق ذلك.

وتستهدف دولة الكويت تشييد بنية تحتية مُتماسكة، وهو ما يحقق تأسيس إدارة للأراضي والمرافق وصيانتها على الوجه الأمثل، بما يضمن تمتع المواطنين بتسهيلات سكنية عالية الجودة، واستيعاب النمو السكاني مستقبلاً، ويحقق المُخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت (أحد مشروعات الخطة السنوية 2021/2020) تطويراً لاستعمالات الأراضي، واعتماد أنظمة ذكية ومُستدامة تساعد على الحفاظ على البيئة الطبيعية، آخذاً في الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعُمرانية والزيادة السكانية المتوقعة خلال العقدين القادمين.

- المؤشرات:
  - هل يوجد في الدولة نظام للرصد والتنبؤ بالأخطار المتعددة؟

توجد الأنظمة التالية:

1. **الشبكة الوطنية الكويتية لرصد الزلازل.**
2. **شبكة الرصد الإشعاعي البيئي.**
3. **نظام طوارئ لمُحاكاة الانفجارات العرضية وانتشار السموم.**

- **النسبة المئوية من سكان المناطق الحضرية التي تغطيها أنظمة الإنذار المبكِّر بالأخطار المتعددة.**
- **الأنظمة تغطي دولة الكويت بالكامل 100% من السكان.**

إدارة الاستدامة
والاستخدام المُستدام للموارد الطبيعية

1	تعزيز الإدارة المُستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية.
2	اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات.

إدارة الاستدامة والاستخدام المُستدام للموارد الطبيعية

(1) تعزيز الإدارة المُستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية:

أطلقت دولة الكويت استراتيجيتها البيئية "الكويت الخضراء" ضمن رؤية "كويت جديدة لعام 2035"، من خلال توسيع المساحات الخضراء، والاعتماد على الألواح الشمسية لتوليد الطاقة في سياق تنويع مصادر الطاقة، فضلاً عن تحفيز المشاريع والأفكار الإبداعية وسَن التشريعات المعنية بالبيئة، واستحداث قوانين حماية البيئة، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وخفض نِسب التلوُّث، وحماية التنوُّع البيولوجي، التي من شأنها أن تحافظ على البيئة وتضع الكويت ضمن الدول الصديقة للبيئة.

- تُعد الأراضي الصالحة للزراعة واحدة من أهم الموارد الطبيعية في الكويت، وهناك ما يقرُب من 945 ميلاً مربعاً من الأراضي في الكويت تُستخدم للأغراض الزراعية، ومع ذلك، ورغم أهميته، لم يشهد القطاع الزراعي في الكويت تحسناً ملحوظاً للظروف المناخية، ونقص التطوير في هذا القطاع.ولا يوفر القطاع الزراعي عدداً كبيراً من الوظائف، حيث إن 4٪ فقط من القوى العاملة الكويتية تعمل في القطاع الزراعي. ومُعظم الناس الذين يعملون في القطاع الزراعي من الأجانب. وتُعد مساهمة القطاع الزراعي الكويتي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة أيضاً، حيث ساهم في عام 2017 بأقل من 0.5٪ من إجمالي الناتج المحلي، ومعظم المنتجات الزراعية من الكويت تشمل الفواكه والخضراوات للاستهلاك المحلي، لزيادة الإنتاج الزراعي في البلاد. وفي صدد تعزيز الإدارة المُستدامة لهذا المورد فقد جرَّبت الحكومة الكويتية بعض الأساليب الزراعية الحديثة، مثل: استخدام الزراعة المائية، وزراعة الأغذية في وضع يتم التحكم فيه بعناية، بصرف النظر عن المناخ الجاف.
- ومن الموارد الطبيعية الأساسية الأخرى في الكويت الثروة الحيوانية، وتشمل بعض الحيوانات الأكثر شيوعاً في الكويت الأبقار والأغنام والماعز. يُساهم حفظ الثروة الحيوانية بشكل كبير في الإنتاج الزراعي للبلاد، حيث بلغت مساهمتها حوالي 67٪. وبسبب انخفاض كمية المياه في البلاد، تزوِّد الحكومة مُزارعي الماشية بالمياه. ووزارة الكهرباء والماء الكويتية مسؤولة عن توفير المياه لأصحاب الماشية.

- أيضا تُعد الأسماك أحد الموارد الطبيعية بدولة الكويت، بفضل موقعها الجغرافي في شمال الخليج العربي، حيث تتمتع الكويت بإمكانية الوصول إلى مناطق صيد بحرية كبيرة تحتوي على مجموعة واسعة من الأسماك. ورغم توافر مجموعة متنوّعة من أنواع الأسماك، فإن صيد الأسماك لا يُسهم إلا بنسبة صغيرة في إجمالي الناتج المحلي للكويت، ويستهلك الشعب الكويتي معظم الأسماك التي يتم صَيدُها في المياه الإقليمية للكويت.

- أحد أهم الموارد الطبيعية في الكويت هو احتياطي النفط، وتشير الأبحاث الجيولوجية إلى أن احتياطيات النفط في الكويت تشكِّل أقل بقليل من 10٪ من إجمالي احتياطيات العالم. وأشارت الحكومة الكويتية إلى أن احتياطياتها كانت تقارب 104 مليارات برميل. ويقع جزء من احتياطي الكويت من النفط في المنطقة السعودية – الكويتية المُحايدة. ونظراً لوجود احتياطيات ضخمة من النفط في الكويت، نمت الصناعة بشكل كبير. غالباً ما تُعتبر صناعة النفط أهم صناعة في الكويت، لأنها تُساهم بأكثر من 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. الحكومة الكويتية هي المسؤولة عن صناعة النفط في البلاد، بسبب أهمية الصناعة للاقتصاد. وإضافة إلى احتياطيات النفط الهائلة، تمتلك الكويت أيضاً احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي. ونظراً للحجم الهائل لاحتياطي الغاز الطبيعي، تُعد الكويت واحدة من أكبر 20 دولة مُنتجة للغاز الطبيعي بالعالم. وبمنطقة الشرق الأوسط، فإن الكويت لديها سابع أعلى احتياطيات الغاز الطبيعي. وتمتلك مؤسسة البترول الكويتية جميع احتياطيات الغاز في البلاد. يستهلك الشعب الكويتي كميات هائلة من الغاز الطبيعي،ويستهدف مشروع مصفاة الزور (أحد مشروعات الخطة السنوية 2021/2020) إنشاء أكبر مصفاة نفطية في الكويت، بما يتوافق والمواصفات البيئية العالمية التي تساهم بشكل فاعل في تحسين جودة الهواء عن طريق خفض الغازات الملوثة المنبعثة من مَحطَّات توليد الكهرباء بنسبة 75% بتشغيلها بوقود بيئي ذي مُحتوى كبريتي مُنخفض.

المؤشرات:

- الآثار المادية، والآثر المادي للفرد، والأثر المادي لكل الناتج المحلي الإجمالي (غير متوافر).
- الاستهلاك المادي المَحَلي، ونصيب الفرد من الاستهلاك المَحَلي المادي، والاستهلاك المَحَلي المادي لكل من الناتج المَحَلي الإجمالي.
- نصيب الفرد من المساحات الخضراء (غير متوافر).

(2) اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات:

المدينة الذكية المُستدامة هي مدينة مبتكرة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الحياة، وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية، والقُدرة على المنافسة، وتلبي في الوقت ذاته احتياجات الأجيال الحالية والقادمة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

كما تعتمد المدينة الذكية على ما أنتجه عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تقنيات إلكترونية رقمية في تقديم الخدمات التفاعلية للأفراد، ومن ثم فهي إقليم يُقدِّم أنظمة الابتكار وتقنيات الاتصالات والمعلومات المَحَلية.

وينطوي مُصطلح المدينة الذكية على تبني المدينة لعناصر الإبداع في حل المشكلات، وهي مدينة تمثل تجمُّعاً عُمرانياً يرتكز على ركيزة تقنية، وأخرى بيئية، وثالثة اجتماعية، لتُشكِّل في النهاية مُدناً ثلاث بمدينة واحدة: واحدة افتراضية/معلوماتية، وأخرى معرفية، وثالثة بيئية. أما الركيزة التقنية، فهي تزويد المدينة بتقنيات المعلومات والاتصالات والشبكات اللاسلكية وشبكات الاستشعار عن بُعد، والتي تشكِّل فيما بينها عناصر أساسية من البيئة العُمرانية الذكية.

وعن الركيزة البيئية، فهي تتمثل في استخدام المدينة لموارد الطاقة المُتجددة، والاستخدام الأمثل لحلول وتقنيات تحسين كفاءة الطاقة. أما الركيزة الاجتماعية، فتأتي بتركيز المدينة على النشاطات المعرفية، والإبداع الفردي، ومؤسسات المعرفة، والبنية التحتية الرقمية للاتصالات وإدارة المعرفة.

وفي هذا السياق جاء مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله كنموذج للمُدن الذكية، ويقع المشروع غرب مدينة الكويت، ويبعد مسافة 5 كم عن الجهراء و35 كم عن مدينة الكويت، ويغطي المشروع مساحة 64.42 كم2، على أن يتم تطوير المدينة كمدينة ذكية وبيئة حضرية مُستدامة ومُتجددة لخلق حياة حضرية نابضة بالحياة.

وسيشمل المشروع بدائل سكنية متعددة يُقدر إجماليها بـ 30,000 وحدة سكنية تستهدف مُستحقي الرعاية السكنية، كما سيشمل المشروع مساحات مُخصصة لغير أغراض الرعاية السكنية، لتخدم قاطني المدينة. وجارٍ حالياً استكمال أعمال التخطيط والتصميم للمشروع.

<u>ويستهدف المشروع:</u>

- توفير بدائل متنوّعة للوحدات السكنية.
- زيادة الكثافة العُمرانية والسكانية للمنطقة المحيطة بالمشروع.
- توفير فُرص العمل.
- داعم اقتصادي للدولة.
- توفير فُرص استثمارية تدعم نشاط القطاع الخاص.
- الوصول إلى مرحلة الاستدامة في توفير الرعاية السكنية والتخفيف عن الميزانية العامة للدولة.
- وحدات سكنية ذكية.

ولتحسين الخدمات المرورية والحد من المشاكل المرورية وضعت دولة الكويت استراتيجية مرورية وطنية شاملة طويلة المدى، لتدريب تخصصي لعدد 150 رجل مرور و30 مهندساً خارج الكويت. وتقليل مُعدل الزمن المُستغرق لوصول سيارة الإسعاف إلى 5 دقائق لأماكن الحوادث. وتحديد ومعالجة النقاط السوداء، 50 نقطة سنوياً، وزيادة أطوال الطرق بنسبة 15%، وإنشاء 6 وحدات لجمع معلومات عن حوادث المرور، وتقليل وفيات الحوادث بنسبة 30%، وبناء قاعدة بيانات مرورية وجغرافية حديثة، وإنشاء 6 وحدات توعية في الإدارة العامة للمرور بالمحافظات، وتقليل الازدحام بنسبة 15% سنوياً، والحد من التلوث البيئي، وتأهيل 1500 رجل مرور و100 مُهندس في قطاع النقل، من خلال مكتب الاستراتيجية ومركز التدريب التخصصي لقطاع المرور، وتقليل مُعدل الحوادث لكل 100,000 نسمة إلى أقل من 2,000.

ومن جانب آخر، يهدف مشروع "تطوير أنظمة السلامة المرورية" إلى تطوير أنظمة السلامة المرورية على شبكات الطرق في دولة الكويت، والحد من المخالفات التي تؤثر على انسيابية حركة المرور، من خلال: (1) تطوير المنظومة الإلكترونية على شبكات الطرق. (2) الحد من المخالفات الجسيمة. (3) تقليل الزحام المروري على تقاطع الإشارات. (4) تطوير الأنظمة والحوادث المرورية.

- **المؤشرات:**

- **نسبة التخفيض في الاستهلاك النهائي السنوي للطاقة في المنازل باستخدام أنظمة المراقبة الذكية (غير متوافر).**
- **حصة تقاطع الشارع مع إشارات المرور المتصلة بأنظمة إدارة المرور (غير متوافر).**

الجزء الرابع

التنفيذ الفعَّال

بناء هيكل للحوكمة: إنشاء إطار داعم

1. بناء هيكل الإدارة الحضرية: إنشاء إطار داعم.
2. تكنولوجيا المعلومات والابتكار.

بناء هيكل الإدارة الحضرية: إنشاء إطار داعم

(1) تنفيذ النهج التشاركي والمُستجيب للعُمر والجنس في السياسة والتخطيط الحضريين:

هي سياسة تمثل إطاراً توجيهياً للدولة يخصُّ الشباب للسنوات الخمس القادمة، وتشمل كل السياسات المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالشباب، من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ليتبنى الدعم أو الرعاية للبرامج التالية (برنامج دوري الإبداع الشبابي، برنامج المُبادر المُحترف، برنامج مباراتنا، برنامج المكتبة الرقمية الأكاديمية)، وكذلك التوظيف في بعض المؤسسات والجهات الخاصة، من خلال برنامج صُناع العمل.

ويحقق البرنامج الأهداف الاستراتيجية المرجوة، باستهداف شريحة الشباب من عُمر 7– 34 سنة، من خلال تطويرهم في مجالات (التكنولوجيا والتعليم والرياضة وريادة الأعمال)، بالتعاون مع شركات القطاع الخاص، والعديد من المؤسسات الحكومية، لتحقيق رؤية الكويت 2035.

- المؤشرات:
  - نسبة المُدن ذات هيكل المشاركة المباشرة لإشراك المجتمع المدني في التخطيط والإدارة الحضريين، المنتظمين والديمقراطيين (غير متوافر).

(2) تحقيق المُشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات ومستويات صُنع القرار:

تحرص دولة الكويت على تمكين ودعم المرأة لتكون شريكة للرجل في دفع عَجَلة التنمية والنهضة الحضارية، لاسيما مع وجود بيئة تشجِّع النساء على الالتحاق بالتعليم وممارسة العمل، بكُل أشكاله، وتعكس مشاركة المرأة في المستويات القيادية ومواقع صُنع القرار مدى تنافسيتها في مجالات التنمية الشاملة المُختلفة. ويُعد تمثيل المرأة في هذه المناصب مؤشراً مهماً على مساهمتها النوعية في الحياة الاقتصادية.

وعلى المستوى العربي، نجد أن المرأة الكويتية في موقع مُتقدِّم، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية، فقد استطاعت خلال العقود الماضية تحقيق الكثير من الإنجازات على مُختلف الصُّعد، وهي تلعب الآن دوراً بارزاً بمختلف أوجه الحياة في البلاد.

وتشغل المرأة الكويتية ما نسبته 13% من المناصب القيادية في الدولة، رغم تسجيلها حضوراً لافتاً في جانب التعليم بـ77% من طلبة الجامعة، وكذلك في سوق العمل بـ63% في القطاع الحكومي، و50% في القطاع الخاص، إذ إن 72 ألف كويتي يعملون في القطاع الخاص، تشكِّل المرأة الكويتية 50% منه.

وفي مجال العمل بوزارة التربية، وتحديداً في التعليم العام، هناك 38 ألف مُعلمة كويتية يُشكلن 83% من إجمالي المُعلمين الكويتيين في هذا المجال. ففي الوزارات لا تتجاوز نسبتها 15%، وفي الجهات المُلحقة 22%، وفي الجهات المُستقلة 12%، وفي الشركات المملوكة بالكامل للدولة تشكِّل 5.7% فقط في المناصب القيادية لهذه الشركات.

ولتعزيز دور المرأة الكويتية تضمَّنت خطة التنمية الوطنية 2015–2020 عدة أهداف للقضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة، وشملت: التمكين السياسي، من خلال دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، والتمكين الاقتصادي، من خلال دعم مشاركة المرأة في جميع القطاعات، عَبْر زيادة الوعي وتطبيق السياسات الإيجابية بين الجنسين، وإنهاء العنف ضد المرأة، من خلال تعزيز البيانات بوضع خطة وطنية شاملة لمعالجة العنف ضد المرأة.

كما تم إنجاز عدد من التشريعات التي تصبُّ في مصلحة المرأة، منها: قانون محكمة الأسرة رقم 12 لسنة 2015، وقانون إنشاء صندوق دعم الأسرة رقم 104 لسنة 2015، وقانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية وتعديلاته، وقانون رقم 21 لسنة 2000 بأن يعامل الشخص ذو الإعاقة غير الكويتي من أمٍ كويتيةٍ منذ ميلاده معاملة الكويتي مدى الحياة.

وتحرص الكويت دائماً على أن تكون الجهود شاملة لكل الحقوق الأساسية، حيث كفلت للمرأة المشاركة بحقها السياسي، سواء بالترشيح أو الانتخاب في مجلس الأمة والمجلس البلدي، وتقديم المساعدة الاجتماعية للفئات الضعيفة، وخاصة النساء "المُطلقات – الأرامل – الكويتية المتزوجة من غير الكويتي – كبار السِّن – أسر المسجونين". وقد عملت الكويت على تأهيل القادرات منهن على العمل عَبْر برامج مُتخصصة لتحويلهن إلى فئات مُنتجة قادرة على دخول سوق العمل. وتُعد جائزة الكويت للمرأة المتميِّزة استكمالاً لجهود تمكين المرأة الذي يقع ضمن إطار التعاون الوطني مع الكويت وشركاء التنمية.

المؤشرات:

- **نِسب المناصب (وفق الجنس والعُمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمَحَلية والخدمة العامة والقضاء)، مقارنة بالتوزيعات الوطنية (غير متوافر).**

تكنولوجيا المعلومات والابتكار

(1) تطوير بيانات ومنصَّات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية، من خلال أدوات الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الرقمية التي تركِّز على المواطن:

للحوكمة أثر فعَّال وإيجابي في إدارة المؤسسات والمخاطر، عَبْر تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وروح المُساءلة وإدارة الموارد وتعزيز التنافسية ورفع الكفاءة والفاعلية، كما أنها تعزز الثقة والعملية الإشرافية والرقابية، ودورها الأساسي في صِناعة القرار.

ويتطلب تحقيق التنمية إجراء عملية إصلاح جادة وعميقة للنظام المؤسسي تتمثل أهمها في تطبيق مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميُّز في الأداء الإداري.

وفي هذا الصدد، أطلقت دولة الكويت "استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024"، لتوفير إطار توجيهي متكامل لجهود الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال وضع هذه الجهود ضمن خطة متكاملة تشمل التشريعات والسياسات والإجراءات التنفيذية اللازمة.

وتهدف الاستراتيجية إلى المساهمة بشكل أساسي في تحقيق مُستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحوُّل المؤسسي، بحيث يبدأ ذلك من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وينسحب إلى تحقيق مُستهدفات مؤشرات التنمية المُستدامة وفقاً لرؤية الكويت 2035، إضافة إلى تعزيز ترتيب دولة الكويت ضمن المؤشرات الدولية الخاصة بمراقبة النزاهة ومكافحة الفساد،

وسيسهم التحوُّل الرقمي في خلق اقتصادات كثيرة في البلاد، وفُرص عمل أكبر في تلك القطاعات، ومُواكبة للتطوُّرات العالمية، والشباب الكويتي هو المسؤول عن قيادة ذلك التحوُّل.

وقد خَطَت الكويت أولى خطواتها نحو التحوُّل الرقمي بالكامل عَبْر إطلاق المرحلة الأولى من تطبيق "سهل"، بمشاركة 13 جهة حكومية، وبتوفير 121 خدمة تنفذ إلكترونياً، وذلك خلال المُلتقى الأول للتحوُّل الرقمي سبتمبر 2021.

كما حققت التجارة الإلكترونية في الكويت نمواً بنسبة 122%، أثناء جائحة كورونا، وهو ما يُعادل تغيُّراً يحدثه نصف قرن في سلوكيات الأفراد والمؤسسات بالأوضاع الطبيعية، وهذا التطبيق هو أول خطوة في تحقيق رؤيتنا بوجود تطبيق مُتكامل يستطيع من خلاله المواطِن إنجاز جميع معاملاته في أي مكان وزمان.

- المؤشرات:
  - النسبة المئوية للمُدن التي تستخدم أدوات الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الرقمية المتمحورة حول المواطن.
  - (13) جهة حكومية تمكنت من إطلاق المرحلة الأولى من تطبيق "سهل".

(2) تنفيذ الأدوات الرقمية، بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين التخطيط الحضري والإقليمي وإدارة الأراضي والوصول إلى الخدمات الحضرية:

ساعدت ظروف الجائحة في الإسراع بتنفيذ خطط التحوُّل الرقمي، ضمن خطة تأخذ بالحسبان الاستجابة للتحديات الجديدة بأقصر وقتٍ ممكنٍ، ودعم الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وجميع مراكز المعلومات في الجهات الحكومية، من أجل تحقيق رؤية مشتركة تتمثل في إطلاق مبادرة وطنية شاملة لإعادة هندسة إجراءات العمل في كُل الجهات الحكومية. وتوفر تلك المبادرة الأساس المتين والسليم لميكنة الإجراءات الحكومية، وتحويلها إلى خدمات إلكترونية متكاملة وشاملة، وكذلك توفير الهياكل التنظيمية والخبرات البشرية والموارد المالية لهذه المُبادرة، حتى تستطيع القيام بمهمتها على نحو فعَّال، آخذة بالاعتبار تطوير الخبرات الفنية الكويتية بالتخصصات المطلوبة، علاوة على ضرورة تذليل العقبات التي تعترض الجهات المعنية.

يُعرف نظم المعلومات الجغرافية، بأنه عبارة عن علم لِجَمْع، وإدخال، ومعالجة، وتحليل، وعرض، وإخراج المعلومات الجغرافية والوصفية لأهداف مُحددة.

وهذا التعريف يتضمَّن مَقدرة النظم على إدخال المعلومات الجغرافية (خرائط، صور جوية، مرئيات فضائية) والوصفية (أسماء، جداول)، ومعالجتها (تنقيحها من الخطأ)، وتخزينها، واسترجاعها، واستفسارها، وتحليلها (تحليل مكاني وإحصائي)، وعرضها على شاشة الحاسب الآلي أو على ورق في شكل خرائط، أو تقارير، أو رسومات بيانية.

وتُعد نظم المعلومات الجغرافية عاملاً رئيساً في تحديث خدمات الحكومة الإلكترونية والحكومة المتنقلة، وإن إضافة مكوِّن مكاني إلى الخدمات الحكومية لا يقوم بتحديث الحكومة الإلكترونية فقط، بل يقوم أيضاً بتحسين قنوات الاتصال والخدمة للسكان.

وتختلف فوائد استخدام نظم المعلومات الجغرافية عن النظم الأخرى، باختلاف نوعية التطبيقات المُستخدمة وطبيعة المعلومات الجغرافية المُخزنة في قاعدة المعلومات، حيث تنفذ نظم المعلومات الجغرافية التطبيقات غير الروتينية مثل إيجاد عدد الموظفين في الشركة، والذين تبعد منازلهم مسافة لا تزيد على 500 متر من موقع معيَّن أو عدد الموظفين في الشركة الذين يسكنون بمنطقة (أ)، حيث يعمل النظام على توفير هذه المعلومات وغيرها، باختيار المساحة والمسافة المطلوبة.وأهم الفوائد عموماً لنظم المعلومات الجغرافية حفظ المعلومات آلياً، وتنسيقها وترتيبها وتبويبها، بحيث يسهل الحصول على المعلومات المطلوبة بطريقة آلية سريعة وسهلة، ولا يستطيع نظام المعلومات الجغرافية تحليل المعلومات في خريطة، إذا لم تكن هذه البيانات في هيئة رقمية يستطيع الحاسوب قراءتها، لذلك تستخدم عدة طرق لتحويل الخرائط الورقية إلى خرائط رقمية. فيُستخدم الترقيم (digitizing) لإنشاء نموذج حاسوبي للخريطة الورقية، وهو مؤلَّف من بيانات تُنجز عملية الترقيم هذه بتتبُّع معالم الخريطة بواسطة الفأرة أو القلم فوق سطح خاص لجمع إحداثياتها.

كما يُستخدم المسح (scanning) أيضاً للحصول على بيانات من الخريطة الورقية.ويفيد نظام المعلومات الجغرافي في تقييم أداء الخدمات المختلفة (تعليمية، صحية، أمنية... الخ)، لتحديد المناطق المحرومة لإعادة توزيع الخدمات فيها، كما يفيد في مقارنة ما هو مُخطط بما هو واقع بالفعل لمنطقة معينة لتحديد الملكيات والمسؤوليات القانونية، ويُساهم في بناء نماذج رياضية للمناطق العشوائية عن طريق تحديد اتجاهات النمو العُمراني فيها، للحد من انتشارها، وكذلك تطوير المناطق القائمة.وباستخدام التقنيات الحديثة لنظم المعلومات الجغرافية يمكن إنتاج خرائط توضح مناطق تجمُّع الموارد الطبيعية لمنطقة معينة (مياه، بترول، خامات معدنية... الخ)، التي توضح الاستخدام الحالي للأرض، واستنتاج خرائط الاستخدام المستقبلي.

المؤشرات:

- **تنفيذ الأدوات الرقمية، بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية المكانية، لتحسين التخطيط الحضري والإقليمي وإدارة الأراضي والوصول إلى الخدمات الحضرية (غير متوافر).**
- **نسبة المُدن التي تستخدم نظم المعلومات الجيومكانية (غير متوافر).**

الملاحق

ردود الجهـــــات

التقرير الوطني للتنميـــــة الحضـــــرية - 2022

م	الجهـــــة	الاستفســـارات	الـــــرد
1	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة	1.1 التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Sustainable Urban development for social inclusion and ending poverty) ➢ الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Social inclusion and ending poverty) ▪ الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة **المؤشرات المطلوبة:** - معدل البطالة حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة حسب المدينة. - المعامل الجيني على المستويات الوطنية / المدينة / الحضرية	1- الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد اقصى) النتائج المحققة، الدروس المستفادة. **المؤشرات المطلوبة:** • معدل البطالة حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة حسب المدينة. تم طلب إحصائية حديثة تخص معدل البطالة حسب الجنس والعمر من الأشخاص ذوي الإعاقة من ديوان الخدمة المدنية وفقا للأشخاص المسجلين في نظام التوظيف المركزي، وسيتم تزويدك بالإحصائيات المذكورة بعد رد الديوان الخدمة المدنية. 2- تحقيق الادماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (نساء، والشباب، وكبار السن، والأشخاص وذوي الإعاقة، والمهاجرون)

		▪ تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرون) المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة **المؤشرات المطلوبة :** ✚ الاعتراف بالمرأه من الناحية القانونية في وراثة الممتلكات وملكيتها ✚ وجود تشريعات وطنية تحظر التمييز في السكن والوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي الآخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر. ✚ متوسط الحصة من المساحة المبنية للمدن التي تكون مساحة مفتوحة للاستخدام العام للجميع، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد اقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها الدروس المستفادة. **المؤشرات المطلوبة:** • الاعتراف بالمرأة من الناحية القانونية في وراثة الممتلكات وملكيتها تنص المادة 166 من الدستور حق التقاضي للناس دون التميز وتم ذكرها في المواد رقم 299، 302،301،300 من قانون الأحوال الشخصية الكويتي حيث ان المادة المشار اليها تنطبق على الأشخاص ذوي الإعاقة باستثناء الاعاقات الذهنية حيث توكل مسؤول عنهم امام القضاء، وفقا للمادة 12 و13 من الاتفاقية حقوق الانسان تلتزم دولة الكويت بضمان تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم الاعاقات النفسية الاجتماعية تمتعا كاملا بالأهلية القانونية بإمكانية اللجوء الى القضاء على قدم المساواة مع الاخرين. • وجود تشريعات وطنية تحظر التمييز في السكن والوصول الى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية على أساس العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الراي السياسي الاخر او الأصل القومي او الاجتماعي او الملكية او المولد او أي وضع اخر

			بداية تجدر الإشارة الى ان المادة رقم (29) من دستور دولة الكويت ارست مبدا العام في مناهضة التميز واعلاء الكرامة الإنسانية حيث نصت على ان الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل او اللغة او الدين .كما جاءت المادة ممن القانون رقم (7) من الدستور الكويتي لتنص على ان العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين .وعناية من دولة الكويت بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة صدر قانون رقم 2018/8 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديلاته والذي تضمن ما يلي: المادة (4) التي تنص على مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأشخاص ذوي الإعاقة واتخاذ الترتيبات التيسيرية اللازمة تقدم الحكومة الخدمات المنظمة المتكاملة والمستمرة لأشخاص **ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الاخرين في المجالات التالية:** • الوقاية والطبية والتأهيلية والعلاج النفسي والارشاد الوراثي قبل الزواج وقبل الحمل .الاجتماعية والنفسية • التربوية والتعليمية والثقافية في جميع المراحل التعليمية بما فيها الحضانة ورياض الأطفال وبما يتناسب مكع قدرات ذوي العاقة البدنية والحسية والعقلية. • الاسكانية بما يتفق مع احكام القانون رقم (47) لسنة 1993 • المواصلات

			• التأهيل المهني والعمل التشغيل • المادة رقم 5 تنص على ان تتخذ الحكومة جميع التدابير الإدارية الفعالة وتوفير التجهيزات اللازمة لضمان وتوفير التجهيزات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم المدنية والسياسية، كما تلتزم الحكومة بتوفير مكاتب لتقديم خدمات خاصة لذوي الإعاقة في كافة مؤسساتها وجهاتها الحكومية بما في ذلك مترجم لغة الإشارة ومعين لخدمة المكفوفين لضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع الاخرين • المادة رقم 9 تنص على تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات التعليمية والتربوية والوسائل التعليمية لأشخاص ذوي الإعاقة بما فيهم فئتي بطئي وصعوبات التعلم على قدم المساواة مع الاخرين في التعلم مع مراعاة الاحتياجات الخاصة من الاتصال واللغة والتدريبات التيسرية اللازمة وتوفير الكوادر التربوية والمهنية المتخصصة لهم ورفع كفاءتها ومنحها لحوافز الكادية والمعنوية. كما بادرت دولة الكويت بالانضمام الى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون 35/ 2013/الصادر في مايو 2013 وتعتبر الاتفاقية جزء لا يتجزأ من التشريعات الكويتية الوطنية استنادا الى نص المادة رقم 70 من دستور الكويت يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها

			مجلس الامة فورا مشفوعة بما يتناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية. وفي سياق المناهضة العنصرية والكراهية الدينية أصدرت دولة الكويت المرسوم بالقانون 2012/19 في شان حماية الوحدة الوطنية والذي ينص في مادته الأولى على ان يحضر القيام او الدعوة او الحض باي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة رقم 29 من القانون رقم 1970/31 بتعديل بعض احكام الجزاء، على الكراهية او ازدراء أي فئة من فئات المجتمع او اثارة الفتن الطائفية او القبلية او نشر الأفكار الداعية الى تفوق أي عرق او جماعة او لون او أصل او مذهب ديني او جنس او نسب. • متوسط الحصة من المساحات المبنية للمدن التي تكون مساحة مفتوحة للاستخدام العام للجميع، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة. **الرد: قامت الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة بتنفيذ كود الكويت لسهولة الوصول ممن خلال فريق مشكل من بلدية الكويت ووزارة الاشغال العامة، الهيئة العامة للرعاية السكنية، الإدارة العامة لإطفاء، الامانة العامة للمجلس العلى لتخطيط ولتنمية، جمعية المهندسين الكويتية إضافة الى جمعية أولياء أمور المعاقين .**

2	الهيئة العامة للطرق والنقل البري	**الجزء الأول: الالتزامات التعريفية (Transformative Commitments)** 1.1 التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Sustainable Urban development for social inclusion and ending poverty) ➢ الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Social inclusion and ending poverty)	– الهيئة العامة للطرق والنقل البري على ضوء اختصاصها حاليا تقوم بتنفيذ والاشراف وصيانة الطرق السريعة حيث يبلغ اجمالي الطرق المنفذة للثلاثة سنوات السابقة حتى الربع الثاني من السنة المالية 2022/2021 – اما فيما يخص المؤشرات المطلوبة للنسبة المئوية لطول الطريق الذي به ممرات مخصصة للدراجات والنسبة المئوية لطول الطريق الذي به ارصفة فأنه لا ينطبق كون المطلوب للطرق باستثناء الطرق السريعة. – اما فيما يتعلق بمؤشر نسبة الركاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام نود الإفادة بأن البيانات المطلوبة لا تتوفر لدينا حاليا حيث انه جاري العمل على نقل تبعية الإدارة المعنية (إدارة النقل البري) من وزارة المواصلات الى الهيئة العامة للطرق والنقل البري.
		▪ ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات	

		المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: - النسبة المئوية لطول الطريق الذي به ممرات مخصصة للدراجات (باستثناء الطرق السريعة) - النسبة المئوية لطول الطريق الذي به أرصفة (باستثناء الطرق السريعة) ▪ الوصول إلى الخدمات الأساسية (Access to Basic Services) ▪ ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعال المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: - نسبة الركاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام.	

م	الجهـــــــة	الاستفســـارات	الـــــــرد
3	التأمينات الاجتماعية		المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في دولة الكويت تهدف من خلال استراتيجيتها ورؤية قيادتها توفير بيئة جيدة للمتقاعدين والمؤمن عليهم وذلك من خلال توسيع دائرة أنشطتها لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي سعيا لتقديم أفضل الخدمات الإلكترونية. كما تفيد المؤسسة بأنها استطاعت تحقيق ما لا يقل عن 75% من رقمنة خدماتها. حيث قامت بإطلاق خدماتها إلكترونيا آخذة بعين الاعتبار المحافظة على السرية التامة والخصوصية وأمن المعلومات لمستخدميها من الأفراد وأصحاب الأعمال.

			فيما يلي أهم النتائج والمعوقات والدروس المستفادة: **أولا: أهم النتائج:** – موائمة استراتيجية دولة الكويت في التحول الرقمي. – تحقيق استراتيجية المؤسسة من خلال رقمنة خدماتها المتنوعة. – اتاحة الخدمات الإلكترونية وتنفيذها آليا دون الحاجة لمراجعة المؤسسة بسرعة فائقة ودقة متناهية من خلال شبكة الانترنت وأجهزة الهاتف المحمول مما ساهم في توفير الوقت والجهد والتكلفة. – السرية التامة في نقل المعلومات من الانظمة الآلية إلى صاحب العلاقة دون تدخل من موظفي المؤسسة وذلك عن طريق آليات الأمان المستخدمة في الخدمات الإلكترونية. – تقليل عدد المراجعين للمؤسسة سواء من الأفراد أو أصحاب الاعمال وما ذلك من آثار جانبية في مختلف المجالات. – القدرة على الدفع المباشر لأصحاب المعاشات عند تنفيذهم لبعض الخدمات مثل صرف معاش مقدم وغيره عن طريق تحويل المبالغ إلى حساباتهم البنكية. – خدمة التعريف بالخدمات الإلكترونية والتي يمكن الاستعانة بها لمعرفة وفهم طبيعة الخدمة. – خدمة الإشعارات بحيث يتم إرسال رسالة نصية إلى الهاتف المحمول فور انجاز المعاملة.

			– تحديد موقع المؤسسة وفروعها وعناوينها وأرقامها الهاتفية، وفي حال اختيار أيا منها يمكن الانتقال مباشرة إلى خريطة جوجل (Google map)للاستدلال على الطريق الصحيح. – إمكانية طلب المساعدة من خلال التطبيق عن طريق ارسال بريد إلكتروني. – إمكانية تحويل لغة التطبيق بين العربية والإنجليزية. – متابعة جميع العمليات التي تمت من خلال تلك الخدمات الإلكترونية سواء المنفذة أو غير المنفذة ومعرفة سبب عدم التنفيذ. – التمكن من معرفة وجود أي خلل فني قبل وصول أي شكوى من المستخدمين. **ثانيا: أهم المعوقات:** – عدم تحقيق الربط الآلي مع الجهات الخارجية إما بسبب القوانين والتشريعات التي تمنع الجهات وذلك من منطلق الخصوصية والسرية وعدم إفشاء البيانات أو بسبب حدود الإمكانات الفنية لدى بعض الجهات. – عدم وجود اتفاقية تبادل البيانات والمعلومات على مستوى الدولة. – المشاريع الطارئة للقوانين الجديدة. **ثالثا: الدروس المستفادة:**

			–عدم تأجيل أي فرصة للانطلاق بالخدمات في اتجاه الرقمنة. –إعداد وتجهيز فرق العمل وتدريبهم على أفضل التقنيات العالمية. –تنظيم العمل لتحقيق الانجازات الناجحة والمخرجات المبتكرة متوافقة مع حاجات **المستفيدين من الخدمات**. –المتابعة والتقييم والتطوير من أجل ضمان استمرارية وجودة الخدمات الإلكترونية. –التعاون وخلق روح الفريق الواحد لتحقيق أفضل الإنجازات.
4	بنك الائتمان	**الجزء الأول: الالتزامات التعريفية (Transformative Commitments)** 1.1 التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Sustainable Urban development for social inclusion and ending poverty) ➢ الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Social inclusion and ending poverty) المؤشرات المطلوبة:	

		✚ متوسط المبلغ الذي يتم إنفاقه على السكن والمواصلات لكل أسرة كنسبة مئوية من متوسط دخل الأسرة السنوي للمستأجرين. ✚ نسبة متوسط سعر السوق الحرة للوحدة السكنية ومتوسط الدخل السنوي للأسرة	ليس من اختصاص البنك
		✚ ضمان الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهت، الدروس المستفادة.	يقوم البنك بتقديم القروض العقارية للأسر الكويتية المستحقة للرعاية السكنية بغرض بناء المسكن (قسيمة حكومية أو خاصة) أو لشراء بيت أو شقة تمليك أو لزيادة الانتفاع بها بالتوسعة أو التعلية أو لإصلاحها وترميمها، بحد أقصى سبعون ألف دينار كويتي (70000 د.ك)
		✚ نسبة متوسط سعر السوق الحرة للوحدة السكنية ومتوسط الدخل السنوي للأسرة	ليس من اختصاص البنك
		✚ النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في مساكن الغير ميسورة التكلفة	ليس من اختصاص البنك
		(2) ضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المستدام المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهت، الدروس المستفادة	في إطار سعي البنك للمساهمة الفعالة في توفير الحل الشامل لمعالجة الأزمة الإسكانية في دولة الكويت من خلال اعداد أفضل الوسائل التمويلية لضمان استدامة الرعاية السكنية للمواطنين. واتساقا مع استراتيجية المؤسسة العامة للرعاية السكنية التي تسعى لتوزيع 12000 وحدة سكنية سنويا، ونظرا لصعوبة الاستمرار بنفس النمط الحالي المتبع في تمويل قروض الرعاية السكنية بما يضمن استدامة قدرة البنك التمويلية حيث بدأ البنك بمواجهة تحديات مالية في نهاية سنه 2020 تزامنا مع الانتهاء من مشروع مدينة المطلاع. وعليه قام البنك بدراسة

			اعادة هيكلة التمويل العقاري في بنك الائتمان الكويتي وانتهى من الدراسة في عام 2018، حيث قامت الدراسة على اعادة هيكلة استراتيجية الإقراض وتحويل البنك إلى جهة ذات تمويل ذاتي وتحديد خطة لاستدامة التمويل العقاري عن طريق تنويع مصادر الدخل واستحداث مصادر تمويلية، وخلصت إلى أن استحداث قانون التمويل العقاري هو الحل الأنسب الذي سيضمن تحقيق صيغة مريحة لجميع الأطراف المعنية فضلا عن منافع اجتماعية واقتصادية وضمان استدامة منظومة التمويل العقاري في الكويت على المدى الطويل.
		المؤشرات المطلوبة ديون الرهن العقاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	لا ينطبق
5	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الجزء الثاني: الازدهار الحضري المستدام والشامل والفرص للجميع (Sustainable and inclusive urban prosperity and opportunities for all) ➢ الاقتصاد الحضري الشامل (Inclusive Urban Economy) ▪ تطوير المهارات التقنية وريادة الأعمال من أجل الازدهار في الاقتصاد الحضري الحديث. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة:	– أولا: في المجال التقني: تطوير أساليب تدريب الطلبة إلكترونياً في ظل التدريب عن بعد ومنها : – تحويل جميع المذكرات التدريبية من ورقية إلى الكترونية . – تسجيل المحاضرات التدريبة لجميع المقررات لاطلاع الطلبة عليها في اي وقت – تحويل المستندات والنماذج الخاصة بالطلبة إلى الكترونية ليستخدمها الطلبة دون مراجعة المعهد.

		التعداد السنوي لأفراد التعليم المهني والفني المدربين	– استخدام برامج ووسائل إلكترونية مثل – MS365 – TAS : MS teams – Multisim Moodle. – استخدام أحدث البرامج الفنية المتخصصة مثل (Auto CAD – So;id Works) تحويل الواجبات والانشطة اليومية للمقررات والامتحانات الفصلية والنهائية الكترونياً تماشياً مع الظروف العالمية. تطوير بعض المذكرات التدريبية بما يتواكب من التغيير والتطور التكنلوجي. توريد معامل حديثة في مجال : - الشبكات الصيانة بمحاكيات ذات مواصفات عالمية تواك التطور التكنلوجي. - معمل تقنية الكشف والرصد الإلكتروني. - معمل المعايرة والصيانة. - معمل البدالات.VOIP - تحضير وتجربة معامل .virtual learning - –معمل شبكات الجيل الخامس . تطوير تخصصات الاقسام التخصصية وتزويدها بمناهج ذات طابع تشجيعي يساعد على الاستفادة من التكنولوجيا في مجال ريادة الاعمال . •عمل فيديوهات تعليمية وارشادية في مجال التدريب بالحاسب الآلي.

			✚ عداد بنك أسئلة من قبل أعضاء هيئة التدريب ليتم الاستفادة منها كمرجع للاختبارات عبر منصة تيمز. ✚ تدشين قناة على اليوتيوب لبث الاعلانات والفعاليات الخاصة بالمعاهد. ✚ فتح آفاق لعقد شراكات استراتيجية مع معاهد مماثلة خارج دولة الكويت للوقوف على أحدث المهارات التقنية . ✚ تعديل البرامج والمناهج واعتمادها من اكاديمية باريس لتتماشى مع التطورات التقنية والمهنية. ✚ اعتماد معهد التمريض من قبل جمعية القلب الأمريكية لدورات دعم الحياة الأساسية BLS والإسعافات الاولية من تاريخ 2017\3\9 غلى يومنا هذا . ✚ البدء بمشروع صنع سيارة كهربائية . ✚ المشاركة في مسابقات للمهارات المهنية : – مسابقة هاكثون الكويت . – –مسابقة الكويت للبرمجة للجامعات والكليات. – • المشاركة في معرض الفرص الوظيفية . **ثانيا: التدريب الميداني للمتدربين:** ✚ التدريب الميداني يعتبر جزء هام من التدريب والتعليم في الميدان وهي البيئة الحقيقية للمخرجات وعنصر هام في

			متطلبات التدريب العملي، لذا يتم عمل زيارات ميدانية للقطاع الحكومي والخاص للتعرف على أحدث الاجهزة المستخدمة . يتم اتفاق المعاهد مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في دولة الكويت من اجل تطبيق ماتم تدريبهم من مهارات في التدريب الميداني وهي المواجهة الفعلية في ورش ومختبرات العمل . يتم توزيع الطلبة حسب تخصصاتهم في الجهات، مثال: (وزارة الداخلية – وزارد الدفاع – الحرس الوطني – وزارة النفط – وزارة الصحة – وزارة التربية – وزارة التجارة – المؤسسة العامة للرعاية السكنية – ... إلخ) فوائد التدريب الميداني : - يساعد المتدربين في على تطبيق الدراسة النظرية والعملية مما يجعلهم يحصلون على فهم أكبر وأوسع في تخصصاتهم . - يساعد المدربين في التعرف على طبيعة سوق العمل واحتياجاته. - يعطي انطباعاً للمتدرب عن طبيعة الأشخاص الذين سيتعامل معهم بعد التخرج. - يرفع الروح المعنوية لدى المتدربين ويكسر لديهم حاجز الرهبة والخوف . - التدريب الميداني وسيلة فعالة لمساعدة المتدرب على اكتساب قدرات ومهارات جديدة لم يكن يمتلكها.

			- اكتساب المتدرب المهارات السلوكية والفنية والمهنية كم خلال عمله داخل ميادين العمل الحقيقة فيتعلم كيفية تحمل مسؤولية العمل وتعليمه مبادئ الانضباط والالتزام وروح العمل الجماعي .
6	الهيئة العامة للمعلومات المدنية	الجزء الرابع: التنفيذ الفعال (effective implementation) بناء هيكل للحوكمة: إنشاء إطار داعم (Building governance (structure: establishing a supportive framework ➢ بناء هيكل الإدارة الحضرية: إنشاء إطار داعم (Building the urban governance structure: establishing a supportive (framework ▪ Information Technology and innovation (تكنولوجيا المعلومات والابتكار) ▪ تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية من خلال أدوات الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الرقمية التي تركز على المواطن. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات:	تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية من خلال الحوكمة الالكترونية التي تركز على المواطن النتائج المحققة: تم تطوير تطبيقات تعمل على الأجهزة الذكية 1) تطبيق هويتي: هي خدمة مقدمة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية تمكن جميع المواطنين والمقيمين من اصدار بطاقة مدنية رقمية على اجهزتهم الذكية. وذلك لاستخدامها في انجاز معاملاتهم الحكومية والخاصة. ومن اهم مميزات التطبيق احتوائه على خاصية التصديق والتحقق للدخول الامن للمواقع الحكومية والخاصة. وكذلك خاصية التوقيع الالكتروني لإنجاز المعاملات عن بعد. 2) التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية سهل: هو تطبيق أطلق ليكون بمثابة انطلاقة التحول الرقمي ورقمنه الخدمات ضمن برنامج عمل الحوكمة. والذي يهدف الى ربط الخدمات الإلكترونية بتطبيق حكومي موحد يساعد المواطنين والمقيمين على تسهيل وإنجاز معاملاتهم في مكان واحد. كما

		✚ النسبة المئوية للمدن التي تستخدم أدوات الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الرقمية المتمحورة حول المواطن (2) تنفيذ الأدوات الرقمية، بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين التخطيط الحضري والإقليمي وإدارة الأراضي والوصول إلى الخدمات الحضرية. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات: ✚ نسبة المدن التي تستخدم نظم المعلومات الجيومكانية	يساهم في تعزيز النزاهة والشفافية والقضاء على البيروقراطية وطول الدورة المستندية. حيث يتيح التطبيق: • بيانات المستخدمين • تقديم خدمات من عدة جهات حكومية للمستخدم أحادية ومركبة • اشعارات تتعلق بخدمة المستخدم • منصة مواعيد • إعلانات حكومية لكافة المستخدمين 3) الخدمات الإحصائية: يهدف موقع الخدمات الإحصائية الى تطوير اليات النشر بعرض البيانات الإحصائية بطريقة مميزة من خلال توفير نظام احصائي لعرض البيانات المتوفرة لدى هيئة المعلومات المدنية والتي تتعلق ببيانات السكان والقوى العاملة وبيانات المباني والوحدات إضافة الى بيانات الجهات والمواليد والوفيات. والغاية من ذلك نشر البيانات واتاحتها لجميع المستفيدين وارسال ثقافة إحصائية لكافة شرائح المجتمع. وقد حصل موقع نظام الخدمات الإحصائية على المركز الأول في جائزة الكويت للمحتوى الالكتروني المقدمة من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. وهو نظام يوفر البيانات الإحصائية بطريقة تفاعلية ومتاحة للجميع. ويميز النظام سرعة عرض البيانات وحداثة البيانات الدقيقة وهو من أفضل الأماكن التي يكون فيها المستخدم محاط بكافة البيانات والأرقام المتعلقة بالإحصائيات السكانية. ويتم تحديث البيانات على الموقع كل

			6 شهور. وقد تم الطلاق نسخة من الموقع كتطبيق على الاندرويد و iOSلتشغيل الموقع على الأجهزة الذكية . – يوفر الموقع إحصاء يومي بعدد السكان في دولة الكويت – يعرض الموقع احصائيات ديموغرافية في كافة المجالات وبطريقة تفاعلية تمكن المستخدم من : • تحديد اختيارات البيانات واستخدام أدوات التصفية لعرضها حسب الطلب • رسوم بيانية بأعداد ونسب السكان حسب الجنسية والنوع • يتوفر في الموقع إحصاءات تحليلية ومؤشرات لمجموعة من الظواهر الاجتماعية تساهم في توسيع الاعمال التجارية والشركات الناشئة فضلا عن الباحثين في المجالات الديموغرافية • يمكن من خلال الموقع تحميل نسخ الكترونية من الإصدارات الإحصائية المتنوعة. بالإضافة الى تحميل التقارير الإحصائية بعد الانتهاء من تصميمها او طباعتها مباشرة • يوفر الموقع ميزة تحميل التقارير الإحصائية لكافة مواقع التواصل الاجتماعي • يمكن عرض البيانات الإحصائية التاريخية بدءا من سنة 1990 بطريقة مميزة من خلال عرض تاريخي للبيانات وباستخدام رسوم بيانية مختلفة متحركة حسب السنة

			• استخدام الخرائط الجغرافية واختيار مناطق الدراسة منها وعرض التقارير الإحصائية المرتبطة بها • نشر البيانات على مواقع التواصل الاجتماعي وإمكانية تحميلها عبر الوسائط المختلفة • يوفر الموقع خدمة تصميم البيانات عن طريق الانترنت وهي خدمة خاصة بالجهات التي تحتاج الى بيانات محددة وبصفة دورية في أوقات محددة ويتم الدخول لها عبر صلاحيات محددة. إضافة الى اتاحة هذه الخدمة لكافة المستخدمين لتصميم البيانات المتوفرة حسب اخر اسناد زمني وهي خدمة ذاتية في التعامل مع البيانات وتتميز بالتعامل مع كمية ضخمة من البيانات دون الحاجة الى انشاء برامج لاستخراجها • عرض المفاهيم والمؤشرات المعروضة في الموقع بطريقة الانفوجرافيك بحيث يتم تصفح تلك المفاهيم والمؤشرات بطريقة جذابة تسهل على المستفيد من فهم البيانات المتوفرة في الموقع • عرض المؤشرات المتعلقة ببيانات التركيبة السكانية وذلك عبر رسومات تفاعلية تتغير حسب مصفيات متعددة وهي أداة فاعلة لصاحب القرار او المستفيد لمتابعة أثر أي قرار يتم اتخاذه ويمكن من خلال هذه الميزة تتبع البيانات من خلال سلسلة زمنية تمتد الى السنوات السابقة • عرض اعلى عشر بيانات من الإحصاءات المتوفرة في نظام المعلومات المدنية وهي (اعلى عشر أسماء ذكور واناث –

			اعلى عشر مهن للكويتيين وغير الكويتيين – اعلى عشر جنسيات – اعلى الاعمار). 4) الموقع الإلكتروني لكويت فايندر: هو تطبيق بحث عن العناوين المحلية وتم تطويره لتلبية احتياجات المستخدمين العاملين في الكويت. ويوفر للمستخدمين الوظائف اللازمة للبحث عن عنوان او اسم المؤسسة او خدمات تقدمها احدى المؤسسات ويظهر نتيجة البحث على BASE MAP ويستخدم هذا التطبيق أحدث التقنيات لمحركات البحث التي توفر تطبيق خرائط الكويت. **التحديات التي واجهتها:** **1. تحديات فنية** - تتمثل في ربط البيانات ومتابعة تحديثها - ربط الجهات بأسلوب تقني للتفاعل "التواجد" تحت منصة واحدة متعددة الخدمات - نقل بيئة العمل السابقة الى الخدمات الإحصائية على موقع الانترنت - تنفيذ بعض البرامج لبناء قواعد بيانات جديدة **2. تحديات امنية** - الحرص على امن البيانات وحمايتها من الاختراق - تطبيق أحدث المعايير الأمنية الدولية للتطبيقات والاستمرار في تحديثها

			3. الدروس المستفادة - تطوير وتغيير النظام الحالي مع تحقيق العائد من التطوير - تقوية الوضع التنافسي لهيئة المعلومات المدنية ورفع الكفاءة في مجال عرض البيانات الإحصائية - حدوث تغيرات في سياسة عرض البيانات الإحصائية - حدوث تغييرات في نظام العمل - تنفيذ وتشغيل نظم جديدة - ادخال منتجات جديدة او تغيير نوعيات بعض المنتجات الحالية **الدروس المستفادة:** 1. سرعة توفير الخدمات 2. تقليل الاعتماد على المستندات الورقية 3. توفير الجهد والوقت المبذول في انجاز الخدمة 4. تحقيق التفاعل والمشاركة بين مؤشر النسبة المئوية للمدن التي تستخدم الحوكمة الإلكترونية المتمحورة حول المواطن 5. القدرة على تقديم خدمات مركبة 6. تحقيق الاستفادة القصوى من قواعد البيانات التي تم بنائها **تنفيذ الأدوات الرقمية بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين التخطيط الحضري والإقليمي وإدارة الأراضي والوصول الى الخدمات الحضرية**

			النتائج المحققة: 1. الموقع الإلكتروني لكويت فايندر: هو تطبيق بحث عن العناوين المحلية وتم تطويره لتلبية احتياجات المستخدمين العاملين في الكويت. ويوفر للمستخدمين الوظائف اللازمة للبحث عن عنوان او اسم المؤسسة او خدمات تقدمها احدى المؤسسات ويظهر نتيجة البحث على BASE MAPويستخدم هذا التطبيق أحدث التقنيات لمحركات البحث التي توفر تطبيق خرائط الكويت 2. واجهات برمجية لتطبيقات مطورة وتطبيقات المعلومات: قامت لمنظمات الحكومية بالتكامل مع معلومات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بطرق مختلفة وقام بعضها بدمج الخدمات المقدمة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية في تطبيقات الاعمال الخاصة بهم 3. بوابة المعلومات المكانية: وهي عبارة عن منصة تعاون على الانترنت قائمة على نظم المعلومات الجغرافية يمكن استخدامها لمشاركة واستضافة وتحليل وخدمة أكثر من 80 نوعا مختلفا من خدمات نظم المعلومات الجغرافية الأخرى القادمة من المؤسسات الحكومية الأخرى التي ترغب في مشاركة محتوى نظم المعلومات الجغرافية الخاصة بها من خلال البوابة بلغت 205 جهة حكومية وخاصة 4. نظام سير العمل: طورت الهيئة العامة للمعلومات المدنية نظام سير عمل شامل يعتمد على نظم المعلومات الجغرافية بهدف تبسيط وتوحيد العنوان وتسجيل الاعمال ويدمج النظام تطبيقا

			قائما على نظام المعلومات الجغرافية للعاملين الميدانيين وفي الوقت نفسه يوفر نظام مراقبة لتقييم وتحليل العمليات التجارية المختلفة للقسم المتضمنة في النظام لتحديد نقاط الضعف وتعزيز المستخدم العام والنظام وأداء الخدمة **التحديات التي واجهتها:** 1. المشاركين: نظرا لمشاركة المشروع مع العديد من الإدارات الداخلية في الهيئة العامة للمعلومات المدنية والوكالات الخارجية أدى بدوره الى وجود صعوبة في الحصول على متطلبات مناسبة من الأشخاص المناسبين وفي بعض الأوقات الحصول على متطلبات متعارضة 2. التكنولوجيا: يمثل استخدام مستوى التقدم الجاري من تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية احدى العقبات حيث لم تتوفر البراعة في بعض الأحيان مما ينطوي على مزيد من الاختبارات ومعايير التنفيذ 3. التكامل: يمثل التكامل مع بيانات الحاسوب المركزي تحديا بسبب الحاجة الى فهم هيكل بيانات الحاسوب المركزي وتم اجراء تحليل عميق لهيكل بيانات الحاسوب المركزي وتم تقديم نموذج تكامل خدمة ويب مقترح لتحديد نقاط التكامل وتحديد مدخلات ومخرجات الخدمة 4. ثقافة تكنولوجيا المعلومات: حيث كان من المفترض تكامل المشروع وتقديم البيانات مع المؤسسات الحكومية والخاصة

			شكلت ثقافة تكنولوجيا المعلومات متمثلة في الحصول على نسخ بيانات محلية والعنصر الأساسي 5. الموارد البشرية: يمثل وجود اشخاص مؤهلين للعمل في مختلف العمليات التشغيلية لنظم المعلومات الجغرافية مشكلة وجمع ودرب بعض الأشخاص على العمليات التشغيلية المطلوبة وتم تشكيل موظفين مؤهلين خلال المشروع لدعم العمليات التشغيلية الجارية للمشروع وعمليات الصيانة 6. اللغة: يعتبر البحث عن المؤسسات والشركات أحد الجوانب الرئيسية التي يقدمها موقع كويت فايندر وتم تسجيل المعلومات المؤسسية للهيئة العامة للمعلومات المدنية باللغة العربية فقط مما أدى الى تقييد دعم غير الناطقين باللغة العربية في الكويت وجرى الحصول على الترجمة في الهيئة العامة للمعلومات المدنية لترجمة المعلومات الموجودة بالغلة العربية الى اللغة الإنجليزية لدعم أجزاء أخرى من المجتمع الكويتي 7. الثقافة: تعتبر البيانات في المنظمات الحكومية مسالة حساسة وعادة ما تمثل البيانات المفقودة او البيانات غير الدقيقة شي يحاول الجميع تجنبه وقررت الهيئة العامة للمعلومات المدنية تقديم البيانات للجمهور واستخدام ملاحظات الجمهور لإكمال أي بيانات مفقودة او غير دقيقة **الدروس المستفادة:** • الحاجة الى تعاون الشركاء للحصول على المتطلبات المناسبة

			• تطبيق مفهوم هيكل بيانات الحاسوب المركزي • يجب تكامل المشروع وتقديم البيانات مع المؤسسات الحكومية والخاصة الأخرى • الاستعانة بموظفين مؤهلين خلال تنفيذ المشروع
7	**مؤسسة الكويت لتقدم العلمي**	الجزء الثاني: الازدهار الحضري المستدام والشامل والفرص للجميع (Sustainable and inclusive urban prosperity and opportunities for all) ➢ الاقتصاد الحضري الشامل (Inclusive Urban Economy) تعزيز بيئة مواتية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: عدد الأيام لتسجيل شركة جديدة في الدولة	**Sustainable and Inclusive Urban Prosperity and " - "Opportunities for all** - **Promoting an enabling, fair, and responsible environment for business and innovation.** **Achievements:** - **Through financially supporting science, technology, and innovation interventions KFAS's role as a private non-profit organization is to contribute to driving the development of an ecosystem for business and innovation. From 2012 to date, twenty-nine studies conducted by academics and practitioners have been supported by KFAS to identify the gaps, challenges, and opportunities to develop an environment that fosters entrepreneurship and innovation. The studies have highlighted that an overarching challenge for business and innovation is the weakness of the research sector in Kuwait, and a lack of national strategy for science, technology, and innovation. Furthermore, studies have**

indicated that Kuwait's entrepreneurship and innovation ecosystem is missing talent, transparency, and trust. - Over the past 9 years KFAS has also contributed to capacity building in business skills and innovation by enabling local and international learning opportunities for over 10,000 individuals, varying from young entrepreneurs in startups and small businesses to senior level executives in large Kuwaiti corporations. - Through financial grants, KFAS encouraged R&D activities by facilitating engagements between industry and academia. From 2012 to date over 800,000 KD, were granted by KFAS in support of business-driven R&D in Kuwait. Challenges: - In terms of knowledge production, a key challenge has been disseminating knowledge across the private sector as there seems to be a weak reception. This challenge is further reflected in the external environment, where Kuwait faces an issue of lack of infrastructure for managing knowledge and data. In terms of promoting R&D and business innovation, the primary challenge is finding the right type of local researchers and specialists who apply their research within business environment. While local researchers are able to conduct research, there is a gap when it comes to converting research outputs into minimum valuable products (MVPs) and thus, a challenge in commercializing based on research outputs. In this respect, the weak capabilities in			

			Kuwait are negatively impacting the ability of academia and private sector to engage in projects that could lead to business innovations. In terms of capacity-building, challenges faced are finding local providers that could offer learning programs that are value- added across all main sectors. **Lesson learned:** - **Having a strong entrepreneurship and innovation ecosystem is essential to make progress. `fragmented intervention and uncoordinated efforts have little impact and results in unsustainable progress. Having a national strategy for science, technology, and innovation and strong education system are must for developing business and innovation in Kuwait.**
8	**بلدية الكويت**	الجزء الأول: الالتزامات التعريفية (Transformative Commitments) 1.1 التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Sustainable Urban development for social inclusion and ending poverty) ➢ الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Social inclusion and ending poverty)	A. <u>الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر</u> **1. ضمان إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات.** المؤشرات: i. النسبة المئوية لطول الطريق الذي يحتوي على ممرات مخصصة للدراجات (باستثناء الطرق السريعة). ii. النسبة المئوية لطول الطريق الذي به أرصفة مخصصة للمشاة (باستثناء الطرق السريعة). تعتمد الكويت على نظام الطرق السريعة لتوفير غالبية التنقل كوسيلة رئيسية للسفر في جميع أنحاء البلاد. تسببت البنية التحتية الحالية المهيمنة

		▪ ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: النسبة المئوية لطول الطريق الذي به ممرات مخصصة للدراجات (باستثناء الطرق السريعة) النسبة المئوية لطول الطريق الذي به أرصفة (باستثناء الطرق السريعة) ▪ الوصول إلى الخدمات الأساسية (Access to Basic Services) 1. الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة.	على السيارات في ارتفاع وسائل النقل الخاصة مما أدى إلى تراجع حافلات النقل العام وفقدان وسائل النقل الأخرى كالمشي والدراجات الهوائية. على مر السنين, أصبحت لدى البيئة الحضرية أقل قابلية للمشي كنتيجة لتوسعات الطرق, كما أن نقص شبكات أرصفة المشاة وممرات خاصة للدراجات الهوائية أدى إلى عدم تشجيع المشي كوسيلة للتنقل. يكمن عمل بلدية الكويت لخلق بيئة أكثر أمنا وصحة ولها القابلية للمشي في تقديم المخطط الرئيسي للمشاة في الكويت والتي توصي بتنفيذ البنية التحتية التي تشجع النقل البشري. تمت مراعاة السياسات وأفضل الممارسات الموصى بها من قبل بلدية الكويت في تطوير أدلة صديقة للمشاة ليتم تنفيذها في الكويت. من خلال جمع البيانات وتحليلها، أظهرت الخطة الرئيسية لمنشآت المشاة أن المنطقة الحضرية لديها إمكانات أعلى من تلك الموجودة في المناطق الصناعية الكبيرة، علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات أن الطرق السريعة الحضرية الكبيرة قد خلقت حاجزًا على تدفق المشاة بين المناطق. نتيجة لذلك، تعطي الخطة الرئيسية للمشاة في الكويت الأولوية لتنفيذ جسور المشاة عبر الطرق السريعة في الكويت من أجل توفير شبكة مشاة أفضل وروابط بين المناطق. تقدم الخطة الرئيسية للمشاة في الكويت أيضًا عددًا من الإرشادات للبنية التحتية الصديقة للمشاة ومرافق لأنماط مختلفة من الشوارع في الكويت. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام الأثاث الحضري، والمناظر الطبيعية، وتجسيد التقاطعات والمعابر في العقد المحورية مثل المساجد ومراكز التسوق والمدارس والمستشفيات والمراكز الرياضية إلى بناء

		المؤشرات المطلوبة: - نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان . - نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان . - نسبة النفايات الصلبة التي يتم جمعها وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة من إجمالي النفايات الصلبة الناتجة عن المدن. الجزء الثاني: الازدهار الحضري المستدام والشامل والفرص للجميع (Sustainable and inclusive urban prosperity and opportunities for all) ▪ الازدهار المستدام لجميع العناصر (Sustainable prosperity for all items) 1. تعزيز الروابط الحضرية – الريفية لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: - هل توجد في بلدك سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية (أ) تستجيب للحركة السكانية، (ب) تضمن التنمية الإقليمية المتوازنة، (ج) زيادة الحيز المالي المحلي	المجال العام وتشجيع التنقل على الأقدام. وكذلك يمكن أن يؤدي التركيز على المسارات المغطاة والأرصفة وتحسين الإضاءة ومعابر الشوارع إلى توفير بيئة أفضل ومسار أكثر راحة للمشاة. تقترح الخطة الرئيسية الرابعة للكويت برنامجًا شاملاً لمشاركة الدراجات بزيادة البنية التحتية لركوب الدراجات لتشجيع السفر لمسافات قصيرة في جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من أن تنفيذ خطط وشبكات الدراجات والمشاة قد يستغرق سنوات، فقد تبين أن هناك ارتفاع في عدد مستخدمي الدراجات في الدولة، ومن خلال تشجيع وتثقيف السكان المحليين حول المرافق الجديدة والمحسّنة، ستشهد الكويت بثقة وسائل نقل أكثر صحة وأمانًا. B. الازدهار المستدام لجميع العناصر **1. تعزيز الروابط الحضرية – الريفية لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية.** المؤشرات: i. هل توجد في بلدك سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية: a) تستجيب للحركة السكانية؟ b) تضمن التنمية الإقليمية المتوازنة؟ c) زيادة الحيز المالي المحلي؟ منذ الخطة الرئيسية الأولى للكويت لعام 1952، قامت حكومة الكويت بتكليف وتنفيذ العديد من دراسات التخطيط والتطوير العمراني المنتظم على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والمحلية.

		الجزء الثالث: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا والمتجددة (Environmentally sustainable and resilient urban development) ▪ التجديد والتخفيف والتكيف في المدن والمستوطنات البشرية (Resilience , Mitigation and Adaption of cities and Human settlements) 1. التقليل من الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: + نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني. + نسبة الأراضي الواقعة تحت المحميات الطبيعية 2. بناء لهيكلة المدن المرنة من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة:	وفي الآونة الأخيرة، يجري العمل على تنفيذ الخطة الرئيسية الرابعة للكويت، ودراسات الكويت الإقليمية الفرعية، وكود تقسيم المناطق الكويتي، وجميعها تتناول قضايا الروابط الحضرية الريفية، وديناميات السكان، والتنمية الإقليمية المتوازنة، وزيادة الحيز المالي المحلي. واجهت الكويت تحديات في مواكبة النمو السكاني غير المسبوق الذي شهدته على مدى ال+70 عامًا الماضي، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع وتسهيل التوسع الحضري خارج منطقة العاصمة الكويتية. وقد أدى ذلك إلى بعض الضغط على قدرة البنية التحتية المصممة لمنطقة العاصمة الكويتية، مما أدى إلى ضرورة اتخاذ بعض تدابير التوسع المرتجلة في بعض الأحيان، ولكن بشكل عام، كانت الخطط الرئيسية للكويت مرنة بما يكفي لضمان نجاح استمرارية النمو والتطور في البلاد. كما أن بعض دراسات المخطط الرئيسية السابقة قللت بشكل مفهوم من قدر النمو السكاني المرتفع، و/أو وضعت خططًا للتوسع عبر القمر الصناعي "مدن جديدة" ولكن لم يتم تنفيذها. من هذا، تعلمنا أنه من أجل تحقيق النمو بنجاح خارج منطقة العاصمة، نحتاج إلى إنشاء "مناطق" جديدة ذات جاذبية وتنوع أكثر مع أركان اقتصادية مناسبة، وسهولة الوصول إليها، وبنية تحتية قوية، واستراتيجيات أقوى للتنفيذ. تعالج الخطة الرئيسية الرابعة للكويت 2040 الحالية، بالاقتران مع خطة التنمية الوطنية الكويتية 2030 جميع هذه القضايا وأكثر.

		– هل يوجد في الدولة نظام للرصد والتنبؤ بالأخطار المتعددة؟ – عدد المدن التي بها / النسبة المئوية من سكان المناطق الحضرية التي تغطيها أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة الجزء الرابع: التنفيذ الفعال (effective implementation) بناء هيكل للحوكمة: إنشاء إطار داعم (Building governance structure: establishing a supportive framework) ▪ بناء هيكل الإدارة الحضرية: إنشاء إطار داعم (Building the urban governance structure: establishing a supportive framework) 1.تنفيذ النهج التشاركية والمستجيبة للعمر والجنس في السياسة والتخطيط الحضريين. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: نسبة المدن ذات هيكل المشاركة المباشرة لإشراك المجتمع المدني في التخطيط والإدارة الحضريين، المنتظمين والديمقراطيين.	تعمل حاليا استراتيجيات التخطيط لدينا على الحفاظ على القدرة التنافسية وسهولة الوصول، وإمكانية العيش، والاستدامة وتحسينها في جميع المناطق داخل منطقة العاصمة الكويتية الحالية. يعد بناء هيكل الحوكمة الحضرية في الكويت وإنشاء إطار داعم لتخطيط التنمية الوطنية وتنفيذها عملًا مستمرًا قيد التنفيذ يتم صقله باستمرار منذ الخطة الرئيسية الأولى للكويت في عام 1952. لعدة عقود بعد الخطة الرئيسية الأولى للكويت، عملت قطاعات التخطيط الحضري ضمن هيكل الحوكمة في الكويت معًا بشكل جيد ومتناغم لتنفيذ استراتيجيات التنمية في البلاد وبنجاح كبير. ففي أواخر القرن العشرين، كانت الكويت رائدة في الإقليم من حيث الاقتصاد الاجتماعي والبنية التحتية ونوعية الحياة والتعليم والصحة وكذلك القدرة على العيش. أنشأت الكويت في العقود الأخيرة العديد من الدراسات والخطط الممتازة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والمقاطعات المحلية، من أجل التنمية الجديدة وتحديث المناطق القائمة. وعلى الرغم من أن العديد من المشاريع الصغيرة قد تم تحقيقها، إلى أنه لم يتم تنفيذ الخطط الرئيسية الوطنية بشكل كامل أو صارم منذ الثمانينيات. كانت المراجعة الأولى للخطة الرئيسية للكويت لعام 1977، وكذلك المراجعة الثالثة للخطة الرئيسية للكويت لعام 2005، قد توقعت بالفعل التحديات القادمة للنمو السكاني، وقد خططوا لذلك من خلال اشتراط إنشاء "مدن جديدة" خارج مدينة الكويت، فضلاً عن توفير وسائل نقل متعددة (مثل نظام مترو) , بالإضافة إلى ذلك تحويل منطقة مخصصة

		4. تنفيذ التوسعات الحضرية المخطط لها والحفر والتجديد الحضري وتجديد المناطق الحضرية. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات: - الكثافة السكانية - الأرض – الاستخدام – المزيج 5. تحسين القدرة على التخطيط والتصميم الحضريين، وتدريب المخططين الحضريين على جميع مستويات الحكومة. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة المؤشرات: - عدد المخططين العمرانيين لكل 100.000 نسمة 6.تعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة والمتوسطة.	للمشاة فقط للحفاظ على الاتصال، وإمكانية الوصول، وجودة المجال العام الحضري والضواحي. مع بزوغ فجر الألفية الجديدة، استمر عدد سكان الكويت في الارتفاع بشكل كبير، وكان التطور في البلاد يكافح أحيانًا لمواكبة نموه بطريقة منظمة. كانت قضايا الحوكمة عاملاً رئيسياً في هذه التحديات. وبدأ القطاع العام المتنامي في الكويت يصبح غير عملي مع تطور احتياجات الأمة، مما أدى إلى حالة "تأثيرات الصومعة" الحالية. أدى تعثر التواصل والتعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والوزارات، واختلاف الأولويات السياسية وأجنداتها، فضلاً عن الكثير من التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، إلى ظهور تحديات في الاتفاق على و - تنفيذ - رؤية التنمية الوطنية على نطاق واسع وموحد. تم تصميم وبناء منطقة العاصمة الكويتية في الأصل لاستيعاب حوالي 2.5 مليون نسمة، واعتبارًا من عام 2021، هناك ما يزيد عن 4.4 مليون شخص يعيشون هناك. تمكنت الدولة من استيعاب النمو السكاني المرتفع مع التكثيف وإعادة تخصيص بعض استخدامات الأراضي في منطقة العاصمة الكويتية استجابة للطلب العاجل، وخاصة للإسكان والاستخدامات التجارية. نتيجة لذلك، أصبح من الصعب توفير التجديد للمناطق الحضرية والضواحي بشكل منظم وبجودة عالية التي تشتد الحاجة إليها أيضًا. C. <u>التنفيذ الفعال (بناء هيكل للحوكمة وإنشاء إطار داعم)</u>

		المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات: - هل يوجد في بلدك سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية (أ) تستجيب لديناميات السكان، (ب) تضمن التنمية الإقليمية المتوازنة، و (ج) زيادة الحيز المالي المحلي - Information Technology and innovation (تكنولوجيا المعلومات والابتكار) 1.تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية من خلال أدوات الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الرقمية التي تركز على المواطن. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. **المؤشرات:**	**1. تنفيذ التوسعات الحضرية المخطط لها والحفر والتجديد الحضري وتجديد المناطق الحضرية.** المؤشرات: i. الكثافة السكانية ii. الأرض – الاستخدام – المزيج يعد بناء هيكل الحوكمة الحضرية في الكويت وإنشاء إطار داعم لتخطيط التنمية الوطنية وتنفيذها عملًا مستمرًا قيد التنفيذ يتم صقله باستمرار منذ الخطة الرئيسية الأولى للكويت في عام 1952. لعدة عقود بعد الخطة الرئيسية الأولى للكويت، عملت قطاعات التخطيط الحضري ضمن هيكل الحوكمة في الكويت معًا بشكل جيد ومتناغم لتنفيذ استراتيجيات التنمية في البلاد وبنجاح كبير. ففي أواخر القرن العشرين، كانت الكويت رائدة في الإقليم من حيث الاقتصاد الاجتماعي والبنية التحتية ونوعية الحياة والتعليم والصحة وكذلك القدرة على العيش. أنشأت الكويت في العقود الأخيرة العديد من الدراسات والخطط الممتازة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والمقاطعات المحلية، من أجل التنمية الجديدة وتحديث المناطق القائمة. وعلى الرغم من أن العديد من المشاريع الصغيرة قد تم تحقيقها، إلى أنه لم يتم تنفيذ الخطط الرئيسية الوطنية بشكل كامل أو صارم منذ الثمانينيات. كانت المراجعة الأولى للخطة الرئيسية للكويت لعام 1977، وكذلك المراجعة الثالثة للخطة الرئيسية للكويت لعام 2005، قد توقعت بالفعل التحديات القادمة للنمو السكاني، وقد خططوا لذلك من خلال اشتراط إنشاء "مدن جديدة" خارج مدينة الكويت، فضلاً عن توفير وسائل نقل

		✚ النسبة المئوية للمدن التي تستخدم أدوات الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الرقمية المتمحورة حول المواطن 2.تنفيذ الأدوات الرقمية، بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين التخطيط الحضري والإقليمي وإدارة الأراضي والوصول إلى الخدمات الحضرية. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. **المؤشرات:** ✚ نسبة المدن التي تستخدم نظم المعلومات الجيومكانية	متعددة (مثل نظام مترو) , بالإضافة إلى ذلك تحويل منطقة مخصصة للمشاة فقط للحفاظ على الاتصال، وإمكانية الوصول، وجودة المجال العام الحضري والضواحي. مع بزوغ فجر الألفية الجديدة، استمر عدد سكان الكويت في الارتفاع بشكل كبير، وكان التطور في البلاد يكافح أحيانًا لمواكبة نموه بطريقة منظمة. كانت قضايا الحوكمة عاملاً رئيسياً في هذه التحديات. وبدأ القطاع العام المتنامي في الكويت يصبح غير عملي مع تطور احتياجات الأمة، مما أدى إلى حالة "تأثيرات الصومعة" الحالية. أدى تعثر التواصل والتعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والوزارات، واختلاف الأولويات السياسية وأجنداتها، فضلاً عن الكثير من التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، إلى ظهور تحديات في الاتفاق على و - تنفيذ - رؤية التنمية الوطنية على نطاق واسع وموحد. تم تصميم وبناء منطقة العاصمة الكويتية في الأصل لاستيعاب حوالي 2.5 مليون نسمة، واعتبارًا من عام 2021، هناك ما يزيد عن 4.4 مليون شخص يعيشون هناك. تمكنت الدولة من استيعاب النمو السكاني المرتفع مع التكثيف وإعادة تخصيص بعض استخدامات الأراضي في منطقة العاصمة الكويتية استجابة للطلب العاجل، وخاصة للإسكان والاستخدامات التجارية. نتيجة لذلك، أصبح من الصعب توفير التجديد للمناطق الحضرية والضواحي بشكل منظم وبجودة عالية التي تشتد الحاجة إليها أيضًا.

			لقد أدركت الدراسات الأخيرة الجارية للخطة الرئيسية الرابعة للكويت 2040 وخطة التنمية الوطنية للكويت 2030، أن هذه القضايا المتعلقة بالحوكمة هي في صلب تحديات التنمية الوطنية. تحتوي الخطة الرئيسية الرابعة لدولة الكويت على دراسة كاملة عن الحوكمة في الكويت، توضح من خلالها بالتفصيل كيف أن هيكلها الحالي يعيق قدرتنا على تنفيذ خططنا الرئيسية بشكل صحيح، فضلاً عن توفير حلول محتملة لهذه المشاكل. كما تقدم الخطة الرئيسية الرابعة لدولة الكويت ومدونة تقسيم المناطق الكويتية لعام 2016 استراتيجيات مكانية وتنظيمية جديدة ومبتكرة من شأنها أن تساعد في جعل إدارة وتنفيذ هذه المشاريع أكثر كفاءة ونجاحًا. ومن حيث وضع إطار داعم لهيكل الإدارة الحضرية، تنص الخطة الرئيسية الرابعة للكويت أيضًا على تشكيل "مرصد حضري ."ستكون عبارة عن هيئة فنية مستقلة تتكون من ممثلين من جميع الوكالات الحكومية المعنية بشكل مباشر أو المؤثرة في قضايا التخطيط الحضري. كما يتمثل الدور الأساسي للمرصد الحضري في دعم ومراقبة تنفيذ الخطط الرئيسية الوطنية. 2. **تحسين القدرة على التخطيط والتصميم الحضريين, وتدريب المخططين الحضريين على جميع مستويات الحكومة.** المؤشرات: i. عدد المخططين العمرانيين لكل 100.000 نسمة.

			لا يزال هناك نقص في المخطط العمراني المؤهل في الكويت، لذلك تحاول الحكومة تغيير هذا بعدة طرق. أولاً، يشترط في جميع مشاريع التنمية والتخطيط الحضري الكبيرة الحجم التي تجريها الحكومة أن تكون الدورة التدريبية جزءًا من العقد. على سبيل المثال، تضمنت الخطة الرئيسية الرابعة للكويت مؤخرًا برنامجًا تدريبيًا للتخطيط الحضري لمدة عامين تم تقديمه لممثلين من القطاعات الحكومية ذات الصلة مثل الوزارات المسؤولة عن النقل والإسكان والطاقة والتراث والبيئة، وما إلى ذلك. بهذه الطريقة، يمتلك المحترفون في القطاع العام تأثيرًا على قضايا التخطيط الحضري، ولكن الذين ليس لديهم خلفيات في هذا المجال يتم توعيتهم وتثقيفهم حول مبادئ التخطيط الحضري. ثانيًا، تعمل جامعة الكويت على إنشاء برنامج شهادة التصميم والتطوير العمراني الخاص بها لاستكمال تخصصات كلية الهندسة المعمارية الحالية. كجزء من هذا التطور، تسهل الحكومة من خلال جامعة الكويت إنشاء المزيد من المخططين الحضريين من خلال تقديم منح دراسية كاملة للمرشحين لمتابعة التعليم العالي إلى قمة الجامعات في مجال المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم. **3. تعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة والمتوسطة.** المؤشرات: i. هل توجد في بلدك سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية: a) تستجيب لديناميات السكان؟

			b) تضمن التنمية الإقليمية المتوازنة؟ c) زيادة الحيز المالي المحلي؟ يلعب النمو الاقتصادي والسكاني دورًا حيويًا في منطقة العاصمة الكويتية. يتمثل أحد المكونات الرئيسية للخطة الرئيسية الرابعة للكويت في الاستراتيجية المكانية التي تحدد المواقع المناسبة للتطوير خارج منطقة العاصمة الكويتية وتدعمها لتصبح مراكز حضرية مكتفية ذاتيًا على المدى الطويل باستخدام البيانات والتحليلات. ستعمل التنمية الحضرية واسعة النطاق التي تقع خارج منطقة العاصمة الكويتية في شمال وجنوب البلاد كنقاط رئيسية للتنويع الاقتصادي طويل الأجل وكذلك كبوابات لتطوير مدينة جديدة خارج منطقة العاصمة. تشمل المنطقة الفرعية الشمالية ميناء بوبيان والمنطقة اللوجستية التي ستنشئ بوابة تجارة إقليمية رئيسية. تشمل المنطقة الفرعية الشمالية تطوير مدينة الحرير في المستقبل، وهي منطقة حضرية وتجارية جديدة من المتوقع تشغيلها على إطار قانوني وحكومي تم إصلاحه. ستصبح منطقة التنمية المستقبلية في الجزء الجنوبي من البلاد والمعروفة باسم المنطقة الفرعية الجنوبية مركزًا صناعيًا كبيرًا حيث ستحدث استثمارات كبيرة توفر مصدرًا جديدًا لدخل الصادرات. مدينة صباح الأحمد ومدينة الخيران هي مدن جديدة ومتوسعة في المنطقة طورتها النواة الاقتصادية المحلية الناشئة، علاوة على ذلك، ستعمل الوفرة كمركز للنشاط الزراعي وسيتم تعزيزها من خلال زيادة الالتزامات بالأمن الغذائي الوطني وتحسين التكنولوجيا.

			تقع المنطقة الغربية الفرعية داخل المناطق النائية للكويت وهي في الغالب صحراوية. على الرغم من أنها تقع في المقام الأول على أرض غير مستغلة، إلا أنها تشمل مدينة النعيم ومدينة السالمي البيئية وستعمل بمثابة مركز للموارد داخل البلاد. يقوم مركز التوظيف الوطني لمنطقة العاصمة الكويتية، حيث يقيم ويعمل غالبية السكان، بدور مركز للأعمال. ضمن المنطقة مشروعان رئيسيان قيد الإنشاء، خليج الصليبيخات وواجهة بحر الجهراء أو كورنيش الجهراء. تهدف الحكومة إلى تنشيط خليج الكويت من خلال هذه التطورات من خلال توفير واجهة بحرية للأنشطة الترفيهية التي من شأنها تشكيل وجهة سياحية جديدة. يأتي إنشاء هذه المشاريع نتيجة لخطة الدولة في رؤية كويت جديدة 2035 لتحويل المنطقة إلى مركز مالي وتجاري وثقافي. D. <u>التجديد والتخفيف والتكيف في المدن والمستوطنات البشرية</u> **2. بناء لهيكلة المدن المرنة من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني.** المؤشرات: i. هل يوجد في الدولة نظام للرصد والتنبؤ بالأخطار المتعددة؟ ii. عدد المدن التي بها / النسبة المئوية من سكان المناطق الحضرية التي تغطيها أنظمة الإنذار بالأخطار المتعددة. تم تصميم جميع مشاريع التطوير في الكويت لتكون مرنة قدر الإمكان، مع أفضل المعارف المتاحة للحكومة في أي وقت.

			كان من الصعب تنبؤ احتياجات المدن والمستوطنات البشرية المتطورة على مدى القرن الماضي، وكان التكيف مع هذا المشهد المتغير للاحتياجات يمثل تحديًا في جميع أنحاء العالم. نظرًا لأن الكويت دولة/مدينة حديثة نسبيًا، فقد استفدنا من حقيقة أن جميع بنيتنا التحتية قد تم تصميمها وبناؤها من الصفر بالكاد قبل 70 عامًا. على هذا النحو، فإن بنيتنا التحتية حديثة وقابلة للتكيف مع التطورات التكنولوجية الحالية. تتمثل أعظم تحدياتنا الفطرية في المناخ القاسي، وانخفاض مستوى الموارد الطبيعية بخلاف النفط، ونقص المياه العذبة الطبيعية. لا يزال التطوير في الكويت بطريقة مستدامة يمثل تحديًا، حيث أن الكويت في الأساس تعتمد على النفط ليس فقط لاقتصاد ولكن أيضًا لجعل الدولة صالحة للسكن من خلال توفير المياه المحلاة والأغذية المستوردة والتبريد الداخلي. هذا الاعتماد الكبير على النفط غير مستدام وتعمل الكويت على تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط لإنشاء أنظمة تقلل من الاستهلاك المهدر للطاقة والمياه، فضلاً عن الالتزام بالتوجه نحو أنظمة الطاقة المتجددة محليًا. تعمل عدة وزارات الآن معًا لتحقيق طموحات الأمير الراحل صباح الأحمد الجابر الصباح لتوليد 15٪ من الطلب على الكهرباء في الكويت من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. **ملاحظة:**

			تم تقديم جميع الردود المذكورة أعلاه من منظور التخطيط الحضري. للحصول على صورة كاملة، نوصي بطلب ردودًا على بعض هذه الأسئلة من الوزارات أو الوكالات الأخرى ذات الصلة التي قد تمتلك معلومات محددة ذات علاقة بهذه القضايا.
8	وزارة التجارة والصناعة	**الجزء الثاني: الازدهار الحضري المستدام والشامل والفرص للجميع (Sustainable and inclusive urban prosperity and opportunities for all)** ▪ الاقتصاد الحضري الشامل (Inclusive Urban Economy) 2. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي	بالنسبة للبند رقم (1): دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اختصاص الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . 2- اما بالنسبة للبند رقم (2) : تعزيز بيئة مواتية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار حيث أن تسجيل الشركة يتراوح ما بين 3 أيام حسب موافقة الجهات الرقابية على الترخيص.

		3. 3تعزيز بيئة مواتية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة: عدد الأيام لتسجيل شركة جديدة في الدولة	
10	جهاز الأمن الوطني	**الجزء الثالث: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا والمتجددة (Environmentally sustainable and resilient urban development)** التجديد والتخفيف والتكيف في المدن والمستوطنات البشرية (Resilience , Mitigation and Adaption of cities and Human settlements) 1. تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة : هل يوجد في الدولة نظام للرصد والتنبؤ بالأخطار المتعددة؟- عدد المدن التي بها / النسبة المئوية من سكان المناطق الحضرية التي تغطيها أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة	**أولاً: النتائج المحققة في مجال أنظمة الرصد والتنبؤ بالأخطار المتعدد.** حققت الجهات المعنية في دولة الكويت نتائج ملموسة في أنظمة الرصد والتنبؤ بالأخطار والكوارث كل في نطاق اختصاصه، حيث أنجزت خطوات متقدمة في مجالات التخطيط والاستشعار والاستجابة والتنسيق، كما أجريت عدة تمارين مشتركة بهذا الخصوص داخلية وخارجية. **ثانياً: التحديات الحالية والمستقبلية.** تولى الجهات المعنية اهتمامها بتطوير القدرات التشغيلية لكوادرها وآلياتها لمواكبة التحديات والمخاطر المحتملة وتحديد الثغرات والقصور بشكل دوري، كما تستند منظومتنا الوطنية على تبادل الخبرات اللازمة في هذا المجال مع الأشقاء والأصدقاء لتحقيق النتائج المرجوة لمواجهة التنامي المتسارع المسبوق للأخطار والكوارث البيئية الطبيعية والمصطنعة

11	الهيئة العامة للصناعة	الجزء الثاني: الازدهار الحضري المستدام والشامل والفرص للجميع (Sustainable and inclusive urban prosperity and opportunities for all) ▪ الاقتصاد الحضري الشامل (Inclusive Urban Economy) ▪ الازدهار المستدام لجميع العناصر (Sustainable prosperity for all items) 1. تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرون) المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة المؤشرات المطلوبة : الاعتراف بالمرأة من الناحية القانونية في وراثة الممتلكات وملكيتها وجود تشريعات وطنية تحظر التمييز في السكن والوصول إلى المرافق العامة والخدمات	نسبة العمالة المنتجة من نسبة إجمالي العمالة هي (59%) أما فيا يخص نسبة العمالة في الصناعات الثقافية والإبداعية من نسبة إجمالي العمالة فهي غير متوفرة
12	الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	الجزء الثاني: الازدهار الحضري المستدام والشامل والفرص للجميع (Sustainable and inclusive urban prosperity and opportunities for all)	1. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة • النتائج المحققة خلال الفترة من 2017 الى 2020

		▪ الاقتصاد الحضري الشامل (Inclusive Urban Economy) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة. المؤشرات المطلوبة : - حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي	- إنشاء السجل الوطني حيث يوجد 1262 مشروع - إنشاء المنصة الالكترونية وتمكين 5960 مبادر من الاستفادة من المنصة الالكترونية لتسويق المشاريع - تفعيل دور القطاع الخاص عن طريق إنشاء متاجر إلكترونية للمبادرين مثال على ذلكbee3kw.com - برنامج هاكاثون الكويت بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة الانمائي والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط Q8VSCOVIDI9 - عمل دليل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يوجد 160 مشروع - عمل جلسات ومقابلات إلكترونية كل اسبوع بمعدل 2 مقابلة كل اسبوع - فتح باب الاستفسارات والاسئلة بمعدل 200 استفسار كل اسبوع - تمكين الجهات الرقابية بالقيام بالاختصاصات المناط بها بقانون انشاء الصندوق الوطني لرعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة - تم تلافي ما يتجاوز 80% من ملاحظات ديوان المحاسبة - الربط مع الجهات الحكومية بنسبة انجاز 40% بالمية - تعديل تعميم نظام الشراء بالجهات الحكومية بالتنسيق مع وزارة المالية

			- تعديل قانون المناقصات وتفعيل قانون رقم (74) لسنة 2019 بالتنسيق مه الجهاز المركزي للمناقصات العامة - الانتهاء من مشروع برايح سالم - اعتماد حاضنات الاعمال **التحديات التي واجهت الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** - شح السيولة للصندوق - قانون الصندوق وتعديلاته - ازمة كورونا وتداعياتها على المبادرين بشكل خاص - استقالات موظفين الصندوق الوطني - عزوف الموظفين عن الانخراط بالصندوق الوطني - الدورة المستندية - الجهات الرقابية - صعوبة تسليم الأراضي الزراعية والقسائم الصناعية اعداد المشاريع الممولة في كل قطاع والمؤشرات المطلوبة وحصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي. - تم استلام 158 مليون دينار كويتي من رأس مال الصندوق الوطني حيث تشكل 8% بالمية فقط من رأس مال الصندوق (2 مليار دينار) **القطاع التجاري ويمثل 579 مشروع تجاري بنسبة 41% بالمية وينقسم القطاع التجاري الى عدت انشطة وهي مقسمة كالتالي:**

			1. تجاري انتاج الافلام والتسجيلات الصوتية بنسبة 1% بالمية 2. تجاري بيع التجزئة والجملة بنسبة 50% بالمية 3. تجاري تجارة إلكترونية بنسبة 8% بالمية **4.** تجاري مقاهي ومطاعم بنسبة 41% بالمية **القطاع الخدمي ويمثل 565 مشروع خدمي بنسبة 40% بالمية وينقسم القطاع الخدمي الى عدت انشطة خدمية وهي مقسمة كالتالي:** **1.** خدمي الانشطة الرياضية والترفيهية والتسلية بنسبة 16% بالمية 2. خدمي البناء وتجميل المواقع بنسبة 3% بالمية 3. خدمي الصيانة والاصلاح والنقل بنسبة 7% بالمية 4. خدمي انشطة خدمات شخصية بنسبة 28% بالمية 5. خدمي تعليم وتدريب بنسبة 12% بالمية 6. خدمات إلكترونية بنسبة 18% بالمية 7. خدمات صحية بنسبة 8% بالمية 8. مكاتب خدمية واستشارية بنسبة 8% بالمية

			▪ **القطاع الصناعي ويمثل 178 مشروع صناعي بنسبة 12% بالمية وينقسم القطاع الصناعي الى عدت انشطة صناعية وهي كالتالي:** **1.** صناعي صناعة الاطارات وإعادة التدوير بنسبة 7% بالمية 2. صناعي صناعة الاعلاف الحيوانية بنسبة 1% بالمية 3. صناعي صناعة المعدات بنسبة 1% بالمية 4. صناعي صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 13% بالمية 5. صناعي صنع الخشب والورق بنسبة 8% بالمية 6. صناعي صنع منتجات غير مصنفة في مواضع اخرى بنسبة 14% بالمية 7. صناعي مصنع رخام وسيراميك وألمنيوم وزجاج بنسبة 56% بالمية ▪ **القطاع الحرفي ويمثل 67 مشروع حرفي بنسبة 5% بالمية وينقسم القطاع الحرفي الى عدت انشطة حرفية وهي كالتالي:** ▪ **1.** حرفي اعمال الديكور وتصميم داخلي بنسبة 23% بالمية

			2. حرفي انشطة التصميم المتخصصة بنسبة 43% بالمية 3. حرفي ورشة بنسبة 34% بالمية **القطاع الزراعي ويمثل 31 مشروع زراعي بنسبة 2% بالمية وينقسم القطاع الزراعي الى عدت انشطة زراعية وهي كالتالي:** **1.** زراعي الانتاج الحيواني وتربية الماشية بنسبة 35% بالمية 2. زراعي المزرعة المتكاملة بنسبة 16% بالمية 3. زراعي زراعة المحاصيل بنسبة 26% بالمية 4. زراعي صيد الاسماك وتربية المائيات بنسبة 23% بالمية • **اجمالي عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني 1420 مشروع** **3.الدروس المستفادة خلال ازمة كورونا ومقارنة الصندوق الوطني مع بعض الصناديق محليا وإقليميا ومدة تقييم المشروعات المقدمة للصندوق** • الدروس المستفادة خلال ازمة كورونا - انشاء حملة تسويقية للمبادرين خلال ازمة كورونا عن طرق الزيارات الميدانية والاعلان بوسائل التواصل الاجتماعي والصحف المحلية لتشجيع المساهمات الوطنية

			- زيادة الوعي بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال ازمة كورونا وانشاء غرفة عمليات وتحديد فريق عمل طواري لإتمام الاعمال المتعلقة بدعم المبادرين - تأجيل استحقاق أقساط المبادرين لمدة 6 أشهر - تسهيل اجراءات التصريح للمبادرين بالعمل اثناء فترة الحظر والتعاون مع وزارة الشؤون لتفعيل القرار الوزاري رقم 16-2016 والتعاون مع البنك المركزي والبنوك المحلية - عمل دراسة استقصائية لدراسة أثر الازمة وتفعيل الحزمة وتم الاتصال ومخاطبة جميع المبادرين سواء عن طريق الاتصال الهاتفي والبريد الالكتروني - إطلاق المنصة الالكترونية لتسويق المشاريع للمساهمة بتسويق وإطلاق المنتجات والخدمات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبدء باستقبال طلبات الاعلانات ونشرها بشكل خاص لكل مشروع - إطلاق دليل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويضم قائمة بجميع المشاريع المدعومة من الصندوق الوطني سواء كانت ممولة أو مسجلة في السجل الوطني لتصبح مرجع للجهات الحكومية والافراد - ايقاف طلبات التمويل الجديدة وفق قرار مجلس الادارة **•مقارنة الصندوق الوطني مع بعض الصناديق محليا و اقليميا** -مقارنة الصناديق

			• الصندوق الوطني 220 مليون دينار • البنك الصناعي 153 مليون دينار • صندوق خليفة لتطوير المشاريع بدولة الامارات 195 مليون دينار - مقارنة الصندوق الوطني مع البنك الصناعي من خلال المشاريع الممولة و السنوات - الصندوق الوطني مول 1420 مشروع خلال 4 سنوات بمعدل 355 مشروع سنويا - البنك الصناعي مول 1704 مشروع خلال 18 سنة بمعدل 95 مشروع سنويا -مقارنة الصندوق الوطني مع صندوق خليفة لتطوير المشاريع من خلال المشاريع الممولة و السنوات الصندوق الوطني مول 1420 مشروع خلال 4 سنوات بمعدل 355 مشروع سنويا صندوق خليفة لتطوير المشاريع مول 1600 مشروع خلال 13 سنة بمعدل 123 مشروع سنويا • **مدة تقييم المشروعات المقدمة للصندوق الوطني**

			- قبل 2018/4/22 كان التقييم يقيم بمدة 154 يوم والمدة المحددة بالقانون 45 يوم بينما بعد 2018/4/22 يتم تقييم المشروع بمدة 33 يوم - معدل تقييم المشاريع الشهري قبل تعديل القانون 46% بالمية بينما بعد تعديل القانون 205% بالمية بنسبة 346% بالمية - عدد المشاريع التي تم تقييمها قبل تعديل القانون 1282 مشروع بينما بعد تعديل القانون 5581 مشروع بنسبة 355% بالمية - عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها قبل تعديل القانون 595 مشروع بينما بعد تعديل القانون تمت الموافقة على 1420 مشروع بنسبة 139% بالمية
13	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	**الجزء الأول : الالتزامات التعريفية (Transformative Commitments) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Sustainable Urban development for social inclusion and ending poverty)** ▪ الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر (Social inclusion and ending poverty) 1. تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرون)	**أولا: الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر:** - تكفل القوانين والتشريعات المدنية بدولة الكويت المساواة بين كافة فئات المواطنين رجالا ونساء شيوخا وأطفالا وتحظر التميز وتعاقب عليه بقوانين العقوبات ذات الصلة، وتكفل للمواطنين الحصول على كافة حقوقهم في شتى مناحي الحياة وتوفر لهم الحياة الكريمة في كافة المجالات (التعليم، الرعاية الصحية، الرعاية السكنية، الأمن والاستقرار، توفير فرص العمل، توفير وسائل الترفيه، الرعاية الاجتماعية، الأنشطة الرياضية.. الخ).

		المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة المؤشرات المطلوبة : - الاعتراف بالمرأة من الناحية القانونية في وراثة الممتلكات وملكيتها - وجود تشريعات وطنية تحظر التمييز في السكن والوصول إلى المرافق العامة والخدمات	- تكفل قوانين الدولة حصول النساء على كافة الحقوق المدنية سواء في مجالات التعليم والرعاية الصحية والرعاية السكنية وتوفير فرص العمل واعتلاء أعلى المناصب الفنية والإدارية، حيث يتم مشاركة الزوجة لزوجها في الرعاية السكنية التي توفرها الدولة لهما، والنص على اسم الزوجة في وثيقة ملكية الوحدة السكنية، كما يتم توفير وحدات سكنية مناسبة للمطلقات نظير قيم إيجار رمزية. - – وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي فإن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تقوم باستخدام نمط (الفريج) ضمن أنماط تخطيط الضواحي السكنية المتنوعة التي تنتهجها وهو عبارة عن مجموعة من الوحدات السكنية المتجاورة تشكل حرف (U) حول مساحة خيالية تستخدم كمواقف لسيارات ساكني المنطقة مما يعزز الاندماج بين الأسر القاطنة بتلك المناطق بمختلف فئاتها (نساء، شباب، أطفال، كبار السن). - توفر المؤسسة أيضا بالمدن والضواحي السكنية المباني العامة والحدائق والمنتزهات والنوادي الاجتماعية والرياضية والساحات الفضاء والممرات الآمنة التي تستخدم كممشي لممارسة رياضة المشي للمزيد من تعزيز الاندماج والقارب بين فئات المجتمع. - وتراعي المؤسسة توفير كافة الوسائل والتجهيزات اللازمة لتسهيل مشاركة ذوي الإعاقة لكافة الأنشطة في تلك المباني والمنشئات والخدمات، حيث يتم توفير أماكن خاصة بهم في مواقف السيارات وحمامات مجهزة لاستخداماتهم وكافة

			التجهيزات الأخرى التي ستهل على تلك الفئة الاندماج مع أفراد المجتمع، كما تقوم المؤسسة بتوفير الرعاية السكنية الملائمة والمجهزة بكافة الوسائل اللازمة لتلك الفئة ضمن الوحدات السكنية التي تقوم بتطويرها وتوزيعها على المواطنين. المؤشرات: - تضمن القوانين التشريعية الكويتية حق المرأه في ملكية الممتلكات وحقها في وراثة تلك الممتلكات. - تتضمن القوانين التشريعية مواد خاصة تحظر التميز بجميع أشكاله في السكن واستخدام المرافق العامة والوصول إليها لكافة أطياف المواطنين. - الحد الأدنى للمساحات المبنية المفتوحة الخضراء لا يقل عن 10م لكل فرد وتتراوح نسبة المساحات المبنية المفتوحة الأخرى للاستخدام العام للجميع من 30% إلى 50% من المساحة الإجمالية للمدينة أو المجتمع العمراني وتختلف من مشروع لآخر. ثانيا: الحصول على سكن لائق: **1. ضمان الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة** وفقا لقوانين المؤسسة العامة للرعاية السكنية (ومنها القانون رقم 47 لسنة 1993. والقانون رقم 27 لسنة 1955) فإن الدولة تقوم بتوفير الرعاية السكنية لكافة مواطنيها ضمن الحقوق المدنية المكتسبة

			للمواطنين والتي تضمنها الدولة لهم. وقذلك عن طريق تخصيص الأراضي الصالحة للبناء بواسطة بلدية الكويت للمؤسسة العامة للرعاية السكنية والتي تقوم بدورها بتطوير تلك الأراضي إلى مدن ومجتمعات عمرانية وضواحي سكنية والتي تشتمل بالإضافة إلى الوحدات السكنية للمواطنين، سواء بيت أو شقة أو قسيمة سكنية لا تقل مساحتها عن 400م2 على كافة المباني العامة (مدارس، مستشفيات، مستوصفات، دور عبادة، مخافر، شرطة مراكز إطفاء حريق، أسواق مركزية، مناطق تجارية وصناعية وخدمية متنوعة، مراكز شباب وفتيات، حدائق ومتنزهات... إلخ) والمباني الخدمية (محطات تنقية الصرف الصحي، خزانات وأبراج المياه العذبة، خزانات الري وخزانات الأمطار، محطات الكهرباء مختلفة الجهد.. الخ) بالإضافة إلى الطرق وشبكات البنية التحتية الحديثة، حيث تعد دولة الكويت من الدول المتميزة في توفير الرعاية السكنية لمواطنيها. - توفر الدولة للمواطن الحاصل على قسيمة سكنية الأرض خدمات البنية التحتية لها بأسعار رمزية كما توفر له قرض لبناء السكن المناسب بقيمة تبلغ 70 ألف دينار كويتي عن طريق بنك الائتمان الكويت بدون فوائد يتم تسديدها على أكثر من (60) عما، وبحيث لا يتعدى القسط الشهر لتسديد القرض عن 10% من قيمة الدخل الشهري للمواطن، هذا بالإضافة إلى ت وفير مواد البناء المدعومة من الدولة (الخرسانة الجاهزة، حديد التسليح، الطابوق، الاسمنت، التكييف المركزي..) ومن ثم إيصال التيار الكهربائي والمياه العذبة

			المدعومة من الدولة أيضا، حيث يدفع المواطن حوالي 5% فقط من تكلفة استهلاك الكهرباء والاء. - وبالنسبة للبيوت والشقق التي توفرها الدولة للمواطن فإن أسعارها الرمزية والتي تبلغ 70 ألف دينار كويتي يتم تسديدها أيضا على أكثر من ستين عاما وبقسط شهري يبلغ (60) دينار كويتي شهريا، وتوفر الدولة قروض ترميم بقيمة تبلغ 30 ألف دينار كويتي لكل مواطن سبق أن حصل على بيت حكومي بدون آية فوائد. - تقوم المؤسسة بدفع بدل إيجار شهري يبلغ 150 دينار كويتي لكل مواطن تقدم بطلب الحصول على الرعاية السكنية من تاريخ تقديم طلبه وحتى تاريخ إيصال التيار الكهربائي لوحدته السكنية. - تعطى المؤسسة الأولوية في توفير الرعاية السكنية للأسرة التي يوجد بها أي فرد من ذوي الإعاقة ضمن الوحدات السكنية التي تقوم بتطويرها وتوزيعها على المواطنين وذلك بتقريب تاريخ طلبه بمدة خمسة سنوات (5 سنوات) مما يساعد على سرعة توفير الرعاية السكنية لتلك الفئة، كما يتم صرف مبلغ بقيمة عشر آلاف دينار كويتي لرب الأسرة لعمل التعديلات اللازمة وتزويد الوحدة السكنية بالتجهيزات المناسبة حسب نوع الإعاقة (سمعية، بصرية، حركية.. الخ) **<u>المؤشرات:</u>**

			- مراجعة الإدارة العامة للإحصاء بشأن مؤشر متوسط المبلغ الذي يتم إنفاقه على السكن والمواصلات لكل أسره كنسبة مئوية من متوسط دخل الأسرة. - متوسط سعر القسيمة السكنية (الأرض) البالغ مساحتها 400م المدعومة من الدولة من (3.000 إلى 5.000) في حين أن سعرها الحر بسوق العقارات الكويتي لا يقل عن 250.000 دينار. - توفر الدولة الرعاية السكنية المدعومة للمواطنين بدون فرض آية ضرائب بالإضافة إلى بدلات الايجار والتي يبلغ إجمالي قيمتها حوالي 200 مليون دينار كويتي سنويا. 2. دمج الإسكان في خطط التنمية العمرانية: - تقوم الدولة ضمن خطط التنمية الخمسية وضمن توجيهات المخطط الهيكلي للدولة لسنة الهدف (2040) بتوفير الأراضي الفضاء الصالحة لإقامة المدن والضواحي السكنية والمجتمعات العمرانية لمواطنيها والتي يتم تطويرها بواسطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومن ثم توزيع الوحدات السكنية على مستحي الرعاية السكنية من المواطنين، وتولي الدولة الأولوية بالخطة القضية الإسكانية نظرا لمدى أهمية توفير السكن الملائم للمواطنين. - ضمن خطط التنمية العمرانية للدولة يتم تكليف الوزارات الخدمية والمؤسسات والهيئات الحكومية ذات العلاقة (وزارة الكهرباء والماء، وزارة الأشغال العامة، بلدية الكويت، الهيئة

			العامة للطرق، الهيئة العامة للزراعة الثروة السمكية، وزارة المواصلات.. الخ) بالمشاركة في تطوير المدن والمجتمعات العمرانية إلى جانب المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بداية من مراجعة واعتماد أعمال التخطيط والتصميم وإعداد الدراسات الفنية، والبيئية ، والاقتصادية والجوتقنية والطبوغرافية التي يتم إعدادها من قبل المؤسسة ومرورا بإنجاز أعمال الخدمات المتنوعة التي تحتها تلك المدن السكنية والمجتمعات العمرانية من شبكات طرق وخدمات ومرافق البنية التحتية وتوفير الطاقة الكهربائية والمياه العذبة والمياه المخصصة لري المزروعات والمساحات الخضراء، ومن ثم عمل الصيانة الدورية اللازمة لها. المؤشرات: - مراجعة وزارة المالية فيما بخص الإنفاق الحكومي المخصص للإسكان والمرافق المجتمعية. ثالثا: التجديد والتخفيف والتكيف في المدن والمستوطنات البشرية: 1. التقليل من الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي. - تقوم المؤسسة بتخطيط وتصميم المدن والمجتمعات العمرانية (المستوطنات البشرية) وفقا لمعايير معتمدة تلائم طبيعة

			واحتياجات والتقاليد المتبعة لمواطنيها وتتماشي مع طبيعة الطقس والظواهر المناخية في البلاد، وتراعي توفير البيئة الملائمة لتلك المدن والمجتمعات العمرانية من مساحات خضراء وحدائق ومنتزهات لتحسين ظروف البيئة وخلق أجواء الصحية بها، واحزمة شجرية لحمايتها من زحف الرمال والعواصف الرملية. الى جانب توفير كافة الخدمات والمرافق اللازمة لسد احتياجات قاطني تلك المدن السكنية والمجتمعات العمرانية. - تراعي المؤسسة دائما تكيف معاييرها التخطيطية و فقا لأحدث نظم و نظريات التخطيط العالمية حيث قامت مؤخرا بتطوير مدن سكنية ذكية مدينة سعد العبدالله و مدينة صباح الأحمد و فقا لأحدث نظم الاستدامة للمحافظة على البيئة للمحافظة على البيئة و تقليل استهلاك الطاقة. - تراعي دولة الكويت المحافظة على الأراضي الواقعة تحت المحميات الطبيعية النادرة ولا تسمح بإقامة اية مجتمعات عمرانية او ممارسة اية أنشطة اجتماعية بتلك الأراضي او بالقرب منها. **<u>المؤشرات:</u>** - يرجى مراجعة بلدية الكويت فيما يخص ما يلي:

			- نسبة معدل استهلاك الأراضي الى معدل النمو السكاني - نسبة الأراضي الواقعة تحت المحميات الطبيعية **رابعا: بناء هيكل الإدارة الحضرية: انشاء إطار داعم:** - تعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة والمتوسطة: - –تقوم المؤسسة بتطوير المدن السكنية الكبرى والتي تحتوي على المناطق الاستثمارية والصناعية والحرفية، وتقوم أيضا بتطوير المجتمعات العمرانية والضواحي السكنية البلدات الصغيرة والمتوسطة التي تتضمن كافة الخدمات اللازمة لخدمة تلك المجتمعات، وذلك تبعا لحجم الأراضي الصالحة للبناء والتي يتم تخصيصها للمؤسسة من بلدية الكويت، ووفقا لخطة المؤسسة الخمسية المنبثقة من خطة التنمية للدولة، وتعمل دائما على تحديثها تبعا لأية مستجدات او تعديلات بخطة التنمية للدولة. - و تقوم المؤسسة بتزويد تلك المدن و الضواحي السكنية و المجتمعات العمرانية بكافة المباني العامة و الخدمات المجتمعية اللازمة (الجمعيات التعاونية ، مراكز التنمية المجتمع الوحدات الاجتماعية الحدائق و المنتزهات من مراكز الشباب و الفتيات) لتعزيز دور تلك المدن و المجتمعات العمرانية من خلال مشاركة المجتمعية الفاعلة كما انه يتم

			التأكيد على ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص في تطوير الأراضي المخصصة للسكن الاستثماري و التجاري و الصناعي و الحرفي بالإضافة الى بعض المرافق الخدمية كمحطة تنقية مياه الصرف الصحي و مراكز إدارة تكيف الضواحي (DISTRICT COOLING) وذلك لتخفيف الحمل عن الدولة و توفير مصادر المستدامة للدخل و تعزيز و تقوية دور المدن و الضواحي و المجتمعات العمرانية الصغيرة و المتوسطة **المؤشرات:** - تتبني الدولة خطة التنمية خمسية تشمل سياسات تطوير جميع موارد الدولة وزيادة الحيز المالي المحلي، وتطوير خدماتها وتوفير كافة احتياجات مواطنيها من مأكل ومشرب ومسكن وقد تم اعداد المخطط الهيكلي للدولة والذي يتم تحديثه كل خمس سنوات وفقا لمعطيات كل فترة ومتطلبات التوسع الحضري وتحديثات خدماته. - تتضمن خطة التنمية الدولة الخمسية التوجيهات الانية لكافة جهات الاختصاص ومؤسسات الدولة المعنية اخذة في الاعتبار خطط التطوير التي يتضمنها المخطط الهيكلي للدولة، وتقييم مؤشرات النتائج المرجوة التي تتطلبها كل فترة تبعا لتغير في ديناميكيات السكان وتعديل المسار وفقا لذلك

جـــــداول

• الجهة: الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب:

أعضاء الطلبة المقيدين معاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

المعهـــد	2015\2016	2016\2017	2017\2018	2018\2019	2019\2020
المعهد العالي للاتصالات والملاحة	2154	1803	1583	2008	3086
المعهد العالي للطاقة	1009	848	1039	1288	1368
المعهد الصناعي (صباح السالم)	1391	947	954	1308	1451
المعهد الصناعي (الشويخ)	904	828	956	1777	1526
المعهد العالي للخدمات الإدارية	2951	3029	3153	3652	3142
معهد السياحة والتجميل	457	216	14	11	0
الدورات التدريبية الخاصة	1367	1367	1375	1905	2040
معهد التمريض	382	607	441	1524	917
معهد التدريب الإنشائي	1443	1115	1099	1249	1351
معهد التدريب المهني	532	534	509	409	389
إجمالي المعاهد	12720	11294	11123	15131	15270

أعداد الطلبة الخريجين من معاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

المعهد	2015\2016	2016\2017	2017\2018	2018\2019	2019\2020
المعهد العالي للاتصالات والملاحة	835	706	663	799	913
المعهد العالي للطاقة	233	245	278	315	593
المعهد الصناعي (صباح السالم)	300	382	520	304	236
المعهد الصناعي (الشويخ)	200	203	354	518	648
المعهد العالي للخدمات الإدارية	914	905	1419	1359	1489
معهد السياحة والتجميل	207	187	2	4	1
الدورات التدريبية الخاصة	638	490	569	601	738
معهد التمريض	71	91	47	501	243
معهد التدريب الإنشائي	476	503	519	369	575
معهد التدريب المهني	89	93	68	26	99
إجمالي المعاهد	3963	3805	4439	4796	5535

• الجهة: ديوان الخدمة المدنية:

الاستفسار:

- بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لرصد تنفيذ سياسات التنمية الحضرية بشكل فعال.

المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة.

المؤشرات:

- النسبة المئوية للمدن والحكومات دون الوطنية التي لديها موظفين مدربين على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية

الرد:

تم عقد برامج تدريبية في ضوء تطوير كفاءة الموظفين وتدريبهم ضمن صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية وهي كالتالي:

م	البرنامج	من	إلى	عدد المشاركين
1	الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية	2017\7\19	2017\4\23	24
2	اعداد اخصائي الموارد البشرية	2017\11\5	2017\11\9	14
3	تنمية مهارات مسؤولي التدريب والموارد البشرية	2018\11\4	2018\11\8	20
4	المورد البشرية في ظل التكنلوجيا الحديثة	2018\12\9	2018\12\13	24
5	الاستراتيجيات المعاصرة في تحديد الاحتياجات التدريبية	2020\1\26	2020\2\2	24

• الجهة: الدفاع المدني

الاستفسار:

الجزء الثالث: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا والمتجددة (Environmentally sustainable and resilient urban development)
التجديد والتخفيف والتكيف في المدن والمستوطنات البشرية (Resilience , Mitigation and Adaption of cities and Human settlements)

- بناء لهيكلة المدن المرنة من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني.

المطلوب: وصف في جمل مختصرة (1000 كلمة كحد أقصى) النتائج المحققة، التحديات التي واجهتها، الدروس المستفادة.

المؤشرات المطلوبة:

- هل يوجد في الدولة نظام للرصد والتنبؤ بالأخطار المتعددة؟
- عدد المدن التي بها / النسبة المئوية من سكان المناطق الحضرية التي تغطيها أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة

الرد كالتالي :

منظومة اتخاذ القرار والتخطيط والاستجابة في الازمات والكوارث في دولة الكويت

- تعتبر سلطة مجلس الوزراء الموقر السلطة الاعلى بموجب دستور دولة الكويت] م ١٢٣[ ] سلطة اتخاذ القرار الاستراتيجي /السياسي
- تعتبر لجنة الدفاع المدني برئاسة وزير الداخلية [القيادة المشتركة للحماية المدنية] م/٤ من مرسوم الدفاع المدني ١٩٧٩/٢١ .
- يعتبر مركز الازمات والكوارث [مركز لإدارة عمليات الاستجابة والتعافي].
- كما توجد خطط وطنية تنفذ من خلال القيادة المشتركة للحماية المدنية ويتولاها ميدانيا الجهات الحكومية ذات العلاقة بحسب نوع الخطر / الاخطار.

نوفمبر / ٢٠٢١

لجنة الدفاع المدني
القيادة المشتركة للحماية المدنية

مجلس الوزراء الموقر
الناطق الرسمي باسم الحكومة
رئيس اللجنة
معالي وزير الداخلية
رئيس مركز التواصل
بالأمانة العامة لمجلس الوزراء
نائب رئيس اللجنة
سعادة وكيل وزارة الداخلية
أمانة السر
الإدارة العامة للدفاع
المدني
أزمات والكوارث
1 وزارة الدفاع
2 وزارة الخارجية
3 وزرة الأعلام
4 وزارة النفط
5 وزارة المالية
6 وزارة الصحة
7 وزارة الكهرباء والماء
8 وزارة التربية
9 وزارة الأشغال العامة
10 وزارة الداخلية
11 وزارة التجارة والصناعة
12 وزارة الشؤون الاجتماعية
13 وزارة الدولة لشئون الشباب
14 جهاز الأمن الوطني
15 وزارة شئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
16 بلدية الكويت
17 الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية
18 الهيئة العامة للبيئة
19 الحرس الوطني
20 الهيئة العامة للمعلومات المدنية
21 الهيئة العامة للاتصالات تقنية المعلومات
٢٢ الهيئة العامة للصناعه
23 الهيئة العامة للطرق والنقل البري
24 المؤسسة العامة للرعاية السكنية
25 مؤسسة البترول الكويتية
26 الإدارة العامة للطيران المدني
٢٧ الإدارة العامة للجمارك
٢٨ الإدارة العامة للإطفاء
29 وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
30 معهد الكويت للأبحاث العلمية
31 جمعية الهلال الأحمر الكويتية
32 مؤسسة الموانىء الكويتية
33 الهيئة العامة للشباب
٣٤ الهيئة العامة للغذاء والتغذية
لجنة الطوارئ الشعاعية
لجنة العوامل الخطره
لجان الدفاع المدني في المحافظات
مراكز الدفاع المدني في المحافظات
العاصمة
حولي
الأحمدي
الجهراء
الفروانية
مبارك الكبير

مركز إدارة الأزمات والكوارث

١. مبنى مؤمن داخل مقر وزارة الداخلية [مبنى الشيخ نواف] في الملجأ.
٢. نظام العمل ٢٤ س/ وفقا للاوامر وتقدير الحالة العامة.
٣. ممثلين/ضباط اتصال وارتباط الجهات الحكومية العسكرية والمدنية.
٤. خطوط هاتف مباشرة وبدالة اتصالات متطورة ووسائل بث متلفزة.
٥. نظم تشغيل الانذار المبكر [احتياطي لصافرات الانذار] فعال.
٦. تلقي كافة تقارير انظمة التنبؤ والرصد للمخاطر من خلال ضباط ونقاط الاتصال الوطنية.
٧. مستلزمات فنية متكاملة لمتابعة الاحداث والاتصالات.
٨. مستلزمات إعاشة، مستلزمات صيانة.

- المهمة:-

١. إعداد تقارير يومية حول مجريات الاحداث وتقارير الرصد [الموقف العام في الدولة تتناول كافة الاعمال والمسارات التنفيذية في تنفيذ خطة الاستجابة الوطنية ومدى تحقيقها للغرض من الدفاع المدني].
٢. متابعة المخزون الاستراتيجي.
٣. متابعة نشرات الوزارات والجهات الحكومية ومؤشراتها تجاه التعامل مع الحدث.
٤. متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الموقر بشان في البلاد بالتعاون والتنسيق العملياتي والميداني مع الجهات الحكومية المعنية.

المراجع

الوثائق والجهات الرسمية:

- الدستور الكويتي. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/001.pdf
- قانون العمل بالقطاع الأهلي https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/012.pdf
- القوانين الخاصة ببعض الجهات والفئات للدولة https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/011.pdf
- قانون الطفل https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/020.pdf
- قانون محكمة الأسرة https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/021.pdf
- قانون حماية البيئة https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/017.pdf
- قانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/014.pdf
- القانون المدني https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/002.pdf
- قانون الأحوال الشخصية https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/008.pdf
- خطة التنمية السنوية 2021/2020.
- تقرير متابعة الخطة السنوية 2021/2020 (الربع الثالث 2020/10/1-2020/12/31).
- محاور برنامج عمل الحكومة يناير 2020.
- دولة الكويت، الاستعراض الطوعي الوطني 2019.
- الهيئة العامة لمكافحة الفساد، استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، التقرير السنوي الأول 2019-2020.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، 2018، دور الجهات المعنية في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة.

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية https://www.pahw.gov.kw
- الموقع الرسمي للإدارة المركزية للإحصاء https://www.csb.gov.kw
- الموقع الرسمي لبلدية الكويت https://www.baladia.gov.kw
- الموقع الرسمي للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية https://geogcc.gccstat.org/SDGs
- الموقع الرسمي لجمعية بلد الخير https://baladalkhair.org
- الموقع الرسمي https://www.alanba.com.kw
- الموقع الرسمي https://www.kisr.edu.kw